

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم  
المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١٣



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٤



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

	الجزء الأول - الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣	
٧	أولا - المسائل التنظيمية .....	
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
٨	ثانيا - بيان مديرة البرنامج والقضايا الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .....	
١١	ثالثا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة .....	
١٢	رابعا - التقييم .....	
١٤	خامسا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة .....	
١٧	سادسا - ترتيبات البرمجة .....	
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
١٨	الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها رئيس المجلس التنفيذي .....	
١٩	بيان من المدير التنفيذي .....	
٢٣	سابعا - التقييم .....	
٢٦	ثامنا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها .....	
	الجزء المشترك	
٢٧	تاسعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات .....	
٣١	عاشرا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .....	
٣٣	حادي عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة .....	
	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
٣٦	ثاني عشر - بيان من المدير التنفيذي .....	
٣٧	ثالث عشر - مسائل أخرى .....	
	مرفق	
	تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي .....	
٣٩		

الجزء الثاني - الدورة السنوية لعام ٢٠١٣

- أولاً - المسائل التنظيمية ..... ٤٥
- الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ثانياً - البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج ومشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،  
٢٠١٤-٢٠١٧ ..... ٤٥
- ثالثاً - التزامات التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ..... ٥١
- رابعاً - تقرير التنمية البشرية ..... ٥٢
- خامساً - ترتيبات البرمجة ..... ٥٣
- سادساً - التقييم ..... ٥٤
- سابعاً - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة ..... ٥٧
- ثامناً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ..... ٥٨
- تاسعاً - متطوعو الأمم المتحدة ..... ٦٠
- الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
- عاشراً - بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي ..... ٦٢
- حادي عشر - التزامات التمويل المقدم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان ..... ٦٦
- ثاني عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ..... ٦٧
- ثالث عشر - التقييم ..... ٦٨
- الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
- رابع عشر - بيان المدير التنفيذي والتقرير السنوي للمدير التنفيذي ..... ٧٠
- خامس عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة ..... ٧١
- سادس عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان  
ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ..... ٧٤
- سابع عشر - الزيارات الميدانية ..... ٧٦
- ثامن عشر - مسائل أخرى ..... ٧٧
- الجزء الثالث - الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣
- أولاً - المسائل التنظيمية ..... ٨٠

	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .....
٨٠	ثانيا - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ .....
٨٥	ثالثا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة .....
٨٨	رابعا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة .....
٨٨	خامسا - التقييم .....
٩٠	سادسا - ترتيبات البرمجة .....
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٩١	سابعا - بيان المدير التنفيذي والخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ .....
٩٨	ثامنا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة .....
١٠١	تاسعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها .....
	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
١٠٢	عاشرا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع .....
	الجزء المشترك
١٠٤	حادي عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة .....
	ثاني عشر - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) .....
١٠٨	ثالث عشر - مسائل أخرى .....
١١١	المرفقات
١١٢	الأول - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣ .....
١٨٧	الثاني - عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣ .....

الجزء الأول  
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣

المعقودة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك  
من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٣

## أولا - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٣. ورُحِّب رئيس المجلس بجميع الوفود وأعرب عن شكره للرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على قيادتهم والتزامهم بأعمال المجلس في عام ٢٠١٢. وهنأ الأعضاء الجدد في المكتب على انتخابهم.

٢ - ووفقاً للمادة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٣:

الرئيس:	سعادة السيد روبل أولهاي	(جيبوتي)
نائب الرئيس:	السيد آندي راشميانتو	(إندونيسيا)
نائب الرئيس:	السيد إدواردو بوريي	(الأرجنتين)
نائب الرئيس:	السيد بويان بيليف	(بلغاريا)
نائب الرئيس:	السيدة ميريت ديروود	(النرويج)

٣ - وقد أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢ (DP/2013/L.1) ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ (DP/2013/1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٣ (DP/2013/CRP.1) كما وافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠١٣.

٤ - وقد أُدرجت المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي عام ٢٠١٢ في الوثيقة DP/2013/2، وهي متاحة في موقع المجلس التنفيذي على الشبكة العالمية <http://www.undp.org/execbrd>.

٥ - ووافق المجلس التنفيذي في مقرره ١٠/٢٠١٣ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٣	٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣	٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### ثانياً - بيان مديرة البرنامج والقضايا الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦ - شكرت مديرة البرنامج في بيانها الافتتاحي أمام المجلس التنفيذي الرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم على ما قدموه من دعم طوال عام ٢٠١٢ كما هنأت الرئيس ونواب الرئيس المنتخبين حديثاً لعام ٢٠١٣. ورحبت أيضاً بالأمين التنفيذي الجديد لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٧ - وقد بُثت الدورة مباشرة على الشبكة، وعرضت مديرة البرنامج، وهي تبرز أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاتصالات، فيلماً قصيراً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الافتقار إلى الطاقة في نيبال. وقدمت الطبعة الثانية من قصص أنصار التنمية، التي عرضت ١٢ قصة لمواضيع خضراء من المسابقة السنوية لرواية القصص. وبالمثل، أبلغت الوفود أن دورة المجلس هي الأولى التي تستخدم نظام الخدمات المباشرة الخضراء الموفرة للتكاليف والورق.

٨ - وأكدت مديرة البرنامج أن عام ٢٠١٣ مهم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إذ تعمل المنظمة مع أعضاء المجلس من أجل إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧، وأدرجت فيها مبادئ توجيهية من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وقالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك بالكامل مع الدول الأعضاء في المناقشات المتعلقة بجدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥ فضلاً عن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ما بعد ريو+٢٠). ومضت قائلة إن المنظمة بالإضافة إلى ما تقوم به من أعمال عادية، تواصل التصدي للتحديات الجديدة غير المتوقعة في كثير من الأحيان على الصعيد القطري.

٩ - وأشارت المديرة إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اعتمد نهجاً مختلف في إعداد خطة استراتيجية جديدة، حدد فيها الخدمات التي يقدمها وأعدّها، فقام أولاً بتحليل الحقائق الواقعية الخارجية التي تشكّل الظروف الأساسية للتنمية، ثم قام بتحديد مواطن القوة والضعف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء تلك الظروف. وقد أتاح هذا النهج لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز قدراته في مجالات يتمتع فيها بميزة نسبية. وبين الهيكل المقترح الجديد للخطة الاستراتيجية، الذي ينتقل من التركيز على "الممارسة" إلى التركيز على "القضايا"، كما يعكس قدرته على التكيف. وشددت مديرة البرنامج على أن التنمية



المستدامة والحد من الفقر لا يزالان من صميم ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أكدت الأهمية الحيوية لأن تكون الموارد الأساسية اللازمة للوفاء بتلك الولاية، مطردة ويمكن التنبؤ بها. ولتحقيق تلك الأهداف عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحسين إدارة المواهب، وتنسيق نُظُم الميزانية/إعداد التقارير، والإنجاز الفعال في بيئة تمويل تخضع للقيود.

١٠ - واسترعت الانتباه إلى التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يلي: ترتيبات البرمجة؛ والعمل المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إعداد ميزانية متكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وقضية استرداد التكاليف المتصلة بذلك؛ والمساءلة والشفافية؛ والقيادة فيما يتعلق بتعزيز الترابط والتنسيق في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يتعلق بنتائج تقرير التقييم (ورد الإدارة عليهما) بشأن إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر (DP/2013/3) والدعم الذي يقدمه البرنامج إلى البلدان المتأثرة بالتزاعات في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام (DP/2013/5)، رحّب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دائماً بالتدقيق في عملياته ونتائج تلك العمليات، وسعى إلى التعلّم من الآراء وتبادلها. وأعربت المديرية مجدداً عن التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشفافية والمساءلة، واسترعت الانتباه إلى الرأي غير المتحفظ لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، والذي تسلمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١ - وأعرب أعضاء المكتب عن تقديرهم للأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعربوا عن توقعهم بأن يستمر البرنامج في القيام بدور رئيسي في قيادة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دفع جدول أعمال التنمية إلى الأمام. وأعربوا بوضوح عن ضرورة أن يشكّل الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات أساس الخطة الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وولايته، بما يتفق مع القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، والذي يحتل الحد من الفقر مكان الصدارة منه، ولهذه الغاية، تُبنى القدرة الوطنية. وحثوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تركيز جهوده على المعوزين ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وشددوا على أولوية الملكية الوطنية وأولويات المساواة بين الجنسين والتعاون بين بلدان الجنوب.

١٢ - وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية، أيد أعضاء المكتب النهج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الميزانية المتكاملة ومعدل استرداد التكاليف المنسق. وأبدوا تأييدهم للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعادة تحديد البارامترات التي تكفل

مزيديا من التوازن والتمويل للبلدان المشمولة بالبرنامج. ووافق أعضاء المكتب أيضا على ضرورة اضطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم مباشر للميزانية وتمويل جماعي في إطار بارامترات خطته الاستراتيجية وحدود خبرته الخاصة. والتمس المجلس معلوما بشأن نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقييم المجموعة الكاملة للمخاطر المرتبطة بالدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي، بما في ذلك إجراءات الرصد. كما التمس المجلس أيضا معلومات بشأن التقييمات ومراجعة الحسابات. (للاطلاع على تغطية كاملة للتقييمين، انظر الفصل الرابع). وأشادوا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ما أحرزه من درجة عالية في الاستعراض الذي أجرته شبكته تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، التي وضعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرتبة مؤسسة تتمتع بمكتب تقييم مستقل قوي.

١٣ - وتكلمت مديرة البرنامج، في معرض شكرها للوفود، عن قضايا استرداد التكاليف، والميزانية المتكاملة، وأشارت إلى أن البرنامج يسعى ليكون أكثر استجابة ومرونة في استرداد التكاليف التي يتكبدها. كما أشارت إلى إصرار المجلس على ضرورة تركيز البرنامج على القضاء على الفقر. وشددت في معرض تقييم إسهام البرنامج في الحد من الفقر، على أن السياسات التي تحدث أكبر أثر بالنسبة للفقر ليست بالضرورة السياسات التي في صالح الفقراء بالمعنى الضيق. فاستجابة إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتقييم حافظت على سلامة وملاءمة نهج البرنامج الواسع القاعدة والمتعدد الأبعاد تجاه الحد من الفقر. وبالرغم من ترتيب تقييمه القوي من جانب شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معالجة الفجوات. وقد سعى البرنامج أيضا إلى توسيع شراكاته والمشاركة في شراكات ابتكارية. وأعربت مديرة البرنامج عن شكرها للوفود ووعدت بتمويل إضافي للموارد الأساسية، وأشارت بالتحديد إلى ما يخص التعاون بين بلدان الجنوب، وأحاطت علما بإصرار الوفود على مراعاة المساواة الجنسانية. واختتمت كلمتها بأن شكرت أعضاء المجلس على ثقتهم المستمرة في البرنامج كشريك مختار.

#### الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٤ - وعرضت المديرة المعاونة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الشفوي لمديرة البرنامج بشأن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين، ٢٠٠٨-٢٠١٣، بما في ذلك تقرير بشأن استعراض منتصف المدة واستراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين.

١٥ - وأنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدماجه المساواة بين الجنسين في برامجه ومجالاته المواضيعية، وشجعه على وضع مراعاة شؤون الجنسين موضع التنفيذ في الخطة الاستراتيجية المقبلة، وتعزيز الأبعاد الجنسانية في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعربوا عن ارتياحهم للأعمال التي تقوم بها لجنة التوجيه والتنفيذ المعنية بالشؤون الجنسانية لتعزيز مساءلة الشركات بشأن المساواة بين الجنسين ونتائج التكافؤ الكامل بين الجنسين. وضرورة تعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفريق المعني بالمساواة بين الجنسين التابع للبرنامج، وأن يتقاسم الخبرات مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وشددوا على أهمية تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة على صعيد المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لضمان زيادة الاتساق والمساءلة. وطلبوا أمثلة عن الإنجازات والتحديات المتعلقة بإعداد التقارير عن المساواة بين الجنسين في المستقبل، كما طلبوا معلومات بشأن بيانات مؤشر المساواة بين الجنسين. وأعربوا عن القلق إزاء الافتقار إلى المساواة بين الجنسين في الإدارتين الوسطى والعلوية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وطلبوا معلومات بشأن التدريب الجنساني للمنسقين والممثلين المقيمين.

١٦ - وأكدت المديرية المعاونة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوفود أن البرنامج سيدمج بالكامل القضايا الجنسانية في الخطة الاستراتيجية الجديدة، وسينسق الاستراتيجية الجديدة للمساواة بين الجنسين. وشددت على أن البرنامج يعمل من أجل تحقيق المزيد من المساواة والتكافؤ الكامل بين الجنسين داخل البرنامج وذلك باعتماد خطة عمل على صعيد المنظومة وتنظيم تدريب يراعي القضايا الجنسانية. وسيواصل البرنامج إعداد تقارير سنوية بشأن المساواة والتكافؤ الكامل بين الجنسين وستتقاسم الخبرات مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى.

١٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠١٣: التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين.

### ثالثاً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

١٨ - قدمت المديرية المعاونة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وثائق البرامج القطرية الاثني عشر التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وليبيريا، من المنطقة الأفريقية؛ وميانمار ونيبال من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والإمارات العربية المتحدة، والسودان، وليبيا من منطقة الدول العربية؛ ونيكاراغوا وهاتي من منطقة

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وعرضت المديرية المعاونة، في المكتب الإقليمي لأفريقيا، مشروع وثيقة البرنامج القطري لإريتريا (DP/DCP/ERI/2).

١٩ - وعملا بالمقرر ٣٦/٢٠٠٦ وافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية الاثني عشر التالية، والتي كانت قد نوقشت في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢، على أساس عدم الاعتراض، دون عرضها أو مناقشتها: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وليبيريا، من المنطقة الأفريقية؛ وميانمار ونيبال من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ والإمارات العربية المتحدة، والسودان، وليبيا من منطقة الدول العربية؛ ونيكاراغوا وهايتي من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٢٠ - ووفقا للمقرر ٢٢/٢٠١٢، استعرض المجلس التنفيذي واعتمد بصفة استثنائية، وثيقة البرنامج القطري لإريتريا. واعتمد المجلس التنفيذي أيضا البرنامج القطري المشترك لباكستان، وكذلك البرنامج دون الإقليمي للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ.

#### رابعاً - التقييم

٢١ - قدمت المديرية المعاونة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند. وقدم مدير مكتب التقييم، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم إسهام البرنامج في الحد من الفقر (DP/2013/3) وتقييم الدعم المقدم من البرنامج إلى البلدان المتأثرة بالتراعات في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام (DP/2013/5). وقدمت المديرية المعاونة في مكتب السياسات الإنمائية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رد الإدارة على تقييم إسهام البرنامج في الحد من الفقر (DP/2013/4) وقدمت المديرية المعاونة، في مكتب منع الأزمات والتعافي منها، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رد الإدارة عن تقييم الدعم المقدم من البرنامج إلى البلدان المتأثرة بالتراعات في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام (DP/2013/6).

٢٢ - ورحبت الوفود بتوقيت كلا التقييمين، وخلصت إلى أنهما مفيدان لحفز الحوار، واستخلاص الدروس وإعادة تركيز الأولويات. وحثت الوفود البرنامج على ضمان إدراج التوصيات في الخطة الاستراتيجية، وزيادة الفوائد المستخلصة من الدروس المستفادة إلى أقصى حد. وأثنت الوفود على البرنامج لما أحرزه من درجة عالية في الاستعراض الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف والتي وصفت البرنامج بأنه مؤسسة تتمتع بمكتب تقييم مستقل قوي، وله ممارسات راسخة بشكل جيد تضمن جودة التقييمات. وأشادت الوفود أيضا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمهمته التقييمية، التي سيواصلون تقديم الدعم لها. وأوصت الوفود بأن يواصل البرنامج العمل بصورة وثيقة مع أصحاب المصلحة الوطنيين ومع

مجموعة أوسع من مؤسسات الأمم المتحدة، وأن يولي اهتماما وثيقا للمساواة بين الجنسين في تقيّماته في المستقبل.

٢٣ - وفيما يتعلق بإسهام البرنامج في الحد من الفقر أُننت الوفود على مكتب التقييم لتقريره الممتاز ولاختياره التركيز على الحد من الفقر. وأشارت الوفود إلى أن التقييم أكد من جديد الميزة النسبية للبرنامج في مجال الحد من الفقر، ولا سيما كرائد تحليلي في مناصرة الأهداف الإنمائية للألفية وفي إعداد تقارير التنمية البشرية وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وأكدوا مجدداً أن إسهام البرنامج في الحد من الفقر سيظل يستفيد من منظور المساواة الجنسانية.

٢٤ - وفيما يتعلق بمناقشة مواضيع مستهدفة عوضاً عن النقاش الشاملة، أكد التقييم أن القوة النسبية للبرنامج تتمثل في نهجه المتعدد الأبعاد والمتكامل في مجال الحد من الفقر. وأعربت الوفود عن تأييدها للانحياز إلى الفقراء كمبدأ توجيهي عند وضع أولويات أعمال البرنامج الإنمائي. وضرورة استمرار نهج البرنامج في مجال الحد من الفقر في التكيف مع الاحتياجات المختلفة للسكان الفقراء والنظر إليه من خلال منظورات مواضيعية. وضرورة مواصلة البرنامج الاستفادة من مواطن القوة المتعلقة بإسداء المشورة الرفيعة المستوى في مجال السياسات، وبناء القدرة، والعمل لضمان إحداث آثار للتدخلات على مستوى التنفيذ.

٢٥ - وفيما يتعلق بالدعم المقدم من البرنامج إلى البلدان المتأثرة بالتراعات، أعربت الوفود عن ارتياحها لنتائج التقييم ورد الإدارة. وأبدت الوفود تأييدها الكامل لتدخلات البرنامج في مجال الإغاثة المتعلقة بالتنمية، مستخدماً قدرته على دمج نهج التنمية المستدامة في بلدان ما بعد التراعات. وأبدت ارتياحها لأعمال البرنامج في مناصرة دور المرأة في أوضاع ما بعد التراعات، ورحبت بتركيز البرنامج على تعيين أصحاب الخبرات وتعزيز قدرات الموظفين على الاستجابة لأوضاع التراعات والعمل في تلك الأوضاع. ويستطيع البرنامج أن يؤدي المزيد في أوضاع التراعات لتحسين الإدارة القائمة على النتائج، وتعزيز الصلات بين العمليات والسياسات. واقترحوا تعاوناً أقوى مع المؤسسات المالية الدولية.

٢٦ - وفيما يتعلق بالتنسيق في أوضاع التراعات، شددت الوفود على الحاجة إلى تحسين التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون السياسية فضلاً عن المؤسسات المتعددة الأطراف. وطلبت الوفود معلومات بشأن تعاون البرنامج مع الجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة وحثت الوفود البرنامج على العمل مع شركاء الأمم المتحدة بما يضمن التقسيم الواضح للعمل.

٢٧ - وقال المدير المساعد، في مكتب السياسات الإنمائية بالبرنامج الإنمائي، أن البرنامج يرحب تماما بالتقييمات وسيضمن الإصغاء لكل توصية وتنفيذها. وأضاف أن التعليقات المقدمة ستوجه الخطة الاستراتيجية المقبلة، ٢٠١٤-٢٠١٧ وستجعل البرنامج أقوى وشريكا أكثر خضوعا للمساءلة. وسيظل الحد من الفقر من صميم ولاية البرنامج، وسيصقل البرنامج تركيزه لصالح الفقراء وسيسعى من أجل إقامة صلات قوية بين الحد من الفقر والمجالات الأخرى لعمله. وسيستمر نهجه لصالح الفقراء في تناول المساواة بين الجنسين والتصدي لتأنيث الفقر. وبينما كان البرنامج يضع أولويات للاحتياجات العاجلة للسكان المستفيدين، سعى للتصدي للأسباب الجذرية للأزمات ومشاكل التنمية، حتى لا تتكرر. وأكد أن القوة النسبية للبرنامج تتمثل على وجه الدقة في نهجه الشامل والمتعدد الأبعاد للحد من الفقر.

٢٨ - وأشار المدير المساعد، في مكتب منع الأزمات والتعافي منها، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن البرنامج تعاون مع شركاء من أجل ضمان التقسيم الواضح للعمل والاحترام المتبادل، وإعداد تحليل أفضل للتزاعات ولأدوات التقييم. وقد شارك البرنامج مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في أوضاع التزاعات، وشارك في رئاسة الشبكة الدولية المعنية بالتزاعات والهشاشة، وهو مكان رئيسي للعمل بصورة استراتيجية في البلدان المتأثرة بالتزاعات. وشدد على الخطوات الكبيرة التي تمت على مستوى التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، وأشار إلى أن آلية التنسيق العالمية التي قدم الأمين العام الدعم لها عززت بصورة كبيرة أعمال الأمم المتحدة في أوضاع البعثات، ومكنتها من الاستفادة من الخبرات وتلبية طلبات البلدان. وركز البرنامج الإنمائي على مجالات تمتع فيها بميزة نسبية، وتجاوز مع أعضاء المجلس بشأن الصلة بين الأزمة والفقر، واغتتم فرصا للتعاون على الصعيد العالمي مع الجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة.

٢٩ - وأضاف المدير المعاون، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن البرنامج يرمي إلى دمج نهج متعدد الأبعاد في انخيازه لصالح الفقراء ضمن الخطة الاستراتيجية، وهذا موقف يحظى بدعم البلدان المشمولة بالبرنامج. ويلتزم البرنامج بربط أنشطة المرحلتين التمهيديّة والتنفيذية، وطبق المعايير النموذجية لاختيار المشاريع التنفيذية وهي: القابلية للتوسع، والقابلية للتكرار، والقدرة على توجيه السياسات. وكانت معظم نتائج البرنامج تمهيدية، وقد وصفت التقييمات النتائج التمهيديّة للبرنامج بأنها الأكثر نجاحا. وكانت إدارة البرنامج حريصة على بناء شراكات أقوى، والتعاون بصورة أوثق مع مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات غير التابعة لها على حد سواء.

٣٠ - وشكر مدير مكتب التقييم في البرنامج الإنمائي الوفود وإدارة البرنامج على المناقشات البناءة. وذكر أن التقييمين هما أول تقييمين يتضمنان ردّ الإدارة ويكفلان عرض صورة أكثر شفافية وشمولا، ساعدت على توضيح المواضيع المعقدة. وفيما يتعلق بالمنهجية، تشمل التقييمات في المستقبل مناقشة للمخاطر والشؤون الجنسانية، كما تحدد الفترة الزمنية التي يجري فيها التقييم. ونظرا لأن التقييم هو دائما "صورة سريعة"، فمن المهم للغاية إدراك ديناميات المنظمة، وهو ما سعى مكتب التقييم إلى القيام به من خلال عملية منتظمة للمشاركة والمناقشة، وخاصة مع المجلس. وكان مكتب التقييم على أهبة الاستعداد لتقديم تقييمات مستقلة وبالغة الأهمية، وهو يقدرّ تماما الحيز الذي خصصه له المجلس والبرنامج من أجل الوفاء بمهمته.

٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٢: (أ) تقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر، وردّ الإدارة؛ و (ب) تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان المتأثرة بالتزاعات في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وردّ الإدارة.

## خامسا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٣٢ - قدمت البند المديرة المعاونة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقدم المدير المساعد في مكتب السياسات الإنمائية، بالبرنامج الإنمائي استعراضا لمشاركة البرنامج في الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي (DP/2013/7).

٣٣ - ورحّبت الوفود بالنتائج التي توصل إليها الاستعراض، ولاحظت النجاح الذي اتسمت به مشاركة البرنامج الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية. ووفر الاستعراض مبررا كافيا لمواصلة البرنامج لهذا النوع من المشاركة، حيث أتاح نطاق عمل استراتيجي مرن أكثر استجابة، معززا ملائمة البرنامج وفعالته فيما يتعلق بإسداء المشورة في مجال السياسات وتنمية القدرة. وشجعت الوفود البرنامج على زيادة مشاركته في التمويل الجماعي، فهو مجال يمكن أن ينجح فيه البرنامج ويسمح له ببناء شراكات وبرامج مشتركة بمزيد من الفعالية.

٣٤ - ونهت الوفود البرنامج الإنمائي إلى تقديم الدعم المباشر للميزانية في إطار بارامترات خطته الاستراتيجية وحدود خبراته. وطلبت الوفود معلومات بشأن المخاطر الائتمانية، التي لم يتم تناولها بشكل كافٍ في الاستعراض، فضلا عن نوع تقييم المخاطر الذي اضطلع به البرنامج. وطلبت الوفود توضيحات بشأن الرؤية الطويلة الأجل للدعم المباشر للميزانية، والعمليات المتبعة عند البتّ (أو عدم البتّ) في استخدام الدعم المباشر للميزانية (تقييم

المخاطر والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)، مع التشديد على الكفاءة والشفافية. كما طلبت الوفود معلومات بشأن أثر الطريقة على الحوار المتعلق بالسياسات وفعالية التنمية، وشجعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على صقل مبادئه التوجيهية وأنظمتها المتعلقة بالدعم المباشر للميزانية.

٣٥ - وأعرب العديد من الوفود من البلدان المشمولة بالبرنامج عن التأييد القوي للدعم المباشر للميزانية، الذي تحسّن وجعل تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية شفافاً، وعزز إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، والتقيّد بفعالية المعونة. وأعربت الوفود عن الدعم القوي لطريقة التمويل الجماعي، فقد أظهرت التقييمات أنها أسفرت عن نتائج إيجابية في استيعاب الميزانية، والتنسيق وتعبئة الموارد. وينبغي أن يبحث البرنامج فيما يلي: رفع سقف الموارد متى أظهرت المؤسسات الوطنية القدرة على إدارة ومعاودة النظر في طرق إدارة ومحاسبة ومراجعة حسابات البرنامج الإنمائي بما يكفل اتساقها مع النظم الوطنية؛ والدعوة إلى استخدام الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي على صعيد المنظومة عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٦ - ووافق المدير المساعد في مكتب السياسات الإنمائية بالبرنامج الإنمائي، على أن مشاركة البرنامج في الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي كان بصفة استثنائية، ولا ينبغي أن يتطور إلى أداة للتدخلات. ويتحول البرنامج الإنمائي إلى ذلك عندما يؤدي إلى تيسير تقديم المساعدة إلى البلدان المشمولة بالبرنامج، ولا سيما بغرض الفعالية من حيث التكلفة والحد من التجزئة. وقد شارك البرنامج الإنمائي في تقديم الدعم المباشر للميزانية في مجالات محددة في الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧، وأجرى تقييماً للمخاطر قبل التدخلات، لقياس القدرة المالية العامة وقدرة الإدارة. وفي بعض الظروف، لم يتمكن البرنامج الإنمائي من المشاركة في المناقشات المتعلقة بقضايا التنمية الرئيسية على الصعيد القطري دون خيار استخدام الدعم المباشر للميزانية، وهذا هو السبب في تقدم البرنامج الإنمائي بطلبه إلى المجلس عام ٢٠٠٨. وفي الحالات التي لم تتم فيها تلبية تلك الشروط، كان البرنامج الإنمائي انتقائياً في اختيار البلدان التي يستخدم فيها الدعم المباشر للميزانية.

٣٧ - وقد شارك البرنامج الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي من خلال مشاريع مشتركة فقط، مع البرنامج والبلدان المانحة التي تقدم الأموال. وكان دور البرنامج الإنمائي هو توفير الدعم التقني في بيئة آمنة وتعاونية دون زيادة أعباء ولايته. وما برح البرنامج على أهبة الاستعداد لصقل المبادئ التوجيهية والأنظمة المتعلقة بالدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي، ولا سيما فيما يتعلق بتقييم المخاطر، إذا وافق المجلس على ذلك. ولا يوصي البرنامج بزيادة سقف الموارد، الذي قرره المجلس والذي اعتبره البرنامج الإنمائي



أداة إدارية كافية للموارد. وسيواصل البرنامج الإنمائي الاعتماد على الرصد والإبلاغ على الصعيد القطري للاضطلاع بتحليلات الأثر.

٣٨ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠١٣: استعراض مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي.

## سادسا - ترتيبات البرمجة

٣٩ - عرض نائب المدير المساعدة، في مكتب السياسات الإنمائية بالبرنامج الإنمائي المذكورة غير الرسمية بشأن ترتيبات البرمجة.

٤٠ - وأشادت الوفود ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأيدت المتطلبات المالية والتشغيلية للمحافظة على وجود وقدرة البرنامج على الصعيد العالمي من أجل دعم البلدان المشمولة بالبرنامج، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل. وأيدت الوفود سياسة مواعمة البرمجة على الصعيد القطري مع أوضاع كل بلد مشمول بالبرنامج على حدة. ونظرا للقلق من أن تؤدي التعديلات في معايير ترتيبات البرمجة إلى تغيير الاتفاقات السابقة وتؤثر سلبا على بعض البلدان، جرى تشجيع البرنامج على مواصلة تقديم الموارد ومعالجة الأولويات الإنمائية الوطنية.

٤١ - وأعربت الوفود عن تقديرها لقلق البرنامج الإنمائي بشأن استعداده وقدرته فيما يتعلق بالاستجابة للحالات الإنمائية الناشئة. ومن ناحية ثانية تساءلت تلك الوفود عن قيمة إنشاء صندوق مستقل للطوارئ وطلبوا إيضاحا بشأن المعايير المستخدمة لتحديد البلدان/الحالات التي يمكنها الاستفادة أو عدم الاستفادة من ذلك، ولا سيما في ضوء نسبة الاعتماد المقترحة وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على الاستفادة من خبرات مؤسسات الأمم المتحدة التي أنشأت صندوقا للطوارئ. وفي ضوء الاتجاه إلى خفض الموارد الأساسية المجزأة، يمكن للبرنامج الإنمائي استخدام التمويل المخصص لصناديق الطوارئ في البنود الأخرى لترتيبات البرمجة.

٤٢ - وأعربت الوفود عن تقديرها لأعمال البرنامج الإنمائي المتعلقة بإعداد ميزانية متكاملة مع المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وأشار إلى ذلك باعتباره علامة بارزة في تعزيز مراقبة النتائج. واعتُبرت التعديلات في ترتيبات البرمجة بمثابة خطوة إلى الأمام في إعداد الميزانية المتكاملة بما يكفل تركيز البرنامج على الحد من الفقر وعلى التنمية المستدامة. واعتُبرت الوفود التعديلات بمثابة طريقة لمواجهة الاتجاه إلى انخفاض الموارد الأساسية وبالتالي كمحاولة لزيادة أثر البرنامج الإنمائي في البلدان المشمولة بالبرنامج.

٤٣ - وأكد المدير المساعد، في مكتب الشؤون الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمجلس أن البرنامج الإنمائي اعتمد نهجا متوازنا، يركز على النتائج وقيم توازنا بين مختلف مصادر التمويل وقدرة البرنامج الإنمائي على التواجد. وفيما يتعلق بصندوق الطوارئ، كان البرنامج الإنمائي حريصا على أن يدرج أموالا إضافية في مجموعة أدواته للمحافظة على التركيز على النتائج. ولئن كان من الصعب التأهب للأحداث غير المتنبأ بها، فإن امتلاك الأدوات الصحيحة من أجل الاستجابة يُعد أمرا بالغ الأهمية، كما يكفل ذلك أن يعتنم البرنامج الإنمائي فرصا إنمائية إيجابية. وطلب البرنامج الإنمائي إنشاء صندوق محدود له سقف، بالإضافة إلى التمويل الحالي المقدم من البرنامج الإنمائي، والذي من شأنه أن يجعل من البرنامج الإنمائي منظمة أكثر مرونة، وأقدر على الاستجابة.

٤٤ - ولفت نائب المدير المساعد، في مكتب الشؤون الإدارية بالبرنامج الإنمائي الانتباه إلى الاعتراف الدولي بصناديق الطوارئ. وذكر أن البرنامج الإنمائي لم يمكنه تعديل وثائق برمجته والأموال المرتبطة بها من أجل التكيّف مع الحالات الناشئة، التي تتطلب استجابة استراتيجية فورية. وقد اقترح البرنامج الإنمائي بالفعل سقفا لاستخدام صناديق الطوارئ، والذي ستقدم الوفود تعليقاتها بشأنه. ولا يتناول صندوق الطوارئ المقترح الأزمات التي تنشأ ضمن هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية بطريقة الفئة - ٣. ولم يشذ شيء في المقترحات المتعلقة بصندوق الطوارئ أو الوجود الفعلي للبرنامج الإنمائي عن المقرر ٢٠١٢/٢٨ بشأن الفئة - ١ لا من حيث النسب المئوية للفئة - ١ ولا بالنسبة للغرض المتفق عليه من الفئة - ١. والوجود المادي هو بالفعل جزء من المناقشات بشأن الفئة - ١ وتكملة للتغيرات التي طرأت على الفئة - ١ المتفق عليها في المقرر ٢٠١٢/٢٨.

٤٥ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٤: ترتيبات البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها رئيس المجلس التنفيذي

٤٦ - رحّب رئيس المجلس التنفيذي بالوفود التي حضرت الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وشدد على أن عام ٢٠١٣ حاسم لأغراض التنمية، ووجّه الانتباه إلى التحديات المتعلقة بالوفاء بالتزامات التنمية المستدامة وغاياتها، مع ضمان إقامة توازن مع البيئة. وأشار إلى أن جدول أعمال القاهرة الإستشاري المنبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ قدم مخططا لمعالجة الأسئلة التي تواجه المجتمع الدولي أثناء تقدمه صوب

موعد هدف عام ٢٠١٥ من الأهداف الإنمائية للألفية وسعى إلى وضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٧ - وشدد الرئيس على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤ وأشار إلى أنه بدون معالجة قضية القضاء على الفقر الحاسمة بشكل كافٍ ستضيع الأهمية المحورية للبشر في عملية التنمية - وهي حقوق الإنسان، والكرامة الإنسانية، ونوعية الحياة اللائقة. وشدد الرئيس على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان له دور فريد لمساعدة البلدان على تحقيق هذه الأهداف وأن من مسؤولية المجلس التنفيذي تقديم الدعم لتلك المنظمة، بما في ذلك عن طريق الدعم السياسي والمالي، والتوجيه التشريعي، والمشورة الاستراتيجية. وأثنى على المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لقيادته الفعالة في توجيه الصندوق وسط بيئة اقتصادية تتسم بتحديات عالية.

بيان من المدير التنفيذي

٤٨ - أعرب المدير التنفيذي في مستهل بيانه عن خالص التعاطف والمواساة من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى حكومة وشعب البرازيل على الحادث المأساوي والخسارة في الأرواح التي حدثت مؤخرا في سانتا ماريا، البرازيل. واستمر المدير التنفيذي فهنا رئيس المجلس التنفيذي وأعضاء المكتب على انتخامهم. وأعرب عن الشكر للرئيس وأعضاء المكتب المنتهية ولايتهم على قيادتهم الممتازة.

٤٩ - وأطلع المدير التنفيذي في بيانه (متاح على الموقع الشبكي <http://www.unfpa.org/public/home/exbrd/pid/12129>)، المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات التي وصفها للمجلس في الدورة السابقة. وركز على مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤؛ وخطوة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ والخطوة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧؛ والميزانية المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك استرداد التكاليف؛ والتقييم؛ والصحة الإنجابية، وديناميات السكان وأوجه الترابط الإنمائية؛ وتنظيم الأسرة، بما في ذلك متابعة مؤتمر قمة لندن، واستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنظيم الأسرة؛ وحملة التعجيل بخفض وفيات النفاس في أفريقيا، بما في ذلك مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير الذي قدم فيه رؤساء الدول والحكومات التزامات بخفض وفيات النفاس والإعاقة في أفريقيا؛ واستراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان للمراهقين والشباب؛

والشيخوخة؛ والاستجابة للحالات الإنسانية؛ وأمن الموظفين؛ والتفوق التشغيلي. وأبلغ المدير التنفيذي المجلس بحالة التمويل الجيدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأشار إلى أنه في عام ٢٠١٢ زاد إجمالي الدخل لصندوق الأمم المتحدة للسكان بنسبة ٧,٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١. وشدد على الأولوية التي يوليها صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المساءلة والشفافية، وأوضح المدير التنفيذي بالتفصيل ما يتعلق باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ والتركيز على مبادرة شفافية المعونة الدولية؛ ومتابعة توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وأعرب عن ارتياحه لما لاحظته من رأي مراجعة الحسابات غير المعدل الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٥٠ - ورحب المدير التنفيذي بالمدير المعين حديثاً، للشعبة التقنية؛ كمدير للمكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا؛ ومدير مكتب منطقة الدول العربية؛ ورئيس فرع المجلس التنفيذي والعلاقات الخارجية، وأكد للمجلس التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيركز في عام ٢٠١٣ على تحقيق نتائج أقوى في مجالاته الأساسية. وعلاوة على ذلك، سيصقل الصندوق خطته الاستراتيجية وسيكون أكثر خضوعاً للمساءلة وأشد استجابة لاحتياجات النساء والأمهات والشباب.

٥١ - وأشارت الوفود إلى دعمها لأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان في المجالات الأساسية المتعلقة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية؛ والمساواة بين الجنسين؛ والسكان والتنمية. وأعربت عن التقدير للأعمال التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان استجابة للتطلعات الإنمائية للبلدان النامية. وبينما استرعت الوفود الانتباه إلى الحاجة الملحة للتصدي لقضية الوفيات النفاسية، أشادت بمبادرة حملة التعجيل بخفض وفيات النفاس في أفريقيا. وأشادت أيضاً بأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان في التصدي للتحديات التي يواجهها الشباب. وشدد أحد الوفود على أن الشواغل المتعلقة بالسكان والصحة تتصل مباشرة بالأمن الإنساني وأشار إلى الأعمال التي قام بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في معالجة المشاريع ذات الصلة بالأمن الإنساني من أجل حماية حقوق المرأة. ولوحظ أن الاحتياجات التي لم يتم الوفاء بها في مجال تنظيم الأسرة لا يمكن تلبيتها إلا من خلال الالتزام الجماعي من جانب جميع أصحاب المصلحة. وأعرب عن الترحيب برئاسة المدير التنفيذي للفريق المرجعي لتنظيم الأسرة لعام ٢٠١٢. كما جرت الإشادة أيضاً بأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الشيخوخة. وأشار أحد الوفود إلى أن بلده يعتمد على التعاون المستمر من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومع الدول الأعضاء ومع أصحاب المصلحة الآخرين لضمان الدعم القوي للحقوق الإنجابية

أثناء المفاوضات المقبلة مثل تلك التي ستقوم بها لجنة وضع المرأة مستقبلاً. وعلاوة على ذلك، حرت الإشادة بصندوق الأمم المتحدة للسكان لجهوده الإنسانية من أجل دعم بعض أشد فئات السكان ضعفاً الذين تشرّدوا جراء الأزمات الحالية في الجمهورية العربية السورية، وفي القرن الأفريقي وفي منطقة الساحل.

٥٢ - وشددت الوفود على الأهمية البالغة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ (المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية)، وأكدت الوفود ضرورة تنفيذ القرار بالكامل (وليس بصورة انتقائية) من جانب الصناديق والبرامج. وشددت الوفود على ضرورة أن تسترشد وتستشير الخطة الاستراتيجية الجديدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠١٤-٢٠١٧، والميزانية المتكاملة بالقرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وأشادوا بالمدير التنفيذي لما اتسمت به المشاورات التي اضطلع بها في معرض إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة، ٢٠١٤-٢٠١٧، من طابع الشمول.

٥٣ - وأشار بعض الوفود إلى أن وجود قدرة تقييمية معززة ومستقلة تماماً ضروري لجميع أصحاب المصلحة ليشعروا بالثقة في جودة وأثر أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان. وسوف تتطلب القدرة التقييمية المستقلة، في جملة أمور، تحديداً واضحاً لكل دور من الأدوار والمسؤوليات فيما بين التقييمات والبرامج. وحظيت بالتقدير صراحة وجودة التقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة الأم. وحظيت بالثناء الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للسكان لما أبدته من صراحة وذكرت الوفود أنها تتطلع إلى إجراء حوار بشأن كيفية استخدام التوصيات الواردة في التقرير من أجل تحسين تحقيق النتائج، ولا سيما من أجل تلبية احتياجات صحة الأم لدى أكثر الفئات ضعفاً.

٥٤ - وأكدت الدول الأفريقية، وأعضاء المجلس التنفيذي، أنه مع الإشارة إلى ما يقدمونه من دعم من أجل تنقيح السياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن تخصيص موارد للتقييم ينبغي ألا يؤثر بصورة غير مواتية على الموارد المتاحة للأنشطة البرنامجية.

٥٥ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على تعليقاتها وتوجيهاتها، بما في ذلك ما يتعلق بالتقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة الأم ٢٠٠٠-٢٠١١، وسياسة التقييم المنقحة الناشئة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكد للمجلس التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بسياسة التقييم التي تضمن استقلال مهمة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلاوة على ذلك أعرب المجلس أيضاً عن التزامه بضمان عملية تشاورية صريحة وشفافة مع المجلس لتنقيح سياسة التقييم وأنه سيمضي قُدماً

بالمبادئ التوجيهية المقدمة من المجلس. وفيما يتعلق بالتقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة الأم، أوضح أن التقييم يغطي فترة ١٠ سنوات، ٢٠٠٠-٢٠١٠، على أن يعد التقرير في عام ٢٠١١. وأشار إلى أن الصندوق المواضيعي لصحة الأم أنشئ منذ عام ٢٠٠٨ فقط، وشدد على أنه في الفترة ٢٠١١ وحتى اليوم تغير تركيز الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة الأم تغييرا كبيرا مع التشديد القوي على التصدي للاحتياجات داخل البلد واحتياجات المكتب القطري. وعلاوة على ذلك، فخلال السنة الماضية وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان نهجا قطاعيا لصقل وتعزيز الدعم الذي يقدمه في مجال صحة الأم. وأكد من جديد أن ما تم تحقيقه مع ٥١ بلدا أفريقيا في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير كان دليلا على التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بصحة الأمة.

٥٦ - وأعرب المدير التنفيذي عن التقدير لمختلف التعليقات المقدمة من أعضاء المجلس التنفيذي فيما يتعلق بموضوع استرداد التكاليف، وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سينتظر هو والمنظمات الشقيقة المعنية بالمبادئ التوجيهية للمجلس. وذكر أنه يتطلع إلى المناقشة المقبلة بشأن الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧. وردا على استفسار بشأن مراجعة حسابات البرنامج العالمي والإقليمي، أشار إلى أنه سيتاح في الوقت المناسب التقرير ورد الإدارة. وفيما يتعلق بالملاك الوظيفي في فرع الاستجابة الإنسانية، أكد للمجلس أن قضايا الموارد البشرية أخذت على محمل الجد من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان وجرت معالجتها بما يكفل وجود ملاك وظيفي يفي بالغرض. وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن اجتماع لجنة وضع المرأة المقبل. وأعرب عن الشكر لأعضاء المجلس للدعم الذي قدمه لمؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في فترة ما بعد استعراض عام ٢٠١٤ وأشار إلى أن ذلك سيفيد أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما بعد عام ٢٠١٤ فضلا عن الإسهام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بوجود صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان المتوسطة الدخل، أشار إلى أن الصندوق سيواصل الاسترشاد بالمجلس التنفيذي وبمنظومة الأمم المتحدة. وأقر بأن الصندوق له دور في البلدان المتوسطة الدخل وأنه سيواصل المشاركة بشأن قضايا السكان ومجالات أخرى ضمن ولاية الصندوق. وأعرب عن الشكر لجميع الوفود على ما قدموه من دعم وتوجيه.

## سابعاً - التقييم

٥٧ - قدم رئيس فرع التقييم، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقييم المواضيعي للدعم المقدم من الصندوق في مجال صحة الأم، ٢٠٠٠-٢٠١١. وقدم نائب المدير التنفيذي (البرنامج) رد الإدارة. وقدم المدير التنفيذي المشروع المنقح للسياسة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٨ - وأعرب العديد من الوفود عن تقديرهم لقيام المجلس التنفيذي بمناقشته التقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة الأم. وشددت الوفود على أهمية التقييم، وأشارت إلى أن النتائج تبين أن الصندوق أدى دوراً مهماً في مجال صحة الأم في كثير من البلدان وذلك بتوجيهه للتغيرات السياسية المهمة وفي مجال التنسيق. ومع التسليم بالخطوات المتخذة من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان لمعالجة القضايا التي جرى تحديدها، أضافت الوفود أنه يلزم القيام بأعمال إضافية، بما في ذلك في مجالات رئيسية من قبيل قدرة الموظفين، والتخطيط والرصد. وشددت الوفود على الأهمية البالغة لمهمة التقييم في تحسين تحقيق النتائج، وأشارت الوفود إلى أن نتائج التقييم سُسِّمهم في تطوير خطة استراتيجية جديدة للصندوق. وأكدت الوفود الحاجة إلى ضمان إيجاد صلة قوية بين الولاية الرئيسية والأولويات الاستراتيجية للصندوق ومهمة التقييم. وأشارت إلى ضرورة نشر رد الإدارة مستقبلاً قبل وقت طويل من عقد دورة المجلس التنفيذي بما يتيح استنارة المناقشة المتعلقة بالمتابعة والتنفيذ.

٥٩ - وشجعت وفود عديدة صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة التركيز على مجاله الأساسي المتعلق بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية وتعزيز دوره كخبير تقني، وشريك حوار، ومناصر للسياسات في هذا المجال. وقال أحد الوفود الذي لاحظ أن صحة الأم مجال عمل معقد أنه لا توجد وسيلة سحرية لحل المشاكل وأن ما يلزم هو نهج متعدد القطاعات. ولفتت وفود أيضاً الانتباه إلى ما يلي: ضمان ارتكاز الدعم المقدم في مجال صحة الأم إلى الاحتياجات المحلية والاستراتيجيات التي تخص كل بلد على حدة؛ ومعالجة انخفاض معدلات المواليد في بعض البلدان؛ وتكوين شراكات "داخلة" و "خارج" مجال الصحة الإنجابية. ورحبت الوفود باقتراح صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم تقرير مرحلي إلى المجلس التنفيذي.

٦٠ - وسلّمت عدة وفود بأهمية الجهود التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في إعداد مشروع سياسة تقييمية منقحة، وأشارت إلى أن مهمة التقييم بالغة الأهمية لتحسين تحقيق نتائج التنمية على أرض الواقع وتعزيز التعليم المؤسسي. وأشادت تلك الوفود

بالصندوق لأخذه في الاعتبار طلبات أعضاء المجلس التنفيذي، في المقرر ٢٠١٢/٢٦ في جملة أمور؛ ولقيامه بالتشاور مع الصناديق والبرامج الأخرى في صياغة سياسة التقييم المنقحة. ورحبت الوفود بصفة خاصة بمقترح إنشاء مكتب تقييم مستقل؛ بما يمثل تمييزاً جلياً بين مهمة التقييم ومهام أخرى من قبيل الرصد ومراجعة الحسابات؛ والتمويل الكافي والمستقل لمهمة التقييم؛ ومواءمة أوضح مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وشجعت الوفود الصندوق على أخذ العناصر التالية في الاعتبار عند مواصلة إعداد مشروع السياسة التقييمية المنقحة: (أ) تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة بوضوح، وتمييز مهام التقييم الأساسية عن المهام المتصلة بالتقييم؛ (ب) تناول القضايا المتعلقة بمتابعة رصد ردود الإدارة، والتدريب وإدارة المعارف؛ (ج) تناول قابلية البرامج للتقييم، ونظام الرصد القوي القائم على تحقيق النتائج؛ (د) تقديم خطة تقييم رسمية سنوياً إلى المجلس التنفيذي إلى جانب التقرير السنوي لمهمة التقييم؛ و (هـ) الإشارة بوضوح إلى الطريقة التي يمكن بها تعزيز دور المجلس التنفيذي فيما يتعلق بمهمة التقييم، بما في ذلك التسلسل الإداري المباشر بين مكتب التقييم والمجلس.

٦١ - وأشار أحد الوفود إلى أن ثقافة التقييم جزء أساسي من الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة، وذكر أن من الضروري لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعتمد سياسة تقييمية ترسخ ثقافة التقييم. ودعا الوفد الصندوق إلى أن يدرج في السياسة التقييمية المنقحة، الخيارات التي جرى النظر فيها لأغراض البيان المؤسسي. وأشار الوفد إلى أنه سيكون من المفيد توضيح التغييرات التي تمت منذ السياسة التقييمية لعام ٢٠٠٩ السابقة والإشارة إلى الطريقة التي أريد بها للتغييرات أن تتناول القضايا المثارة في الاستعراض الذي اضطلع به مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٦٢ - وشكر المدير التنفيذي أعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم بشأن التقييم المواضيعي لدعم صحة الأم، ٢٠٠٠-٢٠١١، وأشار إلى أن ذلك يُعد إثباتاً للعملية التي بدأها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١١ (عقب استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية) والتي أدت إلى وضع خطة استراتيجية جديدة تركّز على صحة الأم والشباب. وذكر أن هناك مجالاً يواجهه الطب ويسبب الإحباط، ويشمل ذلك سنين خبرته كطبيب التي تبلغ ٤١ عاماً، وهو مجال الوفيات النفاسية. وشدد على أن من المهم التسليم بأن أسباب الوفيات النفاسية أسبابها الجذرية الفقر، والافتقار إلى وسائل النقل، والافتقار إلى اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وأبعاد ثقافية مختلفة. وأكد للمجلس أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل العمل والدعوة من أجل التصدي للتحديات لإنقاذ أرواح النساء والفتيات. وذكر



المجلس بأن الهدف ٥ بآء من الأهداف الإنمائية للألفية لم يبدأ سريانه عالميا إلا في عام ٢٠٠٧، ولم يحظ التزام المجتمع الدولي بدعم من الموارد المالية. وفي خلال السنتين الأخيرتين فقط وُجّهت الموارد تجاه تنظيم الأسرة. وشدّد على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بدعم الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، بما في ذلك المنظمات الأربع العاملة في مجال الصحة بمجموعتها الواسعة (H4+) والمجتمع المدني، لبلوغ المرحلة الأخيرة في التصدي للوفيات النفاسية حتى لا تموت النساء أثناء الوضع.

٦٣ - وأعرب المدير التنفيذي عن شكره لأعضاء المجلس التنفيذي لما قدموه من دعم وتوجيه لتفقيح السياسة التقييمية للصندوق. وأشار إلى أن المشاورات غير الرسمية الكثيرة وأوجه التفاعل مع أعضاء المجلس كانت مفيدة جدا. وأكد للمجلس أنه يقف كمناصر للتقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان وسيكفل تبديد أوجه القلق لدى المجلس بشكل جلي، بما في ذلك ما يتعلق باستقلال مهمة التقييم؛ وتحديد الأدوار والمسؤوليات؛ والصلات مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وأشار إلى أن آخر مشروع للسياسة التقييمية المنقحة للصندوق تعكس تحسينات ناجمة عن توجيهات المجلس، ومشاوراته مع المنظمات الشقيقة والمشاورات الداخلية المستفيضة. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم أيضا بإعداد اختصاصات التقييمات وإتاحة تقارير التقييم علنا. وأضاف قائلاً إنه متفائل من ناحية وفاء الصندوق بالمواعيد التي حددها المجلس لعرض السياسة التقييمية المنقحة كي يعتمدها المجلس التنفيذي أثناء الدورة السنوية لعام ٢٠١٣.

٦٤ - وشكرت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج)، الوفود على تعليقاتها وتوجيهاتها. وأشارت إلى أنه وإن كان تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية يجر الخطى خلف الغايات التي يحددها، بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١١ فمنذ ذلك الحين، تحققت مكاسب ملحوظة للحد من الوفيات النفاسية وتحسين صحة الأم في كثير من البلدان. ووافقت مع بعض الوفود على أنه في مواجهة التحديات سيكون من الأمور البالغة الأهمية تحديد واستخدام أدوات تعزيز تحقق تغييرا تحويليا. وشدّدت على أن من المهم استخدام الشراكات والمنهجيات لتعزيز التغيير الذي يجب أن يزداد ليكون بحجم المشكلة عوضا أن يكون بحجم الموارد. ومع ملاحظة أن تحسين المنهجيات مهم، أشارت إلى أن من الصعب الاضطلاع بتخطيط برنامجي متعدد السنوات دون أن يكون هناك التزامات مالية متعددة السنوات. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيقدم وثائق في الوقت المناسب كما سيقدم تقريرا عن التقدم في تنفيذ التوصيات بشأن التقييم المواضيعي.

٦٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠١٣: التقييم المواضيعي للدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال صحة الأم، ٢٠٠٠-٢٠١١، ورد الإدارة. وعقب اتخاذ المقرر، أشار عدة وفود في بيان مشترك، إلى أن الاختيار الأنسب في المقرر ٥/٢٠١٣ كان يتمثل في الإبقاء على الصيغة المستخدمة في التقييم المستقل وعدم استبدال الصيغة المتفق عليها حيث لم تتم المحافظة على نفس المعنى في ذلك السياق.

## ثامنا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٦٦ - قدم نائب المدير التنفيذي (البرنامج) لمحة تمهيدية عامة. وقدم مدير المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، مشروع البرنامج القطري لإريتريا (DP/FPA/DCP/ERI/4).

٦٧ - وعملا بالمقرر ٣٦/٢٠٠٦ أقر المجلس التنفيذي على أساس عدم الاعتراض بدون عرض أو مناقشة البرامج القطرية الثماني التالية وبرنامج قطري واحد مشترك، تمت مناقشتها من قبل أثناء الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وليبيريا، من المنطقة الأفريقية؛ والسودان من منطقة الدول العربية؛ وباكستان (برنامج قطري مشترك) من منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ونيكاراغوا وهايتي من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٦٨ - وعملا بالمقرر ٢٢/٢٠١٢، استعرض المجلس التنفيذي كما وافق، على أساس استثنائي، على مشروع وثيقة البرنامج القطري لإريتريا.

٦٩ - وأعربت وفود إريتريا، وباكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، عن الشكر للمجلس التنفيذي للموافقة على البرامج القطرية وعن التقدير للشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والدعم الذي يقدمه.

٧٠ - وأعرب نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) عن الشكر للمجلس التنفيذي لموافقته على البرامج القطرية كما أعرب عن الشكر أيضا للدول الأعضاء لتقديرها للدعم وللشراكة اللذين يقدمهما صندوق الأمم المتحدة للسكان،

٧١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠١٣ الذي قرر فيه أن يستعرض ويوافق على أساس استثنائي على وثائق مشروع البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لمصر أثناء الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي.

## الجزء المشترك

## تاسعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٧٢ - قدم نائب المدير التنفيذي في صندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) تقرير الصندوق عن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2013/1). وقدمت المديرية المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير البرنامج عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/2013/8). وقدم نائب المدير التنفيذي في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير المكتب عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/OPS/2013/1).

٧٣ - وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها للرأي غير المعدّل لمراجعي الحسابات بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والصادر عن مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأشادت الوفود بانخفاض عدد توصيات مراجعة الحسابات والتقدم الحاصل في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن الفترات السابقة. كما أشادت الوفود بالمؤسسات الثلاث للتحسينات التي طرأت على إدارتها المالية، ولا سيما تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتصفية الأرصدة الحسابية العالقة. وشددت الوفود على ضرورة بذل جهود إضافية تكفل الامتثال لأنظمة الشراء، والأصول، وإدارة المخزون؛ وشددوا على أهمية الرصد والرقابة للمكاتب القطرية.

٧٤ - وانتقلت الوفود إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان فأشارت إلى أن تقرير مجلس مراجعي الحسابات بذل جهودا تستحق الإشادة لتحسين نواحي الضعف التي حُددت من قبل فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني. وأبدت الوفود ارتياحها لملاحظتها أن صندوق الأمم المتحدة للسكان حظي برأي غير معدّل لمراجعي الحسابات من مجلس مراجعي الحسابات. وأعربت الوفود عن تقديرها للجهود التي بذلها المدير التنفيذي من أجل التصدي لمسائل عامة وأثنت عليه لإبدائه اهتماما شاملا في دفع التغييرات التي أتاحت إجراء التحسينات اللازمة. وأثنت عليه بصفة خاصة لرئاسته للجنة رصد مراجعة الحسابات. وأشادت الوفود بصندوق الأمم المتحدة للسكان للإجراءات التي اتخذها بشأن الغش وأعربت عن التقدير لأن عدد حالات الغش انخفض بصورة شديدة، نتيجة للرقابة الداخلية الأكثر دقة. وطلبت الوفود معلومات إضافية عن الطريقة التي جرى بها متابعة حالات الغش في التقرير السنوي لمراجع الحسابات الداخلي لسنة ٢٠١٢. والتمسوا أن يشاهدوا المزيد من التقدم بشأن توصيات مراجعة

الحسابات التي طال أمدها للتأكد من أنه تم اتخاذ إجراءات بشأنها جميعاً. وطلبت الوفود إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان تكثيف جهوده من أجل ملء الشواغر بسرعة أكبر وأن يكفل وجود عملية تعيين أكثر كفاءة. وفيما يتعلق باستخدام الأرصدة غير المستخدمة من الصناديق الاستثمارية ذكرت الوفود أنه ينبغي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل الحصول على إذن خطي من المانحين قبل نقل الأرصدة إلى صندوق عام وفقاً للاتفاقات المعقودة مع كل مانح من المانحين. ولاحظت مع إبداء موافقتها أن الصندوق قد اعتمد سياسات وإجراءات شراء منقحة تُعد ضرورية للشفافية والمساءلة. وحثت الوفود الصندوق على إبقاء تلك العمليات قيد الاستعراض لضمان الامتثال المستمر في كل وحدات الأعمال، بما في ذلك فرع خدمات الشراء والمكاتب الإقليمية والقطرية.

٧٥ - وهنأت الوفود الصندوق على حصوله على رأي غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي الحسابات. وأيدت الوفود توصيات مجلس مراجعي الحسابات وخطط التنفيذ التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأشارت إلى التقدم الحاصل في تنفيذ الأولويات العليا ذات الصلة بمراجعة الحسابات. وحثت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة التنفيذ بنسبة ١٠٠ في المائة لأولوياته التسع العليا، وطلبت الحصول على معدل استكمال التوصيات بحسب الموضوع. وأعربت عن تطلعها للحصول على آخر المستجدات بشأن الحالة المقبلة فيما يتعلق بتنفيذ وتحسين إدارة المشاريع على الصعيد القطري. وأعربت الوفود عن تقديرها للانخفاض الملحوظ في حالات الغش وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكفل إبقاء الدول الأعضاء المتأثرة على اطلاع كامل بالتقدم المحرز كلما كانت هناك أموال مقدمة من المانحين. ولاحظت الوفود أن الخسارة الصافية ظلّت عند نفس المستوى الذي كانت عليه فترة السنتين السابقة، وينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز الرصد الذي يقوم به وأن يقدم وصفاً تفصيلياً أكثر للجهود المبذولة والمعلومات بخصوص الطريقة التي تابع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالات الغش في تقريره بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2012/13/Rev.1). ورحبت الوفود بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين المساءلة، والشفافية، والكفاءة، في مجال المشتريات من خلال السياسات المتعلقة بالشراء على نطاق صغير، وتفويض السلطة، وإجراءات اعتراضات الموردين. وأشارت الوفود إلى أن الشراء مجال من المجالات عالية القيمة وعالية المخاطر، والتمست إيضاحاً بشأن تدابير التنفيذ.

٧٦ - وشجعت عدة وفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يقوم بالتعاون، مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة الإنمائي بتحديد

الالتزام واتخاذ إجراءات تكفل استخدام المبادئ التوجيهية المشتركة للنهج المنسق للتحويلات النقدية بصورة منتظمة، وتنقيحه عند الاقتضاء.

٧٧ - وشددت المديرية المساعدة، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن تحسين البرمجة أحد الأولويات العليا التوسع. وفيما يتعلق بالشراء، قالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبيله إلى تقييم قدرات الشراء في المكاتب القطرية قبل تفويض السلطات إليها، وأنه سيعد استراتيجية لبناء القدرة في مجال المشتريات للمكاتب القطرية التي تُعد دون المستوى المطلوب، وسيطبق هذا النهج بنفس القدر على حالات الغش. ويمتلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القدرة على التحقيق في ادعاءات الغش المتعلقة بالموردين، وقد أنشأ بالفعل لجنة لاستعراض الموردين لشطبهم من القوائم، إلى جانب آلية استئناف للموردين. وفيما يتعلق بالنهج المنسق في التحويلات النقدية أشارت فيما يتعلق بنتيجة حديثة لمراجعة الحسابات، إلى أن تنقيح أدوات النهج المنسق في التحويلات النقدية وتحسين النظام من أولويات المنظمات المعنية.

٧٨ - ولاحظ المدير المساعد، في مكتب الشؤون الإدارية، بالبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالشراء على نطاق صغير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سعى إلى ضمان حصول موظفي المشتريات على شهادة تأهيل تتفق مع المعايير الدولية في مجال المشتريات. ولم يبدأ نظام استعراض الموردين الجديد في تجهيز الطعون حتى الآن، وسيمر ذلك بعملية مشتركة بين الوكالات. وإزاء التعقيد المتعلقة بحالات الغش واسترداد الأموال، ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التحقيق في الادعاءات وتحسين التدريب في مجال المشتريات بما يكفل أرفع المعايير المهنية. وسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى استرداد الأموال الضائعة، وتلك مهمة تمثل تحدياً نظراً لأن المسؤولين عن ذلك لم يفلحوا في السداد غالباً، وكانت الإجراءات القانونية مضمّنة. وفيما يتعلق بتصميم البرامج، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز قدرات الموظفين الإدارية القائمة على النتائج وتحسين أدوات البرمجة، وسينظر في استحداث سجل أداء لتتبع معدلات استكمال البرمجة.

٧٩ - وشكرت نائب المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية)، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم. وفيما يتعلق بالضوابط الداخلية وإدارة المخاطر في المكاتب القطرية، لاحظت العمل المشترك الجاري بشأن تطبيق النهج المنسق في التحويلات النقدية والجهود الكبيرة المضطلع بها من جانب المراقبين الماليين لمعالجة المسائل والمضي قُدماً. وشددت على أنه يمكن تحقيق وفورات التكلفة من خلال المراجعة المشتركة للحسابات بين الوكالات. وأشارت أيضاً إلى الوحدة التي أنشئت في الصومال للتقييم المشترك للمخاطر والتخفيف منها، والتي انضم إليها مؤخرًا صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما أشارت إلى

أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد استكمل مؤخرا إطاره للرقابة الداخلية؛ وقد استُخدمت شركة خارجية لضمان جودة إطار الرقابة الداخلية. وعلاوة على ذلك، عجلت اللجنة التنفيذية للصندوق بمشروع رئيسي للتغيير يدور حول نُظم المعلومات الاستراتيجية لإتاحة تحديد أي مواطن ضعف في إطار الرقابة الداخلية في المكاتب القطرية. وفيما يخص التعليق بشأن الحصول على موافقة خطية للنظر في أموال المانحين غير المستخدمة، أكدت للمجلس أن تلك هي بالفعل العملية التي تتبعها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وطلبت إلى المانحين المساعدة على التعجيل بالعملية، حيث استغرق الأمر في بعض الحالات زمنا طويلا للحصول على ردّ على الرسائل الموجهة إلى المانحين المعنيين. وفيما يتعلق بالمشتريات، أشارت إلى الاستعراض المستفيض لممارسات الشراء في صندوق الأمم المتحدة للسكان والذي اضطلعت به إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، كما أشارت إلى نتائج الاستعراض المواثيق. وقد أسفر الاستعراض الذي أجرته المفوضية الأوروبية أيضا عن نتائج إيجابية. وأشارت إلى أنه على غرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قام صندوق الأمم المتحدة للسكان باستخدام معايير الجودة ومنح الشهادات الدولية لموظفي المشتريات في صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولن يتاح لموظفي المشتريات في صندوق الأمم المتحدة للسكان الالتحاق بوحدات المشتريات إلا بعد الحصول على الشهادات. وفيما يتعلق بطلب معلومات إضافية بشأن حالات الغش، أشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان التزم فعلا بتقديم تلك المعلومات في تقريره الداخلي السنوي بشأن مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بموضوع ملء الشواغر وعمليات التعيين، أشارت إلى إحراز تقدم كبير. وقد أتاحت أيضا وحدة إعادة التعيين تحديد مواضع الاختناقات، الأمر الذي أتاح معالجة ذلك بسرعة بعد ذلك. وفي عام ٢٠١٢، انخفض معدل الشغور من ١٦,٤ في المائة إلى ١٤,٨ في المائة وقد التزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بزيادة تخفيض ذلك المعدل. وشددت على أنه وفقا لخطة العمل، احتلت إدارة التعيين والمواهب مكان الصدارة في جدول أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٣.

٨٠ - وأوضح نائب المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع، أن المكتب قدم في عام ٢٠٠٨ آلية طعون للموردين، ونظاما مستقلا للطعن في قرارات إرساء العطاءات وكانت تلك تجربة متفاوتة النتائج؛ وتوقع المكتب تغطية المزيد من الحالات، وأخرج النظام من مجال المشتريات لتجنب تضارب المصالح. واستعرض المستشار العام الحالات المعروضة وقدم تعليقات كاملة إلى الأطراف المعنية. وكان المكتب يحدد مدى ضرورة نشر الحالات على شبكة الإنترنت لأغراض الشفافية والإعلان عن الموردين. وأشار إلى أن عتبة المكتب في

الشراء على نطاق صغير بلغت ٢ ٥٠٠ دولار، وهو ما يناسب احتياجات المكتب، وقد أجرى استعراضا دوريا.

٨١ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠١٣: التقارير المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠١٠-٢٠١١.

## عاشرا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨٢ - قدمت المديرية المعاونة بالبرنامج الإنمائي، باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير المشترك لمديرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (E/2013/5).

٨٣ - ورحبت الوفود بالتقرير وأشارت إلى أن من المستصوب تعظيم قيمته وتبسيط إجراءات إصدار تقارير أرفع جودة. وأبرزت الوفود أهمية الرصد والإبلاغ عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأشارت إلى أن الإبلاغ عن ذلك الاستعراض ينبغي أن يكون واضحا وتحليليا وحافلا بالمعلومات، والتمست الوفود نهجا أكثر منهجية وتنظيما وشمولا وشفافية يفتقر إليه التقرير المشترك (E/2013/5) وقد وفر التقرير صورة غير واضحة للتنفيذ الإجمالي للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، والذي يركز على الأنشطة المنفذة عوضا عن النتائج المحققة. وقالت الوفود إنها كانت سترحب بالمعلومات المتعلقة بالمجالات التي لم يتمكن فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا صندوق الأمم المتحدة للسكان من الوفاء بولايتهما المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات والتحديات المتبقية. وتدرك الوفود أن النطاق الواسع للتقرير يشكل تحديات للتحليل النوعي المتعمق وهي تدعم الجهود المبذولة لاستكشاف سُبل تحسين وتبسيط إعداد التقرير المقدمة إلى المجلس، وفقا لعملية الإصلاح الجارية والمبادئ التوجيهية القائمة لإعداد التقارير.

٨٤ - ولاحظ أحد الوفود، في معرض إشارته إلى تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (A/67/93)، أن هناك دعوة إلى استراتيجية شاملة على صعيد المنظومة لإعادة تنظيم المؤسسات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة بغرض تنسيق مهامها مع البيئة الإنمائية المتغيرة. وقد تطلبت مواجهة هذا التحدي من كل مؤسسة التركيز على تعزيز كفاءتها الأساسية وبناء قدراتها. ووفرت الخطط الاستراتيجية الجديدة الفرصة لاتخاذ الخطوات

الأولى صوب تلبية نداء الأمين العام. وجرى التشديد على أن متابعة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة التنفيذية للمنظمات، وعنصرًا رئيسيًا في تنفيذ خططها الاستراتيجية، وأن يمثل أولوية على أعلى مستويات الإدارة. وشدد أحد الوفود على أهمية التماس نُهج ابتكارية لمعالجة القضايا في البلدان المتوسطة الدخل وأشاد بأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا الصدد.

٨٥ - وذكرت المديرية المساعدة في مكتب العلاقات الخارجية والدعوة، بالبرنامج الإنمائي، أن المنظمات وافقت على القيام بالمزيد لتحقيق النتائج، مستفيدة من بيانات محددة مستهدفة. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع توخي معاودة النظر في تصميم التقرير والغرض منه بغية جعله أكثر فائدة. وقد اقترح الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات خيارات إبلاغ مختلفة بما يكفل مدخلا جماعيا لمنظمات الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالنتائج المحققة على الصعيد القطري. وستساعد الصورة الكاملة لتلك النتائج على تحسين الأنشطة التنفيذية. ويقف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهبة الاستعداد للعمل مع المنظمات الشقيقة من أجل تحسين التقرير.

٨٦ - وأشار المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن المكتب مستعد لمعاودة النظر في تصميم التقرير المقدم إلى المجلس والغرض منه. وأشار إلى أن المكتب قد اتبع طريقة معيارية لإعداد التقرير، بيد أنه مستعد للعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لإصدار تقرير أكثر عمقا.

٨٧ - وأشار نائب المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية)، في صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أنه باعتماد "توحيد الأداء" نموذجا يمكننا للأعمال، تحتاج المنظمات إلى تأكيد من المجلس التنفيذي بأن المطلوب منها هو "توحيد إعداد التقرير" وليس العمل بصورة مستقلة لإعداد تقارير مستقلة. ومن الجلي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بإدراج توجيهات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في خطته الاستراتيجية المقبلة وتقديم تقارير سنوية إلى المجلس، بصورة منفردة كمنظمة، بشأن التقدم في التنفيذ. وفيما يتعلق بالجهود الجماعية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، التزمت المؤسسات التزاما راسخا بإعداد خطة عمل مشتركة لتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات - أي خطة عمل قوية ذات معايير مرجعية ومراحل رئيسية محددة زمنيا لإنجاز ما يتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ورغبت المنظمات في إعداد تقارير جماعية بهذا الصدد في الوقت المناسب، ويحتمل أن يكون ذلك في المجلس



الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، كانت هناك حاجة إلى توجيه ومشورة من المجلس ويمكن عقد مشاورات غير رسمية لمواصلة النقاش.

٨٨ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠١٣: تقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## حادي عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٨٩ - قدمت المديرية المساعدة، في مكتب الشؤون الإدارية، بالبرنامج الإنمائي، باسم المنظمات، خارطة طريق لميزانية متكاملة: الاستعراض المشترك لأثر تعاريف وتصنيفات تكاليف الأنشطة المتعلقة بالمعدلات المنسقة لاسترداد التكاليف (DP/FPA/2013/1-E/ICEF/2013/8).

٩٠ - وأشادت الوفود ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة لطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعاونها في تصميم تحليل الاستعراض المشترك واقتراح إطار منقح لاسترداد التكاليف. وتمثلت المهمة الرئيسية بالنسبة للعديد من الوفود، في وضع إطار للميزنة والموارد القائمة على النتائج، لمواءمة الميزانية المتكاملة مع الخطط الاستراتيجية وأطر النتائج المرافقة لها. وطلبت الوفود نموذجاً لميزانية متكاملة، يبين بوضوح طريقة ربط الموارد بالنتائج في أطر النتائج الواردة في الخطط الاستراتيجية للمنظمات.

٩١ - وأبدت وفود عديدة دعمها القوي للمبادئ التوجيهية لاسترداد التكاليف بالكامل، وبشكل تناسبي من الموارد الأساسية وغير الأساسية، على نحو ما صدر به تكليف في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وشددت تلك الوفود على ضرورة الامتثال الكامل للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأعربت عن ارتياحها لأن الإطار المقترح سيؤدي إلى خفض الإعانة التناقلية من الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية، مما يعني إمكانية تخصيص المزيد من الموارد الأساسية لأنشطة البرنامج، مما يعد حافزاً رئيسياً للمساهمين بموارد أساسية. وأشارت الوفود إلى أن الإطار المقترح يمثل خطوة مهمة صوب المزيد من التناسب في تقاسم الأعباء الإدارية بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، ومزيداً من الشفافية والفعالية من حيث التكلفة. وتوقعت الوفود من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ التغييرات داخل المنظمات وفيما بينها وإحاطة المجلس علماً بذلك.

٩٢ - وفيما يتعلق بالمعدل المقترح للاسترداد غير المباشر للتكاليف، ارتأت وفود عديدة أن هناك ما يبرر وجود معدل أساسي أعلى لاسترداد التكاليف بنسبة ٩ في المائة في ضوء معدلات الخصم للتمويل المخصص من الموارد غير الأساسية الأقل قيوداً ومساهمات البلدان المشمولة بالبرنامج. وفي ضوء مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتوقع صدوره في نهاية العام، بشأن تنسيق الأمم المتحدة لتقاسم الأعباء، طلبت الوفود معلومات بشأن ما إذا كانت المنظمات تتوقع إدراج تكاليف مقارنة في حسابات استرداد التكاليف في المستقبل. ورحبت الوفود بمقترح المعدلات المتباينة لحفز المخصصات الأقل تقييداً والمساهمات من البلدان المشمولة بالبرنامج. وذكرت الوفود أن المعدلات المتباينة تحتاج إلى تنسيق في سائر المنظمات لتشجيع التعاون وتجنب التنافس. وأعربت عن دعمها للترتيبات الانتقالية المقترحة لتنفيذ المنهجية الجديدة، التي وإن كانت تستوعب الممارسات وطرق الحساب الحالية، فإنها ستمضي في اتجاه تحسين توزيع التكاليف، واستردادها بالكامل وتناسبها. واستفسر أحد الوفود عن مقدار موارد استرداد التكاليف الذي سيوجه إلى البرمجة.

٩٣ - ومع التأكيد على أن تحسين أنظمة إدارة المخاطر تمثل أولوية عليا، أشارت الوفود إلى أن ذلك يتجاوز المناقشة المتعلقة بالميزانية المتكاملة واسترداد التكاليف. وطلبت من المنظمات نهجا شاملا ومنظما يغطي سائر المنظمة بشأن الطريقة التي يمكن بها معالجة إدارة المخاطر. وشدد أعضاء المجلس على أهمية الرصد والإبلاغ في المنهجية الجديدة وفي الإطار. بما يسمح لكل من المجالس التنفيذية بإجراء تعديلات والتعلم بصورة جماعية من التحديات والفوائد.

٩٤ - وأوضح المدير المساعد، في مكتب الشؤون الإدارية، بالبرنامج الإنمائي عند تناوله للتوازن بين الاسترداد الكامل للتكاليف وانخفاض الإعانة التناقلية من الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية، أن الحوافز المقترحة تتناول التخصيص المرن ومدة وحجم أموال المنح. وقال أن إدارة تلك الأموال تكبد المنظمات تكاليف أقل من إدارة كل من المساهمات المخصصة. ولو كانت اتفاقات البرنامج الإنمائي لتقاسم التكاليف أقل عدداً وأكبر حجماً، لكانت تكاليفها أقل. واقترح الموافقة على نسبة ٩ في المائة كمعدل عادل لاسترداد التكاليف، يقيم توازناً بين مركز الجهات المانحة والتقدم اللازم لبلوغ الاسترداد الكامل للتكاليف. وينبغي متابعة ذلك الاتفاق مع استعراض منتصف المدة لتحديد ما إذا كانت حوافز استرداد التكاليف آتت ثمارها وأدت إلى تخفيض التكاليف.

٩٥ - وأشار نائب المدير المساعد لمكتب الشؤون الإدارية، بالبرنامج الإنمائي عند تناوله للتوصية باعتماد ٩ في المائة كمعدل لاسترداد التكاليف، إلى أن المنظمات المعنية تضطلع بتحليلات مستفيضة ومعقدة لبلوغ المعدل المقترح ونسبته ٨ في المائة. ويُشجع الخصم بخفض

للتكاليف، إما لأغراض مواضيعية أو لأموال كبيرة الحجم. وفي ضوء التحليل المستفيض، من المهم مواصلة معدل ٨ في المائة، على أن يعقبه استعراض لمنتصف المدة لتتبع الدروس المستفادة من تنفيذ سياسة استرداد التكاليف الجديدة ولتحديد ما إذا كان يتعين استعراض المعدلات مرة أخرى. وأوضح الحاجة إلى وضع تدابير انتقالية كجزء من المضي قدماً صوب الميزانية المتكاملة.

٩٦ - وأشار نائب المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) بصندوق الأمم المتحدة للسكان، في معرض الرد على تعليق بشأن نُهج إدارة المخاطر المشتركة، إلى أن الوكالات ما برحت تستخدم اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى كمُنبر للنظر في نُهج إدارة المخاطر المشتركة في سائر المنظومة من أجل تحقيق إدارة محسنة للمخاطر.

٩٧ - وأعرب مدير شعبة الخدمات الإدارية، في صندوق الأمم المتحدة للسكان عن شكره لأعضاء مجلس الإدارة لما قدموه من توجيهات ومشاركة مكثفة في العملية، لقيادة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وأضاف أن أفرقة المنظمات تعاونت بصورة وثيقة وعملت بدأب لتقديم البيانات التي طلبها المجلس. ووافق على التعليق بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر بالغ الأهمية وأشار إلى أن مقترح استرداد التكاليف شمل معدل ٥ في المائة لتوفير حافز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (نفس معدل تقاسم التكاليف مع الحكومات). وأكد للمجلس أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بالميزنة القائمة على النتائج وأن الصلات ستكون أوضح بين الموارد والنتائج في الميزانية المقبلة. ووافق على أهمية الشفافية وأشار إلى أن الجدول ٣ في الوثيقة أوضح ذلك. وشدد على التزام المنظمات بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة وأشار إلى أن ذلك وارد أيضاً في الفقرة ٢٨ من الوثيقة. وأكد أن التمويل الجماعي على المستوى القطري سيؤخذ في الاعتبار. وذكر أن منظومة الأمم المتحدة برمتها ترتقب نتيجة مناقشات استرداد التكاليف في المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج وأن الهدف سيتمثل في ضمان تنسيق المنهجية والمعدلات في سائر شبكة المالية والميزانية وفي اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. ووافق على أن الترتيبات الانتقالية ستكون مهمة. وأضاف قائلاً أنه استناداً إلى مقرر المجلس التنفيذي ستوضع معدلات استرداد التكاليف موضع التنفيذ بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأنه بانقضاء آجال اتفاقات المانحين ستطبق المعدلات الجديدة من أجل المضي قدماً. وقال رداً على استفسار، أنه لاحظ أن الميزانية المؤسسية قُيد بها استرداد غير مباشر للتكاليف مما يجعل تلك الأموال متاحة للبرمجة والكشف عنها بطريقة شفافة.

٩٨ - اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٩/٢٠١٣: خارطة طريق صوب وضع ميزانية متكاملة، اعتباراً من عام ٢٠١٤، ومعلومات مستكملة بشأن موضوع استرداد التكاليف.

## الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

### ثاني عشر - بيان من المدير التنفيذي

٩٩ - رحب المدير التنفيذي، لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالرئيس ونواب الرئيس الجدد للمجلس التنفيذي وأعرب عن تطلعه للعمل بصورة وثيقة معهم طوال عام ٢٠١٣، ولا سيما فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية الجديدة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ٢٠١٤-٢٠١٧.

١٠٠ - واستعرض أعمال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٢ وخطة المكتب لعام ٢٠١٣، وذكر أن المكتب شهد في عام ٢٠١٢ زيادة في أعماله في أقل البلدان نمواً وفي البلدان المتأثرة بالتزاعات وبالكوارث. وعلى صعيد البلدان عمل المكتب بصورة وثيقة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وسعى إلى استخدام الموظفين المحليين والإمدادات المحلية، وعمل مع السلطات المحلية لبناء قدرة وطنية. وسعى المكتب إلى بناء شراكات مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير التابعة لها، سواء كانت غير ربحية أو ربحية.

١٠١ - وانتقل إلى الشؤون المالية، فقال إن الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كان له أثر سلبي على إنجاز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وعلى أرقام الإيرادات في عام ٢٠١٢، وإن كان أقل من المتوقع. وأضاف قائلاً إن مجموع الإنجاز في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لسنة ٢٠١٢ كان قريباً من مبلغ ٩٦٠ مليون دولار، وأنه إذا قورن بالرصد والأداء السابقين في إطار المعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة كان الإنجاز في حدود ١,٠٧ بلايين دولار. وفيما يتعلق بالأعمال الجديدة، كانت أرقام المكتب قوية وكان منها مبلغ ١,٣٥ بليون دولار يخص مشاريع جديدة، مما يتجاوز الهدف بنسبة ١٠ في المائة - وهذه علامة جلية على استمرار الطلب المرتفع على خدمات المكتب.

١٠٢ - وكمنظمة ذاتية التمويل، كان المكتب حريصاً على تعزيز أدائه من خلال إدارة مالية قوية. ففي عام ٢٠١٢ واستجابة لأولويات حددت في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٠-٢٠١٣، كان المكتب قد صمم ونفذ برنامجاً لإحداث تخفيض في التكاليف قيمته ٦ ملايين دولار في هياكل قديمة، في الوقت الذي أعاد فيه استثمار ٤ ملايين دولار في أولويات جديدة، محققاً وفورات صافية قيمتها مليوني دولار. ولتلبية هذه الأهداف، عزز المكتب خدمات الإنجاز في إدارة المشتريات والمشاريع ووضع ممارسة لإنجاز مستدامة للبنية الأساسية.

١٠٣ - وعند النظر إلى عام ٢٠١٣ وإلى الخطة الاستراتيجية للمكتب، ٢٠١٤-٢٠١٧، كان المكتب يمضي في مساره، وكان حريصا على تبني التغيير، وزيادة تركيزه، وكفاءته وشفافيته ومساءلته تجاه أصحاب المصلحة بما يحقق النتائج. وكان المكتب حريصا على أن يكون على مستوى التحدي المتعلق بالاستدامة، وأقام توازنا بين الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي مؤتمر ريو+٢٠، أطلق المكتب سياسة جديدة للهيكل الأساسي المستدام وكان بسبيله إلى استحداث أداة لفحص الاستدامة. وأبرز التقدم الذي أحرزه المكتب على صعيد الشفافية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالتدخل الوحيد أشاد أحد الوفود بالمكتب لنموذج أعماله الفعال من حيث التكلفة وقدرته على التكيف مع احتياجات العملاء. وشدد على أهمية التصدي لتغير المناخ، ولا سيما أثره على البلدان الحساسة بالنسبة للمناخ، والدول النامية الجزرية الصغيرة، حيث يمثل ذلك خطرا أمنيا.

١٠٥ - وشكر المدير التنفيذي في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الوفد على مداخلته وأعرب عن تطلعه للعمل مع جميع أعضاء المجلس في تكوين استراتيجية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مستقبلا.

### ثالث عشر - مسائل أخرى

#### صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

١٠٦ - رحّب المدير المساعد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالأمين التنفيذي الجديد لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في الدورة الأولى للمجلس.

١٠٧ - وهنأ أعضاء المجلس الأمين التنفيذي، لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، على تعيينه وأعربوا عن تطلعهم لتوسيع نطاق ولاية الصندوق في أقل البلدان نموا. وأعربوا عن ارتياحهم للنمو القوي الأخير للصندوق وأعربوا عن دعمهم لتركيزه على التمويل الإنمائي الشامل للجميع وعلى التنمية الاقتصادية المحلية. وأشادوا بسجل الصندوق لتركيزه بنجاح على الاستثمارات الأصغر حجما والأكثر مخاطرة، وهو ما حاكاه شركاء آخرون وقاموا بتوسيع نطاقه. وأشاروا إلى أن ولايته الفريدة المتمثلة في تقديم منح وقروض وضمانات لكيانات دون وطنية وللقطاع الخاص جعلت صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مركز جيد للإنجاز في جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، شجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على مواصلة

الحلول/الشراكات الابتكارية مع القطاع الخاص ومع المؤسسات المالية الدولية، واقترن ذلك بموارد أساسية أقوى تقوم على الاسترداد الجيد للتكاليف. ورحب المجلس بإدراج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٦، واستفسر عن الطريقة التي ربط بها بند تصنيف التكلفة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، الذي ظهر في ترتيبات برجة البرنامج الإنمائي، بالتعاون المكثف بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٨ - وأكد الأمين التنفيذي، في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لأعضاء المجلس أن الصندوق سيواصل العمل بصورة وثيقة مع مؤسسات الأمم المتحدة لتحقيق الحد من الفقر. وفيما يتعلق باسترداد التكاليف مع شركاء القطاع الخاص، قال إن الصندوق يرى مجالاً للتحسين من خلال زيادة محتملة لمعدلات استرداد التكاليف. وقال إن إدراج الصندوق في ترتيبات برجة البرنامج الإنمائي جزء من إدراجه الأوسع نطاقاً في الخطة الاستراتيجية الجديدة، ٢٠١٤-٢٠١٦، والتي ترتبط بمجدول الأعمال الأوسع الذي وافق عليه المجلس. وقد سمح هذا الإدراج للصندوق بالعمل بصورة أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقل البلدان نمواً، دون حاجة إلى تحويل أموال بين حسابات كل منها.

١٠٩ - وأحاط المجلس علماً بالعرض الذي جرى في عام ٢٠١٢ للنتائج الأولية والحالة مشاورات أصحاب المصلحة بشأن مستقبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي

- ألف - تطبيق قرارات استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات
- ١ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بالنيابة الاجتماع مرحبا بنائب الأمين العام والمديرين التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة الستة.
- ٢ - ولدى تقديم المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي لهذا البند نيابة عن الكيانات الستة، رحبت بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (الاستعراض الشامل) لتركيزه على تحقيق النتائج وإثباتها وتعزيز التقدم المنصف للفئات الأكثر ضعفا، وفي الوقت نفسه إثبات تحقيق المزيد من القيمة للأموال. وأكدت المديرية التنفيذية التزام كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتنفيذ الاستعراض الشامل وأبرزت الوسائل التي بدأ من خلالها تحقيق ذلك، بما يشمل تقديم أمثلة على كيفية تعميمه في الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج.
- ٣ - وأشار نائب الأمين العام إلى التوصيات الرئيسية الواردة في الاستعراض الشامل وشدد على أنها ينبغي أن توجه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أرض الواقع، لتحضير المنظومة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. كما أعاد تأكيد التزام الأمين العام بالتنفيذ الكامل.
- ٤ - وأدلى ممثلو أكثر من ٢٠ دولة عضوا ببيانات أبرزت المسائل التالية:
- (أ) الميزة النسبية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان الخارجة من صراعات والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والحاجة إلى إعداد نهج شامل لإدارة المخاطر؛
- (ب) الحاجة إلى التركيز على أوجه عدم المساواة، وتعزيز نهج تنمية يقوم على حقوق الإنسان وسياسات النمو الأخضر؛
- (ج) مركزية الملكية الوطنية ووجوب أن يتمخض إصلاح الأمم المتحدة عن زيادة القيمة المضافة على الصعيد القطري، بدلا من أن يقتصر الأمر على "كيف يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بالأعمال بطريقة أفضل مع نفسها"؛

- (د) عدد ولايات العمل في الاستعراض الشامل، بما في ذلك تلك المحددة زمنياً، والحاجة إلى تحديد الأولويات والرصد الفعال لتنفيذها؛
- (هـ) الدعوة لتحسين مستويات التمويل وإعادة التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، بما في ذلك من خلال آليات استرداد التكاليف؛
- (و) أهمية استمرار التركيز على القضاء على الفقر. وقد سلط البعض الضوء على مشاكل عدم المساواة في البلدان المتوسطة الدخل؛
- (ز) دعم "توحيد الأداء" كنموذج للتنفيذ؛
- (ح) توجه أكبر نحو النتائج، والحاجة إلى إعداد نهج متين للإبلاغ، بما في ذلك بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل؛
- (ط) الحاجة إلى تعزيز نظام المنسق المقيم وتقاسم أعباء تكاليف التنسيق؛
- (ي) الدعوة للإسراع بالتقدم في تبسيط ومواءمة ممارسات الأعمال، والتغلب على الاختناقات على مستوى المقر؛
- (ك) الحاجة إلى الإبقاء على سلطة صنع القرار للمجالس التنفيذية والدور الهام للجان الإقليمية؛
- (ل) الحاجة إلى المزيد من التكامل مع كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة؛
- (م) الحاجة إلى تعزيز ثقافة التقييمات بما في ذلك على الصعيد القطري؛
- ٥ - وتكلم أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي كمجموعة وشددوا على أن القضاء على الجوع يمثل أولوية لأعضاء البرنامج وولايتيه المزدوجة، نظراً لعمله في مجالي الطوارئ والتنمية. وأبرز الممثل أيضاً الحاجة إلى إدماج الدروس المستفادة في جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥.
- ٦ - وشددت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها الجنية الأولى، على أهمية القضاء على الفقر في تعزيز التنمية المستدامة وعلى أن هناك حاجة إلى تغييرات داخلية لتحقيق النتائج بصورة أفضل. وأشارت إلى الجهود المبذولة لتعزيز وتحسين نوعية نظام المنسق المقيم، ولكنها أشارت أيضاً إلى حاجة النظام إلى موارد كافية ويمكن التنبؤ بها للمضي قدماً. وأبرز المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة الجهود المبذولة لتحسين الإبلاغ عن النتائج وحث على أن يركز جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ على مكافحة أوجه التفاوت. وأشار المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى ريادة وكالته في وضع إجراءات



التشغيل الموحدة وإلى أنها ستنتظر في نماذج جديدة للأعمال لتحقيق أهدافها بصورة أكثر فعالية. وسلط المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الضوء على أهمية بناء القدرات والاستدامة ورحب بالدعوة إلى تسريع إصلاح ممارسات الأعمال. وأبرزت المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي الحاجة إلى مراعاة طرائق التمويل المختلفة للكيانات عند اعتماد خطة تمويل نظام المنسق المقيم. واحتتم نائب المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاجتماع بالتعبير عن تقديره للتركيز القوي على الشؤون الجنسانية والنتائج في الاستعراض الشامل. وسلط الضوء على أهمية اتباع نهج قائم على الحقوق للمضي قدماً وأقر بأن الاستعراض الشامل يمثل دعوة من أجل التغيير لتحقيق اتساق أوسع على نطاق المنظومة.

#### باء - الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٧ - رحب رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بممثلي منظمات الأمم المتحدة الست والمتحدثين الضيفين. ولدى تقديمه ورقة المعلومات الأساسية نيابة عن المنظمات الست، أكد المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يتطوران هيكلياً، وهما من العناصر الرئيسية لحلول المشاكل العالمية، وأن منظمات الأمم المتحدة لديها إمكانات كبيرة تسمح لها بتأدية دور تيسيري بناءً.

٨ - وقام المتحدثان الضيفان، وهما ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، وجون أوهيورهنونان من جامعة كولومبيا، بتقديم عرضيهما.

٩ - وبعد ذلك، طرح ١٢ وفداً من الدول الأعضاء المسائل التالية:

(أ) التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يحل محل التعاون بين الشمال والجنوب وله مبادئه الأساسية الخاصة به. ويوفر الاستعراض الشامل توجيهات رئيسية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسوف تتطلب هذه التوجيهات آليات داعمة مختلفة، نظراً لتمايزها عن بعضها البعض؛

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب يحقق الكثير بالفعل، ولكن يمكنه تحقيق أكثر من ذلك بكثير. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة التدخل لتقديم المزيد من تنمية القدرات إلى بلدان الجنوب. وينبغي مواصلة الاستفادة من إمكانات الترتيبات الإقليمية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

- (ج) هناك حاجة إلى مخطط شامل للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لجني الفوائد التي يمكن تحقيقها بفضل المزايا النسبية للأمم المتحدة. وينبغي أن تتوافق توجيهات الوكالات مع توجيهات الأمم المتحدة لضمان تنسيق أفضل على الصعيد القطري؛
- (د) ينبغي أن تواصل جميع الوكالات صياغة استراتيجيات لتشجيع دعم القطاع الخاص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإعداد المزيد من الوسائل لتحسين الإبلاغ والتقييم؛
- (هـ) ينبغي مواصلة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

#### ١٠ - وطرح ممثلو منظمات الأمم المتحدة الست النقاط التالية:

- (أ) شدد المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بوصفه الحبيب الأول، على أن الساحة الإنمائية الجديدة التي تتزايد فيها مشاركة البلدان النامية في التعاون الإنمائي تستند إلى مبادئ التضامن والإنصاف والمساواة والملكية الوطنية؛
- (ب) أعادت جميع منظمات الأمم المتحدة الست تأكيد الدور الفريد للأمم المتحدة في زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛
- (ج) قامت جميع المنظمات الست بتبني التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كآليتين إنمائيتين أوليتين ودمجهما في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية. وتوجه الجهود الجارية نحو المزيد من التعميم؛
- (د) هناك أمثلة حديثة عديدة على النجاحات في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدى كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة الست. ولا تزال الإنجازات الحالية قليلة مقارنة بما يمكن تحقيقه؛
- (هـ) لا تزال المشاركة الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة تتطور من أجل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة أفضل؛
- (و) تثير زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مسائل إسماع الصوت والتمثيل المناسب في المجالس التنفيذية، والتمويل، وربما تتطلب هذه المسائل مناقشة رسمية؛
- (ز) يمكن تشجيع مشاركة القطاع الخاص عن طريق الترويج لأمثلة على شراكات جيدة بين القطاعين العام والخاص تعود بالنفع على المجتمعات المحلية، ودعم التقييد بالقواعد والمعايير الدولية؛

(ح) ينبغي أن يأخذ الإبلاغ عن النتائج في الحسبان أن مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب مملوكة للبلدان الشريكة، وليس لمنظمات الأمم المتحدة. وسيواصل التركيز على الإبلاغ والتقييم ضمان إضافة القيمة.

١١ - وتلخيصا لما سبق، أشار المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى أن جميع المنظمات أقرت بوضوح بدور الأمم المتحدة في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإلى أهمية تعميم هذه الجهود. واختتم رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاجتماع بالتشديد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل وسيلة تتسم بالفعالية والكفاءة والشمولية لتحقيق التغيير التحويلي.

الجزء الثاني  
الدورة السنوية لعام ٢٠١٣  
المعقودة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك  
في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣

## أولاً - المسائل التنظيمية

- ١ - عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣.
- ٢ - وقد أقرّ المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٣ (DP/2013/L.2) واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ (DP/2013/9).
- ٣ - وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ في الوثيقة (DP/2013/39) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي <http://www.undp.org/execbrd>.
- ٤ - كما وافق المجلس التنفيذي في مقره ٢٦/٢٠١٣ على الجدول الزمني التالي للدورات التي سيعقدها المجلس التنفيذي مستقبلاً في عام ٢٠١٣:  
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣: ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

### الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## ثانياً - البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج ومشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧

- ٥ - في بيانها الافتتاحي الذي أدلت به أمام المجلس التنفيذي، أكّدت مديرة البرنامج حاجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التكيف مع عالم يتغيّر بسرعة في ضوء ما يلاحظ من فترات تجمع ما بين الإثارة والتحدّي في مجال التنمية. وفي هذا الصدد تعمّقت في تناول التوجيه المهم الذي تتبعه الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وجدول الأعمال الإنمائي المتطورّ لما بعد عام ٢٠١٥ والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. كما طرحت نظرة موجزة ومستكملة بشأن التعجيل بالغايات الإنمائية للألفية وجدول الأعمال المتطور حالياً لفترة ما بعد ٢٠١٥ وانعكاس هذا كله في مشروع الخطة السابقة الذكر.

- ٦ - ثم عرضت نظرة عامة للنتائج الرئيسية لعام ٢٠١٢ في سياق الاستعراض المتواصل للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ مؤكّدة في ذلك على أوجه النجاح التي تحققت في مجالات الحدّ من الفقر والحوكمة الديمقراطية واثّفاء الأزمات والانتعاش والبيئة والطاقة. وفيما يتصل بالفعالية المؤسسية على مدار السنوات الخمس الماضية، نوّهت بما طرأ من تحسُّن

في مجالات التوظيف والشفافية والمساءلة ونظم التخطيط الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك عرضت لنتائج التقييم المستقل للخطة الاستراتيجية.

٧ - ولدى عرضها لمشروع الخطة، وجّهت الشكر لأعضاء المجلس التنفيذي ولجتماع الدول الأعضاء بشكل عام على مشاركتهم الفعّالة والبنّاءة في عملية الصياغة. كما طرحت معالم الأهداف الرئيسية للخطة فتطرّقت إلى الرؤية المطروحة والنتائج المقترحة ومجالات العمل ونسق الشراكات، والإجراءات المتعلقة بالتحوّل المؤسسي وما يصاحب ذلك من مشروع الإطار المتكامل للنتائج والموارد مؤكّدة على مجالات العمل التي ستركز عليها الخطة الجديدة من أجل إقرارها بصورة نهائية في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.

٨ - وفيما يتصل بالتمويل، أعربت عن تقديرها لمناخي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين واصلوا مساهماتهم برغم التحديات المالية وما يتصل بها من تحديات، واستعرضت الحاجة إلى توافر موارد أساسية يمكن التنبؤ بها بحيث تتصف بكونها "كتلة حرجة" فضلاً عن موارد غير أساسية معزّزة. ثم أوردت معلومات مستكملة عمّا وصل إليه الحال بشأن عملية الكشف العلني عن تقارير المراجعة الحسابية وغير ذلك من مبادرات الشفافية والمساءلة. وفي ختام بيانها عرضت بصورة خاصة للمعاناة المستمرة للشعب في الجمهورية العربية السورية وأعلنت دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توجيه نداء من أجل استجابة أوسع نطاقاً لهذه الحالة بما في ذلك تقديم الدعم إلى البلدان المجاورة المتضررة.

٩ - وقامت المستشار الأقدم، لفريق الاستراتيجية وتنفيذ التغيير، بتسليط الضوء على التغييرات الرئيسية التي طرأت على مشروع الخطة وهي: (أ) مزيد من التركيز مشفوعاً بتوحيد الرؤية إزاء القضاء على الفقر والحدّ من اللامساواة والإقصاء؛ (ب) تخفيض النتائج من ٢٥ نتيجة إلى سبع نتائج و (ج) تركيز إضافي على المستوى القطري بحيث لا يزيد الأمر عن أربع نتائج لكل برنامج قطري. ثم استعرضت الاستجابات الواردة من الدول الأعضاء بالنسبة إلى أمور شتى ومنها: (أ) توضيح بيان الرؤية؛ (ب) إضفاء مزيد من الأهمية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعميم هذا التعاون في مسار الأنشطة الرئيسية؛ (ج) الربط بين وثائق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية؛ (د) توخي مزيد من الوضوح في مجالات العمل ونطاقه وخاصة ما يتعلّق بالتحوّل الهيكلي؛ (هـ) إشارة أكثر وضوحاً إلى مسألة إيجاد فرص العمل وإتاحة سبل المعيشة؛ (و) تمييز أوضح بين الكوارث والتزاع وإيلاء الأهمية إلى اتقاء التزاعات. ثم (ز) توضيح النتائج الموروثة باعتبار ذلك إحدى أدوات الإبلاغ خارج نطاق النتائج الإنمائية السبع. ثم أعلنت أن مشروع الخطة التالية سيكون جاهزاً في أواخر حزيران/يونيه على أن تعقبه مشاوراة غير رسمية وبعدها يقدم

المشروع بصورة نهائية، مشفوعاً بالإطار المتكامل للنتائج والموارد والميزانية المتكاملة، إلى المجلس التنفيذي قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.

١٠ - وفي سياق ملاحظاتهم العامة أعربت الوفود عن الترحيب بإعادة تعيين مديرة البرنامج لفترة ثانية، ثم سلّطت الأضواء على التقدم المحرز في السنوات القليلة الماضية فيما يتصل ببناء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحيث يصبح منظمة أكثر اتساماً بالطابع الاستراتيجي مع التركيز على النتائج، فضلاً عن اتصافه بالشفافية واتباع نهج المساءلة. وفيما يتصل بالتقرير السنوي أعربت الوفود عن تشجيعها لإجراء المزيد من عمليات التحليل والإبلاغ على أساس النتائج المتحققة في التقارير المقدمة مستقبلاً، مع تدعيم الفعالية المؤسسية وملاحظة أن التعلّم يشكّل مفتاحاً لعملية التحوّل التنظيمي. وطلبت الوفود مزيداً من المعلومات عن النتائج المتحققة من خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٢ وعن الأولويات والخطط السنوية المؤسسية لتنفيذ نهج يقوم على أساس عنقودي من أجل دعم الخدمات المقدمة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وطلب عدد قليل من الوفود تفسيراً بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي لم يتم تنفيذها بالكامل.

١١ - ومن الوفود ما أعرب عن الانشغال إزاء استمرار الانخفاض في الموارد العادية مع زيادة اعتماد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على موارد غير أساسية مقيّدة ومخصصة. وفي هذا السياق طلبت الوفود مزيداً من المعلومات عن جهود واستراتيجيات جمع الأموال في حالة وجود المزيد من السلبات المتصلة بالمساهمات الأساسية، مع حثّ الدول الأعضاء على زيادة الموارد الأساسية وتحسين نوعية الموارد غير الأساسية بما يتيح مزيداً من مرونة استخدامها.

١٢ - وفيما يتصل بمشروع الخطة أشادت الوفود ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بعملية التشاور الشاملة والشفافة معربة عن الترحيب بالرؤية الاستراتيجية التي تم صقلها وهيكل وإطار النتائج الإنمائية السبع ومجالات العمل الثلاثة. وفي الوقت نفسه ألححت الوفود إلى أن النتائج قد تكون مُغرقة في الطموح في ضوء المستويات المقدّرة للتمويل، وطلبت مزيداً من التركيز الاستراتيجي على الأولويات الأساسية المستندة إلى توقعات تحليل التمويل. وتم إيضاح الدور الفريد الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع تحديد الأنشطة التي يمكن الانسحاب منها ووضوح تقسيم العمل مع الشركاء الإنمائيين وخاصة لصالح غايات التنمية المستدامة والنمو الأخضر. وتساءلت الوفود عن ما ترتبط به الخطة من "جهود موروثية ونتائج محدّدة قطرياً" مع ملاحظة أن في هذا ما يخاطر بتخفيف تركيز النتائج الإنمائية الرئيسية السبع.

١٣ - وسلّطت الوفود الأضواء على الحاجة إلى صقل الإطار المتكامل للنتائج والموارد وإلى العمل على أساس ميزانية متكاملة تربط ما بين الموارد الأساسية وغير الأساسية والنتائج المتوقّعة. ولاحظت أن مجالات العمل الثلاثة واسعة من حيث النطاق مؤكّدة في ذلك على ضرورة مواصلة التقييم باعتباره أمراً محورياً في ضمان أن تظل مساهمات البرنامج الإنمائي منصّبة على تحقيق نتائج متميّزة. وفي هذا المضمار أكّدت الوفود على قيمة وجود مكتب تقييم مدعّم مع استخدام ما يتصل بذلك من مؤشرات وخطوط للأساس واتباع أهداف مرسومة سواء على صعيد النواتج أو المحصّلات أو الآثار الناجمة، فضلاً عن تبيان المخاطر والتحدّيات. وشجّعت الوفود على ممارسة عمليات الصقل بالنسبة إلى نظريات التغيير، فيما تطرّق البعض إلى الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع طلب المزيد من المعلومات التي تتسم بطابع عملي أكثر وبتوجّه أوسع نحو تحقيق النتائج على أن تتصل بمساهمة البرنامج الإنمائي في الوصول إلى النتائج. وطلب عدد قليل من الوفود معلومات مستكملة عن مواءمة المصطلحات المستخدمة عبر الصناديق والبرامج في بناء إطار النتائج، إضافة إلى معلومات عن الجهود المشتركة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في دعم الصلة بين الموارد والنتائج.

١٤ - وشدّدت الوفود على الحاجة لتوضّي الحذر خلال الخطة الجديدة في استخدام المصطلحات التي لم يتم بعد تأييدها على الصعيد الحكومي الدولي للأمم المتحدة ومن ثم لا يمكن اعتبارها محل اتفاق لاستخدامها في المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة.

١٥ - وأكّدت الوفود على أهمية التوافق بين الخطة وبين الولايات الحكومية الدولية ذات الصلة، فيما شددت على أهمية استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات بوصفه العمود الفقري للخطة الجديدة، وخاصة فيما يتصل بنهجه التشاركي الذي يُتبع من أجل تحقيق القضاء على الفقر، فضلاً عن الالتزامات المحدّدة زمنياً والمبادئ التوجيهية المطروحة من أجل التنفيذ وتقاسم أفضل الممارسات. وفيما يتصل بجدول الأعمال المتطور لما بعد عام ٢٠١٥، اقترحت الوفود إجراء استعراض منتصف المدة للخطة الجديدة بوصفه منطلقاً مناسباً من الناحية الزمنية لاستعراض الاستراتيجية الأساسية للبرنامج الإنمائي في هذا الخصوص. وفي الوقت نفسه أكّدت على الحاجة إلى التعجيل ببلوغ الغايات الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. بما في ذلك استخدام الدروس المستفادة وخاصة فيما يتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بحيث ينعكس هذا كله في الخطة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك أعربت عن توقّعها بأن يأخذ البرنامج الإنمائي في اعتباره الاقتصاد الأخضر ونتائج مؤتمر ريو+٢٠.



١٦ - كما أبدت الوفود تعليقات واسعة النطاق تتصل بأهمية مواصلة التركيز والتعمق من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمر النتائج ومجالات العمل المقترحة بالنسبة للخطة، ومن ذلك: (أ) مزيد من الأهمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللبعد الجنساني مع تعميم هذا كله في مسار الأنشطة الرئيسية؛ (ب) تعريف المرأة باعتبارها من عوامل التغيير الذي يتصل بها؛ (ج) الميزة النسبية للحكومة الديمقراطية وخاصة في إطار الأوضاع الهشة وأحوال ما بعد النزاع؛ (د) توسيع بناء القدرات على الصعيد الوطني لتخفيف وإدارة النزاعات والأسباب الكامنة وراء العنف؛ (هـ) الوجود القطري الواسع في البلدان المعرضة لاندلاع النزاعات وللحوادث الطبيعية؛ (و) حقوق الإنسان؛ (ز) التنمية التي تشمل الإعاقة على كل من الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني؛ (ح) الأعمال التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخاصة ما يتصل بتأمين حقوق الأقليات الجنسية. كما شجعت الوفود البرنامج الإنمائي على وضع تعريف لاستراتيجية للشراكات فيما يتجاوز جدول الأعمال التقليدي المتصل بالمعونات وبما يكفل مزيداً من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومع المؤسسات المالية الدولية وخاصة في سياق الدول الهشة إضافة إلى تمكين المرأة.

١٧ - وفيما يتصل بالقضاء على الفقر في مشروع الخطة، أولت الوفود مزيداً من التأكيد على العلاقة بين الفقر والبيئة، وعلى التحوّل الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل، وعلى التكنولوجيات الجديدة وإتاحة التمويل المتناهي الصغر للفقراء، فضلاً عن الاهتمام الخاص بالتحوّل الهيكلي وبوتيرة خطى التغيير في أفريقيا. وحثت الوفود على اتباع آليات مدعّمة من أجل التنمية المستدامة وتخصيص الموارد للبلدان المتوسطة الدخل حيث تقيم أغلبية الفقراء. وبهذا دعت الوفود إلى إجراء استعراض للترتيبات الجديدة بالنسبة للوجود الفعلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل مع التأكيد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض تقاسم المعارف وبناء القدرات.

١٨ - كما أكّدت الوفود على الحاجة إلى اتخاذ ترتيبات للتعاون بين البرنامج الإنمائي وبين مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب بما في ذلك التقسيم الواضح لعمليات الإبلاغ والمسؤوليات والواجبات، مؤكّدة من جديد على الولاية التي يضطلع بها المكتب المذكور، سواء على الصعيد العالمي أو على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وكذلك على استخدام نتائج التقييم لدى تصميم النهج التشغيلي الذي يتبعه البرنامج الإنمائي إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأوضحت أن الترتيب المذكور ينبغي أن يكون موضوعاً

لمقرّر يصدر عن اللجنة الرفيعة المستوى المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٩ - وشددت الوفود على ضرورة أن يتولى البرنامج الإنمائي بثّ ثقافة للتعلّم وأن يعمل على انعكاس نتائج وتوصيات التقييم في الخطة الجديدة. وأكدت الوفود على ضرورة أن توضع الدروس المستفادة موضع الممارسة وبطريقة أكثر شفافية، مع توفير الحوافز العملية التي تدفع الموظفين إلى القيام بالتغييرات الضرورية مع إثابة الابتكار في هذا الصدد، على أن يتم هذا كله باعتباره جانباً من الأنشطة الرئيسية. وحثّت الوفود على زيادة العناصر التحليلية والتنبؤية للتقييم، مع توجّهٍ السرعة والمرونة في الاستجابة إزاء النتائج التي يتوصّل إليها التقييم.

٢٠ - كما نبهت الوفود إلى أهمية إعطاء الأولوية لتحسين النتائج المتحققة على المستوى القطري، مع التركيز على الأنشطة التي تنطوي على أكبر الإمكانيات وصولاً إلى تحقيق الأثر المطلوب في النتائج الإنمائية. وحثّت على أن تكون الأنشطة المبذولة مدفوعة بعنصر الطلب، وأن تستند إلى الأولويات الوطنية وإلى عنصر الملكية الوطنية على أساس تصميم فعال لمشاريع تنمية القدرات بحيث تنعكس في أطر المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة وفي وثائق وخطط عمل البرامج القطرية.

٢١ - وحثّت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم "توحيد الأداء" لتحقيق نتائج أكثر اتساقاً بالطابع العملي وأكثر كفاءة من حيث التكاليف. وفي هذا الخصوص اقترحت المجالات التالية من أجل التنسيق بين الوكالات ومتابعة تنفيذ الاستعراض الشامل المذكور أعلاه. ومن ذلك: (أ) تحديد المؤشرات المشتركة والعملية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات؛ (ب) تقسيم واضح للواجبات والتكليفات بما في ذلك حلّ التزايدات بالطرق السلمية؛ (ج) المضي قدماً في مواءمة الممارسات التجارية وإجراءات التشغيل المعيارية ما بين مرحلة التحليل إلى مرحلة التنفيذ. وفي معرض تأكيد الحاجة إلى تمكين المنسّقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، سلّطت الوفود الأضواء على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه مديراً لنظام المنسّق المقيم، لا بد وأن يتصدّى لمشكلة تضارب المصالح المتأصلة في ممارساته من خلال التحديد الواضح لولاية البرنامج في إطار الخطة الجديدة تعزيزاً لإمكانية إنجاز هذه الولاية بطريقة تجمع بين ممارسة السلطة وتحقيق النزاهة.

٢٢ - وقد رحّبت مديرة البرنامج بالمناقشة المستنيرة والاستجابات البناءة إزاء عملية وضع الخطة الجديدة. وعلى هدي من هذه الخطوات لاحظت أن عدداً من التعليقات التي تمّ إبدائها سبقت مراعاتها من خلال المشاورات غير الرسمية، مؤكّدة كذلك على الاهتمام بالتعليقات

التي لم يتم التعامل معها بعد. وشدّدت على المواءمة بين الخطة الجديدة وبين الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات ونتائج مؤتمر ريو+٢٠ ضمن نطاق ولاية البرنامج الإنمائي وعملية تطور جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥. وفي ضوء تأكيد الصلات التي تربط بين التدهور البيئي والقضاء على الفقر، سلّطت الضوء على ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره أكبر عنصر منفذ لبرامج البيئة والطاقة في منظومة الأمم المتحدة. وتطرقت إلى موضوع إعطاء مزيد من الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وللتفاعل مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب فضلاً عن الدروس المستفادة والتوصيات الناجمة عن التقييمات والشراكات والدور التنسيقي للبرنامج الإنمائي. وخلصت إلى التأكيد على أن هذا الاجتماع الذي يعقده المجلس يُعدّ معلماً مهماً على طريق الاتفاق على الخطة الجديدة وعلى الإطار المتكامل للنتائج والموارد والميزانية المتكاملة مُعربة عن التطلّع إلى الأمام للعمل مع الدول الأعضاء على تحقيق هذا الهدف.

٢٣ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١١/٢٠١٣: الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية والتقارير السنوي لمديرة البرنامج: الأداء والنتائج لعام ٢٠١٢ والمقرر ١٢/٢٠١٣: مشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤-٢٠١٧.

### ثالثاً - التزامات التمويل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٤ - عرض البند نائب مدير البرنامج من خلال طرح نظرة شاملة على استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء الاتجاه التنافسي في الموارد العادية والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات فيما يتصل بالنظر في الخطة الجديدة وتنفيذها. كما عرضت المديرة المعاونة، مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة حالة التزامات التمويل العادي المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١٣ وما بعده (DP/2013/13).

٢٥ - وأعرب عدد قليل من الوفود عن الانشغال إزاء الانخفاض المقدّر بنسبة ١٣,٢ في المائة في الموارد العادية وهو ما يقل عن الهدف المرسوم في عام ٢٠١٢، فضلاً عن الانخفاض في الموارد الشاملة والإفراط في الاعتماد على عدد صغير من المانحين من أجل تقديم ما يقدر بنسبة ٨٥ في المائة من الموارد الأساسية. وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على تجنّب استخدام الموارد الأساسية في دعم الأنشطة غير الأساسية. وفي ضوء الصعوبة التي تصادفها بعض الدول في ظل المناخ الاقتصادي الحالي من حيث تبرير الارتفاع المتواصل في مستويات الموارد الأساسية، أكّدت الوفود على أهمية اتباع خطة جديدة مركّزة ومشفوعة باستراتيجية لتعبئة

الموارد بحيث تعكس مصادر متنوعة للتمويل، فضلاً عن وجود إطار قوي للنتائج يوضّح عملياً مساهمة البرنامج الإنمائي مع الإبلاغ بصورة كاملة عن نتائج وفعالية الأنشطة التي يتم تنفيذها.

٢٦ - وفي معرض تكرار دعوة الاستعراض الشامل للدول الأعضاء بأن تجعل المساهمات غير الأساسية مرنة ومتوافقة مع الأولويات الاستراتيجية لبلدان البرامج ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن زيادة المساهمات الأساسية، حثت الوفود على المزيد من تقاسم عبء التكاليف فيما بين المانحين التقليديين وغير التقليديين، وشددت على تحقيق التقدم في تعريف عبارة "كتلة حرجة" من الموارد العادية مع سائر الصناديق والبرامج. وسلّطت الأضواء في الوقت نفسه على أهمية إضفاء زيادة على مساهمات بلدان البرنامج إلى الموارد الأساسية وفي دعم مبادرات وبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب المنفذة على أراضيها بما في ذلك المساهمات العينية مثل مباني المكاتب المعفاة من الإيجار.

٢٧ - وقد وجّه نائب مدير البرنامج الشكر للوفود على تعليقاتها البناءة وعرضت للخطوات المتخذة لجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "مناسباً للغرض" بالنسبة للخطة التالية فيما تطرقت إلى ما طرأ من تحسينات في مجالات الإدارة والإبلاغ على أساس النتائج وفي التواصل مع حكومات بلدان البرنامج وإجراء المشاورات مع الدول الأعضاء. وأكدت على الجهود المبذولة لزيادة أثر البرنامج الإنمائي فيما يتصل بإمكانية تكرار التجارب وسياسة المعلومات وزيادتها والتركيز على أهمية التغيير التحويلي لمصلحة الجميع. وسلّمت بضرورة أن تعكس الميزانية المتكاملة الأنماط المختلفة للمساهمات الأساسية وغير الأساسية والحل المتصل باسترداد التكاليف. ثم تعمقت المديرية المعاونة، مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة في الحديث عن الإجراءات المطلوب اتخاذها لإنشاء شراكات جديدة والحاجة إلى تمويل قابل للتنبؤ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه بما يتيح بدء العمل في المجالات الوارد تعريفها في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

٢٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠١٣: حالة التزامات تمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لسنة ٢٠١٣ وما بعدها.

## رابعاً - تقرير التنمية البشرية

٢٩ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧ قدّم مدير مكتب تقرير التنمية البشرية عرضاً مستكملاً بشأن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية.

٣٠ - وقد أعربت الوفود عن الانشغال إزاء استخدام مفاهيم متصلة بالجنوب والسيادة الوطنية في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ مشددة على ضرورة التركيز على النجاحات الإنمائية التي تحققت في الجنوب بالنسبة لإمكانية محاكاتها والاعتراف بمشاركة الجنوب المتزايدة في المؤسسات الاقتصادية العالمية. وكررت الوفود أهمية تجنّب تحليل التعاون فيما بين بلدان الجنوب باستخدام نفس المعايير المستخدمة بالنسبة للعلاقات بين الشمال والجنوب أو كبديل عن التعاون بين الشمال والجنوب. أما بالنسبة لتقارير المستقبل، فقد حثت الوفود على توسيع المشاورات مع الدول الأعضاء التي تتخذ مقارها في نيويورك، فضلاً عن التمييز الواضح بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشر المفاهيم السياسية ضمن سياق تقرير التنمية البشرية.

٣١ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمستجدات التحضيرات والمشاورات المتصلة بتقرير التنمية البشرية.

#### خامساً - ترتيبات البرمجة

٣٢ - قدّم لهذا البند المدير المعاون، مدير مكتب الإدارة، كما عرض نائب المدير المعاون وكبير الموظفين الماليين الاستجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٤/٢٠١٣ بشأن ترتيبات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2013/37).

٣٣ - وأكد عدد قليل من الوفود على أهمية أن يصبح دعم البرنامج الإنمائي استراتيجياً بحيث يحصل على موارد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من مصادر أطراف ثالثة، ومنها مثلاً المصارف الإقليمية والمصارف المتعددة الأطراف وصناديق التعاون الثلاثي والصناديق الموجهة إنمائياً، مؤكداً على ضرورة أن تركز خدمات برنامج الاقتصاديين والدعم الإنمائي على التدخلات الاستراتيجية فيما ينبغي تغطية المساعدة التقنية التقليدية على مستوى البرامج القطرية. وأضافت الوفود موضحة أن هذا ينطبق كذلك على مكتب الدراسات الإنمائية في سياق البرنامج العالمي. وطلبت الوفود الاطلاع على رقم الاعتماد المقترح لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومبرر ذلك الرقم والآثار المترتبة على الموارد الأساسية، فضلاً عن مبرر الاعتمادات السابقة.

٣٤ - وأكد المدير المعاون، مدير مكتب الإدارة من جديد على أن الاستثمارات المقدّمة للصندوق سوف تتيح مزيداً من تكامل الأنشطة وتعزيز ولاية الصندوق، وذكر أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل مع الصندوق بشأن إسقاطات تعبئة الموارد. وعرض نائب المدير المعاون، كبير الموظفين الماليين للخطوات القادمة التي من شأنها وضع اللمسات النهائية على

اقترح الصندوق تمهيداً لعرضه على المجلس في دورته العادية الثانية. كما تكلم عن مبرر الاعتماد المتصل بالصندوق معرباً عن الترحيب بتلقي اقتراحات من جانب الدول الأعضاء من أجل تحديد مبلغ ملائم لاعتماده.

٣٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٨/٢٠١٣: الاستجابة إلى مقرر المجلس التنفيذي ٤/٢٠١٣ بشأن ترتيبات البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

## سادساً - التقييم

٣٦ - عرض مدير مكتب التقييم التقرير السنوي الصادر بشأن التقييم (DP/2013/16). كما عرضت استجابة الإدارة المديرية المعاونة، مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة.

٣٧ - وعاودت الوفود من جديد القول بأن التقييم أمر جوهري بالنسبة للأداء ولاكتساب ثقة الأطراف صاحبة المصلحة في أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشجعت البرنامج على تبني ثقافة تضم إطار النتائج والموارد المتكامل للخطة الجديدة. وأكدت كذلك على ضرورة أن تكون للخطة الجديدة خطة التقييم الخاصة بها مقترحة أن تشمل تقارير المستقبل تحليلاً تجميعياً لنتائج وتوصيات التقييم والدروس الشاملة المستفادة في هذا الصدد.

٣٨ - على أن الوفود أعربت عن شواغلها بشأن زيادة عدد التقييمات اللامركزية التي ما زالت تتسم بنوعية منخفضة، فضلاً عن انخفاض معدل الإنجاز على مستوى كبار المديرين الميدانيين للدورة التدريبية للتقييم التي تمت عبر الاتصال الإلكتروني المباشر، إضافة إلى انخفاض عدد التقييمات المتعلقة بآثاء الأزمات والتعافي، وضرورة أن تنعكس نتائج التقييم في الخطة الجديدة. وتساءلت الوفود عما إذا كان متاحاً للدول الأعضاء أن تتواصل مع قاعدة بيانات المنظمة بشأن تصنيفات الأداء ونتائج تقييمات المشاريع.

٣٩ - وشددت الوفود على الحاجة إلى توفير الموارد المالية والبشرية الكافية من أجل النهوض بمهمة التقييم فيما سلطت الأضواء على انخفاض الموارد المخصصة لهذا الأمر، وعلى تدني قدرة الرصد والتقييم على مستوى المكاتب القطرية. وعلى هذه الأسس أرادت الوفود معرفة الأسلوب الذي ينتوي به البرنامج الإنمائي تحقيق هدفه المتمثل في بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة من الامتثال للتقييم عبر الوحدات البرنامجية.

٤٠ - وحثت الوفود على تعزيز قدرات الدعم الوطنية في مجال التقييم، وعلى زيادة التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وخاصة بالنسبة إلى التقييمات المشتركة على مستوى المكاتب القطرية مع الإبلاغ عن مثل هذه الجهود. وطلبت إدراج منظور جنساني مستقبلاً ضمن جميع التقييمات والتقارير المستقلة المتعلقة بأداء البرنامج الإنمائي.

٤١ - وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على مشاطرة أدواته التدريبية في مجال التقييم. وفيما يتصل بمشاركة مكتب التقييم في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم طلبت معلومات عن التقدم المحرز في تدعيم قدرات التقييم ووضع المعايير والقواعد المشتركة وتنقيح التكاليفات المسندة إلى فريق التقييم التابع للأمم المتحدة وطرائق العمل التي يتبعها في عام ٢٠١٣.

٤٢ - وعرضت المديرية المعاونة، مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة، المبادرات المتخذة حالياً لتدعيم الإدارة على أساس النتائج وثقافة التقييم بالبرنامج الإنمائي، مع التأكيد من جديد على الالتزام باستخدام معارف التقييم ودروسه المستفادة بحيث تسترشد بها عمليات صنع القرار ولا سيما على الصعيد القطري. وأسهب مدير مكتب التقييم في الحديث عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه رئيساً مشاركاً لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وكذلك عن البعد الجنساني في التقييمات، وعن الخطوات المتخذة مستقبلاً لمتابعة استعراض النظراء الذي تم مؤخراً لمكتب التقييم، فضلاً عن الاتفاق على مناقشة نتائج الاستعراض المذكور مع المجلس التنفيذي في اجتماع غير رسمي. وأكد كذلك على أن النهج المستند إلى النتائج في الخطة الجديدة سوف يعين على تقييمه خلال التنفيذ وبعده.

٤٣ - وعرض مدير مكتب التقييم التقارير الصادرة بشأن التقييمات الثمانية المستقلة بالترتيب التالي: تقييم البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٣ (DP/2013/19)؛ تقييم البرنامج الإقليمي لأفريقيا (DP/2013/21)؛ تقييم البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (DP/2013/23)؛ تقييم البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/2013/27)؛ تقييم البرنامج الإقليمي للدول العربية (DP/2013/25)؛ تقييم البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2013/29)؛ تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/2013/31)؛ وتقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/2013/17). وعرضت المديرية المعاونة، مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة استجابة الإدارة.

٤٤ - وذكرت الوفود أنها كانت تفضل أن تشمل جميع التقييمات مزيداً من تحليل الهياكل والموارد الحالية والأثر الممكن أن ينجم عن التخفيضات التي طرأت على التمويل الأساسي؛ ومن ذلك مثلاً ما إذا كان توازن استثمارات الموارد وهيكل المراكز الإقليمية ملائماً. وفي ظل أية ظروف تشكل فيها الموارد المتناقصة خطراً فعلياً يتهدد النتائج. وطلبت الوفود كذلك إيضاحاً بشأن الإجراءات المزمع اتخاذها والأطر الزمنية المحددة في استجابة الإدارة إزاء تقييمات البرامج الإقليمية.

٤٥ - وشددت الوفود على أن التصوّر الراهن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسم برّد الفعل والتشتت والطابع المحلي في النهج الذي يتبعه. وفي هذا المضمار أكّدت الوفود على الحاجة إلى أمور شتّى منها: (أ) توجيه أقوى على الصعيدين الإقليمي والقطري؛ (ب) وضع استراتيجية شاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يسترشد بها التكامل بين جميع البرامج؛ (ج) مزيد من التواؤم على مستوى قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ و (د) انعكاس توصيات التقييم في الخطة الجديدة. كما طلبت الوفود من البرنامج الإنمائي المبادرة على وجه السرعة إلى تنفيذ توصيات التقييم وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة من خلال وضع ترتيبات تعاونية مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك ما يتم من خلال طرح المبادئ التوجيهية والآليات التشغيلية اللازمة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والقطري، مع رسم خطوط واضحة لعمليات وضع التقارير وحالات المساءلة ذات الصلة.

٤٦ - كما شددت الوفود على أولوية الحاجة إلى تحسين الأداء الإداري والبرنامجي على الصعيد القطري من أجل التصديّ لمسألة المشاريع الصغيرة التي لا تنجم عنها آثار أوسع نطاقاً أو التي تفتقر إلى صلات مع عمليات السياسات الوطنية. وفي هذا الخصوص أعربت عن الرغبة في اتباع استراتيجيات تنفيذ صريحة تشمل توجيهاً يسترشد به المديرون ونظاماً يتولّى في إطاره كبار المديرين مراجعة حالة التنفيذ وإجراء التعديلات التي تكفل تخطّي التحديات. وسلّطت الوفود الأضواء على أهمية تحقيق المزيد من التوافق فيما بين برامج المكاتب القطرية والطلب الوطني ونتائج الاستراتيجيات المؤسسية، واقترحت استعراضاً للموارد المالية والبشرية على الصعيد القطري بحيث يشمل توضيحاً للمهام ذات الصلة. ودعت إلى دمج البرامج الإقليمية ضمن أطر النتائج المتحققة على الصعيد القطري مع التأكيد على الدور الأساسي للبرامج العالمية والإقليمية باعتبارها تكفل تقديم الدعم للمكاتب القطرية.

٤٧ - وفيما يتصل بالبرامج العالمية والإقليمية، أعربت الوفود عن الانشغال إزاء ما تحولت إليه الخدمات الاستشارية العالمية لتصبح بديلاً عن احتياجات المكاتب القطرية من الموظفين. وفي هذا الخصوص أعربت عن الترحيب بوضع استراتيجية مؤسسية لتوجيه الخدمات الاستشارية، وطلبت اعتماداً ملائماً من الموارد لصالح الخدمات الاستشارية المقدمة على الصعيد القطرية والإقليمية والعالمية، فضلاً عن تمييز واضح بين مهام السياسات وبين الخبرة الاستشارية أو التقنية مؤكدة على أهمية التنسيق بين البرامج العالمية والإقليمية من أجل تجنّب حالات الازدواجية ولتحسين سبل التآزر في هذا المضمار.



٤٨ - وفيما يتصل بإعداد البرامج الإقليمية الجديدة بحيث تنعكس في الخطة الجديدة، دعت الوفود إلى توثيق التعاون مع الدول الأعضاء والبلدان في المناطق ذات الصلة فيما يتصل بتعريف الأولويات والأنشطة وكفالة تعبئة الموارد الكافية ومعالجة المشاكل العابرة للحدود والمشاكل المتعلقة ببلدان محدّدة، كما أكّدت على ضرورة الموازنة بين البرامج العالمية والإقليمية الجديدة وبين الخطة الجديدة.

٤٩ - وقد أكّد من جديد كل من المديرية المعاونة، مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة وكذلك مدير مكتب التقييم على أهمية التعلّم من التقييمات ومواصلة حوار مفتوح مع المجلس التنفيذي.

٥٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠١٣: تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

## سابعاً - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

٥١ - قدمت البند نائب مدير البرنامج. وعرض المدير المعاون، مدير مكتب السياسة الإنمائية التقرير المتعلّق بأداء ونتائج البرنامج العالمي ٢٠٠٩-٢٠١٣ (DP/2013/14) وتمديد البرامج القطرية (DP/2013/15). كما أسهب مديرو البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحديث عن البرامج كل من منظوره الإقليمي.

٥٢ - ولدى طلب المزيد من التحليل في التقرير، ومن ذلك مثلاً النتائج المتجمّعة بشأن الأثر الناجم، طالبت الوفود بإطار قويّ للنتائج بحيث يتواءم مع إطار النتائج والموارد بالخطة الجديدة في البرنامج العالمي المقبل. وحثّ الوفود على دعم الخدمات الاستشارية المقدّمة في مجال السياسات والمجالات التقنية مع إيجاد الحوافز الدافعة نحو الإصلاح وتقديم الدعم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة في مجال "توحيد الأداء".

٥٣ - واستعرض المجلس التنفيذي ما مجموعه ١٠ من مشاريع البرامج القطرية وهي: منطقة أفريقيا - بنن، بروندي، توغو، جمهورية الكونغو، رواندا، النيجر، ونيجيريا؛ منطقة آسيا والمحيط الهادئ - بوتان؛ منطقة الدول العربية - مصر؛ منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي - كوبا.

٥٤ - وتم على أساس استثنائي اعتماد مشروع البرنامج القطري المشترك لرواندا، ومشروع البرنامج القطري لمصر. وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لسنة واحدة بالنسبة إلى أفغانستان، أنغولا، فزويلا، وكينيا. كما اعتمد التمديدات الثانية لسنة واحدة للبرنامجين

القطريين لكل من غينيا - بيساو ومالي. واعتمد التمديدات الاستثنائية للسنة الثالثة للبرامج القطرية لباراغواي، تونس ومدغشقر وتمديد السنيتين للبرنامج القطري لكوت ديفوار وتمديد السنيتين ونصف للبرنامج القطري لجنوب السودان.

٥٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠١٣: تقرير عن البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٣ وأحاط علماً بمشاريع البرامج القطرية.

## ثامناً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٥٦ - عرضت نائب مدير البرنامج البند من خلال التطرق إلى إدراج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في الخطة الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعم الصلات التي تربط بين المنظمتين، بما في ذلك ما يتم من خلال الولاية المالية الفريدة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وأفاد الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عن النتائج المتحققة في عام ٢٠١٢ (DP/2013/33) وعن مشاورات الأطراف صاحبة المصلحة فيما يتصل بسيناريوهات مستقبل الصندوق المذكور. وسلط الأضواء على النتائج الملموسة التي تحققت في مجال البرمجة، بما في ذلك وضع أدوات جديدة للتمويل في مجال التمويل الإنمائي المحلي والتوسع في البرامج المواضيعية العالمية المنفذة في مجال الشمول المالي، فضلاً عن التقدم المحرز في مجال الشراكات والدعوة. واستعرض النتائج الرئيسية الناجمة عن مشاورات الأطراف المعنية، التي أكدت من جديد قيمة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الرأسمالية في إطار هيكل المعونة الراهن وحددت الفرص التي تناسب ولاية الصندوق. ولدى عرض العملية المستهدفة لصياغة مشروع الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ذكر أنه سيتم صياغته على أساس الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ثم وجه الشكر إلى إدارة البرنامج وإلى المانحين من القطاعين العام والخاص على تعاونهم الفعال مع الصندوق كما شكر موظفي الصندوق على إخلاصهم وتفانيهم في العمل.

٥٧ - وسلّمت الوفود بنجاح صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تعبئة الدعم المالي من القطاع الخاص وفي تحقيق النمو الشامل في الإيرادات والتنفيذ باعتبار ذلك آية على الثقة في برامج الصندوق. وفي الوقت نفسه أعربت الوفود عن الانشغال بشأن الاختلال بين الموارد العادية والمساهمات غير الأساسية، مشددة في ذلك على مشكلة اعتماد الصندوق على قلة قليلة من المانحين في توفير موارده الأساسية، وعلى التحدي الذي يمثله التوصل إلى "كتلة حرجة" في مجال التمويل الأساسي. وفي هذا الصدد أثارت الوفود الاهتمام إلى إمكانية

إصابة الصندوق بالضعف في تجميع الموارد وفي الاضطلاع بالبرمجة على صعيد أقل البلدان نمواً في وقت يتعين فيه مضاعفة الجهود من أجل بلوغ الغايات الإنمائية للألفية وفيما يتصل بالإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٨ - وحثّت الوفود الدول الأعضاء وسائر المساهمين على تقديم المزيد من الموارد الأساسية، مؤكّدة من جديد على النتائج المتحققة من خلال مشاورات أصحاب المصلحة ومقترحة زيادة سنوية يبلغ حدها الأدنى ١٠ ملايين دولار من الموارد الأساسية لتجنّب حدوث سيناريو سلبى. وأكّدت الوفود على الحاجة إلى الأخذ بسياسة انتعاش واقعية ومرنة بالنسبة للمساهمات المتأتية من القطاع الخاص، مع التشديد على ضرورة أن تتحمّل المشاريع ما تتكبّده من تكاليف إدارية.

٥٩ - وارتأت الوفود أن الدعم المقدّم إلى الطامحين إلى المنظمات من منظمي المشاريع في أقل البلدان نمواً يمثل أمراً جوهرياً، وشجّعت على المزيد من إنشاء الشراكات مع المجموعات الإنمائية، ومن ذلك مثلاً البنك الدولي، ومع القطاع الخاص بما في ذلك ما يتم من خلال المبادرة إلى التواصل من أجل التأثير على المستثمرين. وطلب عدد من الوفود تقديم المزيد من دعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى أقل البلدان نمواً في مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الجديدة والاستثمارات العامة.

٦٠ - وقد وجّه الأمين التنفيذي الشكر إلى الوفود على تعليقاتها مؤكّداً على أنها تتجاوب مع التعليقات التي سبق وأن تردّدت خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة ومرحّباً بالمزيد من هذه التبادلات في المعلومات والمشورة والمدخلات. وأكّد من جديد ثقته في مواصلة اتباع نهج يقضي بتعدد أصحاب المصلحة وخاصة لدى صياغة الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ثم شكر المانحين على دعمهم المتواصل للصندوق. وأضافت نائب مدير البرنامج الإنمائي أن العمل يجري على قدم وساق بشأن الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي لتحقيق تركيز مشترك ومتسق ومبرمج مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٦١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٦/٢٠١٣: تقرير عن النتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٢ وتقرير عن مشاورات أصحاب المصلحة بشأن سيناريوهات مستقبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

## تاسعاً - متطوعو الأمم المتحدة

٦٢ - عرضت البند نائب مدير البرنامج الإنمائي موضحة بأن تطوّر متطوعي الأمم المتحدة أمر له قيمته الكبرى بالنسبة للمضي قدماً إلى الأمام، ووجهت الشكر إلى متطوعي الأمم المتحدة وإلى الموظفين ذوي الصلة على مساهماتهم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى منظومة الأمم المتحدة. وعرض المنسق التنفيذي لمتطوعي الأمم المتحدة تقرير مديرة البرنامج الإنمائي بشأن تطوّر دور ومهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة منذ بدايته (DP/2013/34). وقدم نظرة شاملة على تاريخ متطوعي الأمم المتحدة منذ بدء عملياته وحتى تطوّر الولاية التي يضطلع بها. وشدد على أن التقرير أسهم بفعالية في تطوّر الإطار الاستراتيجي الأول لمتطوعي الأمم المتحدة (٢٠١٤-٢٠١٧) الذي من المستهدف أن يكون واضحاً ومحدد الهدف على أساس تركيز التخطيط وتوحي الشفافية وتفعيل المساءلة عن النتائج، فضلاً عن توافقه مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٦٣ - ورحبت الوفود بنمو متطوعي الأمم المتحدة من منظمة تقوم على أساس الاستجابة ليصبح قائداً عالمياً فيما يتصل بالتطوّر لخدمة أغراض السلام والتنمية المستدامة ودعم منظور واسع من أنشطة الأمم المتحدة وخاصة في جهود بناء السلام. وفي هذا المضمار شجعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة إشراك متطوعي الأمم المتحدة فيما ينفذه من عمليات التخطيط البرنامجي، وعمليات صنع القرار ضمن نطاق المنظومة الإنمائية الأوسع. وأكدت على ضرورة أن تصبح أنشطة التطوّر متوائمة مع الاحتياجات الفعلية للمجتمعات ذات الصلة مع زيادة عنصر الدافعية والقيادة والمهارات بين صفوف المتطوعين. كما شجعت الوفود على مشاركة متطوعي الأمم المتحدة في مناقشات جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥، وعلى توسيع نطاق المشاركة مع بلدان الجنوب مع الانتفاع من الدروس المستفادة من هذه البلدان.

٦٤ - كما أعربت الوفود عن أملها في أن يشكل الإطار الاستراتيجي الأول لمتطوعي الأمم المتحدة معلماً بارزاً على طريق تطوّر المنظمة المذكورة وأكدت على المجالات التالية: (أ) كفاية قدرة الرصد والتقييم والانتفاع من الدروس المستفادة؛ (ب) توسيع الشراكات لتشمل شركاء غير تقليديين؛ و (ج) التواءم مع دورة التخطيط المعمول بها في الصناديق والبرامج الأخرى. ثم شددت الوفود على أهمية أن يصحب الإطار الجديد مصفوفة للنتائج والموارد تحدّد أهدافاً ومؤشرات عملية وتوضّح أثر برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومدى فعاليته التنظيمية بحيث ينعكس ذلك في النتائج المفاد عنها. كما شددت الوفود على ضرورة أن تصف أهداف البرنامج الأثر المرغوب تحقيقه دون أن تقتصر على طرح النواتج التنظيمية.

٦٥ - وشجعت الوفود على أن ينصّب المزيد من التركيز على برامج تطوُّع الشباب في سياق جدول أعمال السنوات الخمس للأمين العام للأمم المتحدة، مؤكّدة على النجاحات التي تحققت في نُظم التطوُّع بالجامعات واستخدام المتطوعين لصالح منظمات من قبيل مؤتمر ريو+٢٠ ومجال التعاون الثلاثي مع تشجيع محاكاة مثل هذه المبادرات. وأهابت الوفود بالدول الأعضاء أن تساهم في مواقع شتّى ومنها الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/متطوعي الأمم المتحدة للمتطوعين الشباب.

٦٦ - على أن الوفود أعربت عن الانشغال إزاء الزيادة المحدودة للغاية في عدد الإناث من متطوعات الأمم المتحدة، وأكّدت الوفود على أهمية دمج البعد الجنساني ضمن الإطار الاستراتيجي الجديد، وعلى الاستراتيجيات الرامية إلى تخطّي التباين بين الجنسين في المنظمات التي تستخدم متطوعي الأمم المتحدة وخاصة في بعثات حفظ السلام. وطلبت الوفود معلومات عن مستقبل متطوعي الأمم المتحدة بعد إنجاز المهام التي يكلفون بها.

٦٧ - وقد شكر المنسق التنفيذي الوفود على ما قدمته من توجيهات، وعلى موقفها الإيجابي من التقرير ومن وضع الإطار الاستراتيجي. وأكّدت من جديد الالتزام بالتركيز على الأثر المرغوب تحقيقه في قياس نتائج أعمال متطوعي الأمم المتحدة. ثم تطرقت إلى التواصل مع الاقتصادات الناشئة في بلدان الجنوب وعلى البرامج التي تركز على الشباب، فضلاً عن مناقشات جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ وعلى دور المتطوعين في النُظم الأكاديمية. واحتتم بالتأكيد على أن التطوع يُنظر إليه بصورة متزايدة على أنه "خير عالمي مشترك". وقد أكّدت نائب مدير البرنامج على الالتزام بثقافة التطوُّع وعلى أهمية قياس الأثر الناجم عن أعمال المتطوعين والترحيب بمزيد من الحوار مع الدول الأعضاء بشأن مسألة التوازن بين الجنسين.

٦٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠١٣: تقرير مدير البرنامج الإنمائي عن تطوُّر دور ومهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة منذ بدايته.

## الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### عاشراً - بيان المدير التنفيذي والتقارير السنوي للمدير التنفيذي

٦٩ - في بيانه (متاح على <http://unfpa.org/public/site/global/home/exbrd/pid/12130>)، سلّط المدير التنفيذي الأضواء على ما تحقّق من تقدّم وإنجازات في عام ٢٠١٢ وعلى تحديات المستقبل وعلى جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان في إيجاد منظمة أفعال أثراً وأعمق اضطلاعاً بالمسؤولية. وذكر أنه بعد ٢٠ عاماً من انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أكّد المجتمع العالمي على أن الصحة الجنسية والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية أمور محورية بالنسبة للتنمية المستدامة. ولاحظ أن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي قاده صندوق الأمم المتحدة للسكان، أتاح فرصة للمساهمة في مستقبل سياسات السكان والتنمية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وذكر أن المشاورة العالمية لم يقتصر هدفها فقط على المضي قدماً بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولكنه امتد أيضاً إلى تأكيد دمجها بعمق ضمن جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشكر الدول الأعضاء على دعمها ما قدمته من دعم وتوجيهات لمساعدة الصندوق على تحقيق نتائجه، مركزاً بالذات على ثلاثة مجالات: النتائج البرنامجية؛ وبناء منظمة أعمق شعوراً بالمساءلة ثم الربط بين الموارد والنتائج. وشدد على ما يقوم به الصندوق من دعوة إلى المساعدة على وضع جدول أعمال تنظيم الأسرة في مقدمة الاهتمام الدولي مع ملاحظة أن قدرة المرأة على إنجاب الأطفال باختيارها وليس بمجرد الصدفة أدّت إلى تحويل حياة البشر والمجتمعات والبلدان. واسترعى الانتباه إلى ما تحقّق من انخفاضات ملموسة في وفيات الأمهات في العديد من البلدان، مع ملاحظة أن التقدّم لم يكن متكافئاً حيث لا تزال أفريقيا جنوبي الصحراء تشهد نسبة عالية من وفيات الأمهات. وذكر أن الاستراتيجية الإنسانية وإجراءات التشغيل المعيارية المنقّحة أتاحت لصندوق الأمم المتحدة للسكان إمكانية الاستجابة إزاء حالات الطوارئ بصورة أكثر كفاءة وفعالية. وفي معرض ملاحظة التقدّم الملموس المحرز في الإدارة المالية نوّه بأن صندوق السكان لديه عملية مراجعة حسابية بغير قيود.

٧٠ - كما نوّه المدير التنفيذي بالمبادرات المتخذة لتحسين عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان والاهتمام بالتجديدات والمتابعة المستمرة للأوضاع الإنمائية العالمية المتغيّرة. وذكر أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تضم في جوهرها "الدائرة المركزية" التي تجعل من النساء والمراهقين والشباب محورياً لأعمال صندوق السكان، الذي سينفذ برامجه على أساس حقوق الإنسان من أجل المساهمة في تحسين حياة البشر. وأوضح أن الصندوق

سيعمل بلا كلل من أجل تقليل الحاجة غير الملبّاة إلى منع الحمل، والحد من وفيات الأمهات، ووقف انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، وتعزيز نوعية الرعاية الصحية للأمم ودعم الحقوق الجنسية والإنجابية بين الشباب، والدعوة إلى إقرار الحقوق الإنجابية مع المساهمة في التقليل من العنف المرتكب على أساس جنساني. ولاحظ أن عملية وضع الخطة الاستراتيجية القادمة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع ما يرتبط بذلك من ميزانية متكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تحرز تقدماً واسع النطاق. ثم وجّه الشكر إلى الدول الأعضاء على مشاركتها في العملية وعلى استجاباتها التي تتسم بقيمة كبيرة. وركّز على أمور شتى من بينها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتصدي لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل، وعلى حالات الإصابة بناسور الولادة، وعلى خطة العمل الداخلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بما يكفل الامتثال لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ثم رحّب بالاهتمام الذي أولاه الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة المعني بجدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ بالنسبة لمسألة الشباب ولساواة الجنسين والصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها عناصر أساسية للتنمية المستدامة.

٧١ - وقد أئنت الوفود على البيان الشامل الذي أدلى به المدير التنفيذي وعلى قيادته، كما أئنت على القيادة العالمية التي يتولاها صندوق الأمم المتحدة للسكان في دعم البلدان لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض المؤتمر المذكور لما بعد عام ٢٠١٤، إضافة إلى تنظيم الأسرة في عام ٢٠٢٠ وخاصة ما يتعلّق بضمان الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وأعربت الوفود عن دعمها لإدراج قضايا السكان ضمن جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وأشارت إلى تأكيد الفريق الرفيع المستوى على تمكين المرأة والفتاة، بما في ذلك الهدف المتمثل في كفالة الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. كما أعربت الوفود عن التقدير للدعوة العالمية التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان ولمساهماته فيما يتصل بمنع ممارسة تشويه/قطع الأعضاء التناسلية للأنتى وفيروس نقص المناعة البشرية والإصابة بناسور الولادة. لكنها أعربت عن الانشغال لأن التقدّم نحو بلوغ الغاية ٥ من الغايات الإنمائية للألفية ما زال متعثراً الخطى. وأعربت الوفود عن الارتياح لملاحظة الحالة المالية الوطيدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإن أعربت عن الانشغال بشأن الاحتلال المتزايد بين الموارد العادية الأساسية والموارد الأخرى (غير الأساسية) وشجعت الوفود الصندوق على تنويع مصادر تمويله.

٧٢ - وشددت بعض الوفود على الحاجة إلى زيادة الدعم المقدم من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أقل البلدان نمواً على ضمان استدامة نتائج البرامج. وأكدت وفود أخرى على الحاجة إلى زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأثنت بعض الوفود على مساهمات الصندوق إزاء تحقيق التوافق على صعيد المنظومة بأسرها وعلى اتباع أسلوب "وحدة الأداء"، كما رحب البعض بالتزام صندوق السكان بزيادة أعماله ذات الطابع الإنساني.

٧٣ - وفي معرض التأكيد على أهمية التقدم الذي تم إحرازه في أفريقيا فيما يتصل بالحد من وفيات الرضع والأطفال والأمهات وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية، نوّهت المجموعة الأفريقية، مع التقدير، بما يقوم به المدير التنفيذي ووجهت الشكر لصندوق الأمم المتحدة للسكان على ما يقدمه من دعم في تلك المجالات. وفي معرض الشناء على الصندوق باعتباره منظمة للتعلم أكدت المجموعة المذكورة على الحاجة للانتفاع من الدروس المستفادة من التقييمات، كما شددت على ضرورة أن لا تؤثر الموارد المخصصة للتقييم سلباً على الموارد المخصصة للبرمجة.

٧٤ - كما أثنت الوفود على العملية الشاملة والشفافة التي يتبعها الصندوق في وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة، ٢٠١٤-٢٠١٧، فضلاً عن صقل محور التركيز للخطة المذكورة. وأكدت على أهمية الالتزام بمبادئ الملكية الوطنية والقيادة الوطنية. وأشادت الوفود بأعمال الصندوق فيما يتصل بتحسين الارتباط بين الاستراتيجية وإطار النتائج للخطة الاستراتيجية الجديدة، مُعربة عن تطلعها إلى أن تُوافي بنظرية كاملة للتغيير بالنسبة لكل نتيجة تتحقق بما في ذلك تحليل للمخاطر والقيمة المضافة من خلال مختلف أنواع الشراكات. وأعربت عن الارتياح بالنسبة للتوجيه الاستراتيجي المركز المتبع إزاء "الدائرة المركزية". كما أكدت على ضرورة مراعاة الخطة الاستراتيجية الجديدة للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات فيما شددت على الحاجة إلى تعزيز البرمجة المشتركة وعلى الشراكات المتآزرة مع الوكالات الشقيقة والقطاع الخاص.

٧٥ - ومن جانبها أكدت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الحاجة لاستمرار وجود صندوق الأمم المتحدة للسكان في أقل البلدان نمواً. وذكرت أن التزام الصندوق بالحفاظ على الموارد البشرية والتقنية والمالية في منطقتها ينبغي أن ينعكس في الخطة الاستراتيجية الجديدة. وفيما يتصل بالنموذج الجديد للأعمال التي تولاها صندوق الأمم المتحدة للسكان طلبت معلومات بشأن الآثار المترتبة عليه ومدى تأثيره على بلدان البرنامج. ولاحظت أن مسألتي الهجرة الدولية والشيوخة كانتا تتسقان مع مبدأ "الدائرة المركزية" في الخطة الاستراتيجية ولكن لم يرد لهما ذكر في مشروع الخطة الاستراتيجية.



٧٦ - وسلّمت بعض الوفود بما قام به الصندوق من تعزيز للإدارة الداخلية وزيادة جودة وفعالية البرامج، معربة عن الارتياح إذ تلاحظ تطبيق عملية المراجعة الحسابية بغير قيود. وأعربت أيضاً عن الأمل في أن يُنتج الصندوق تحليلاً للأثر الناجم عن نموذجه الجديد في مجال الأعمال التجارية ونظام تخصيص الموارد على بلدان البرنامج بما يتيح للدول الأعضاء أن تفهم الآثار المترتبة على الخطة الاستراتيجية الجديدة. وأعربت بعض الوفود عن القلق فيما يتصل بالمسائل والمخاطر المتعلقة بالبرنامج العالمي والإقليمي وأشارت إلى الحاجة لزيادة الرقابة التي يمارسها المجلس التنفيذي.

٧٧ - وقد وجّه المدير التنفيذي شكره إلى أعضاء المجلس التنفيذي على مساندتهم، ونوّه بأن المنظمة تقف عند منعطف في مسيرتها مؤكّداً على أن الصندوق لا يزال يعوّل على دعم الدول الأعضاء من أجل المضي قدماً بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يتخذ من البشر محوراً في مضمار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد على الحاجة لدعم التقدم نحو تحقيق الغايتين ٤ و ٥ من الغايات الإنمائية للألفية. كما شكر المجلس على استجابته القيّمة فيما يتصل بوضع الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧ وذكر أن الصندوق سوف يعمل مع الدول الأعضاء فيما يتصل بنظام تخصيص الموارد وانطلاقة خطة الأعمال التجارية. ولاحظ كذلك أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ما برح يعمل على معالجة القضايا التي تمت إثارها بشأن البرنامج العالمي والإقليمي، موضحاً التحسينات التي تمت في حوكمة البرنامج المذكور. وأكد للمجلس أن الصندوق سيعمل على تعزيز عنصر المساءلة. ثم وجّه الشكر إلى أعضاء المجلس على مشاركتهم في وضع الميزانية المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧ مؤكّداً على التزام الصندوق بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً. وأكد كذلك على التزام الصندوق باتباع النهج المستند إلى حقوق الإنسان إزاء عمليات البرمجة. كما طمأن المجلس على استمرار التزام الصندوق بالعمل في مجالات من قبيل الاستجابة الإنسانية وإنصاف الجنسين والعنف المرتكب على أساس جنساني والأشخاص من ذوي الإعاقات، فضلاً عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعرب كذلك عن تقديره لما حظي به صندوق الأمم المتحدة للسكان من اعتراف بدوره القيادي في مجال "وحدة الأداء"، إضافة إلى جهود الصندوق في تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. ولاحظ أن الصندوق يتواصل مع الدول الأعضاء على مستويات شتى مع إغرابه عن التقدير لتفاعلها مع الصندوق وإسداها المشورة والدعم إليه. وخلص إلى توجيه الشكر إلى الرئيس والدول الأعضاء ثم إلى زملائه العاملين في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٩/٢٠١٣: تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٢: التحليل التجميعي للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١٣.

## حادي عشر - التزامات التمويل المقدم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٩ - عرضت مديرة شعبة المعلومات والعلاقات الخارجية التقرير المتعلق بالمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وإسقاطات الإيرادات لعام ٢٠١٣ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2013/4). وقدّمت إحاطة مستكملة للبيانات المالية الواردة في التقرير، ولاحظت أن الإسقاط الإجمالي للإيرادات المتأتية من الاشتراكات لعام ٢٠١٣ بالنسبة للموارد العادية والتمويل المشترك بلغ ٩٨٦ مليون دولار (٤٧٠ مليون دولار للموارد العادية و ٥١٦ مليون دولار لموارد التمويل المشترك). وفي معرض سرد التفاصيل الإضافية بشأن الموارد العادية وموارد التمويل المشترك أكدت على ما بذله الصندوق من جهود لتنويع وتوسيع قاعدة المانحين للصندوق.

٨٠ - وتدخل في هذا السياق وفد واحد فقط معرباً عن الارتياح لملاحظة الارتفاع التاريخي في الإيرادات الإجمالية للصندوق. إلا أن الوفد أعرب أيضاً عن الانشغال بشأن تزايد الاختلال بين الموارد العادية وموارد التمويل المشترك، ودعا الدول الأعضاء إلى المساهمة في الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعلن وفد الصين أن حكومته سوف تساهم في عام ٢٠١٣ بمبلغ ١,٢ مليون دولار لصالح الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (وهي زيادة بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ دولار على مساهمتها في عام ٢٠١٢).

٨١ - وشكر المدير التنفيذي الصين وجميع الدول الأعضاء على مساهماتها، ولاحظ أن صندوق السكان يعتمد تماماً على التبرعات. وأكد للمجلس التنفيذي أن صندوق السكان سوف يفيد من الموارد بطريقة تجمع بين المساءلة والمسؤولية. كما شكر رئيس فرع تعبئة الموارد وفريقه على ما بذلوه من جهود في تعبئة الموارد. أما مديرة شعبة المعلومات والعلاقات الخارجية فقد شكرت جميع المانحين على دعمهم التقني والسياسي والمالي.

٨٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠/٢٠١٣: تقرير عن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وإسقاطات الإيرادات لعام ٢٠١٣ والسنوات المقبلة.

## ثاني عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٨٣ - طرحت نائب المدير التنفيذي (البرنامج) نظرة استهلاكية عامة عرضت فيها مشروع وثائق البرنامج القطري لكل من بنن، توغو، كوبا، الكونغو، مصر، النيجر، ونيجيريا؛ بالإضافة إلى مشروع وثائق البرنامج القطري المشترك بالنسبة إلى بوتان ورواندا وتمديدات البرامج بالنسبة إلى كل من أفغانستان، أنغولا، باراغواي، تونس، تيمور - ليشتي، جنوب السودان، غينيا - بيساو، فتويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوت ديفوار، كينيا، مالي، ومدغشقر. وأحاطت المجلس التنفيذي علماً بأن مشروع وثائق البرنامج القطري لفلسطين تم سحبه لأسباب تقنية وسوف يقدم إلى المجلس في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣. وبعد ذلك أسهب فيما يتصل بالبرامج المتعلقة بالمناطق ذات الصلة كل من القائم بعمل مدير المكتب الإقليمي لشرق وجنوبي أفريقيا، ومدير المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا، ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية، ونائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.

٨٤ - وقد أعرب العديد من الوفود عن الارتياح إزاء ملاحظة أن البرامج تم وضعها في تشاور وثيق مع الحكومات والأطراف المعنية ذات الصلة، وأنها جاءت متوافقة إلى حد كبير مع الخطط والأولويات الوطنية. كما أعربت عن تقديرها لما قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان من دعم، وما هياه من سبل الشراكة في هذا المجال. وغطت الوفود نطاقاً واسعاً من القضايا في تعليقاتها على البرامج المختلفة بما في ذلك الحاجة إلى الحد من وفيات الأمهات، والتصدي لقضايا الصحة الجنسية والإنجابية للشباب، ودعم التركيز على تنظيم الأسرة بما في ذلك معالجة مسألة مخزونات السلع ذات الصلة، وتعزيز التآزر والتعاون مع الشركاء الإنمائيين الآخرين بما في ذلك وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية، وبناء القدرات اللازمة لجمع وتحليل البيانات ومعالجة مسألة الإصابة بناسور الولادة وحالات الزواج المبكر وإيلاء المزيد من التركيز على مساواة الجنسين ومنع ارتكاب العنف على أساس جنساني.

٨٥ - ثم قدمت الوفود التالية شكرها إلى المجلس التنفيذي على ما أولاه من نظر في تمديدات برامجها كما شكرت صندوق الأمم المتحدة للسكان على ما قدمه من دعم: بنن، بوتان، توغو، تيمور - ليشتي، كوبا، الكونغو، كينيا، مصر، النيجر، ونيجيريا.

٨٦ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علماً بمشروع وثائق البرنامج القطري لكل من: بنن، توغو، كوبا، الكونغو، النيجر، ونيجيريا، ومشروع البرامج القطرية لبوتان والتعليقات الواردة عليها. وسوف يتولّى صندوق السكان إبلاغ التعليقات إلى البلدان ذات الصلة من

أجل مراعاتها لدى إنحاز البرامج على نحو ما يقضي به القرار ٣٦/٢٠٠٦. وعلى أساس استثنائي، وطبقاً للقرارين ١٧/٢٠١٢ و ٦/٢٠١٣ على التوالي، وافق المجلس على برنامجي رواندا ومصر، كما وافق المجلس على تمديدات البرامج لكل من: تونس، جنوب السودان، غينيا - بيساو، كوت ديفوار، مالي، ومدغشقر، وأحاط علماً بتمديدات البرامج لكل من: أفغانستان، أنغولا، كينيا، باراغواي، تيمور - ليشتي وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

٨٧ - ثم وجهت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) والمديرون الإقليميون والقائم بعمل ونائب المدير الإقليمي شكرهم إلى المجلس التنفيذي الشكر على ما قدّمه من دعم.

### ثالث عشر - التقييم

٨٨ - عرض المدير التنفيذي سياسة التقييم المنقّحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2013/5). وفيما أعاد التأكيد على التزامه الشخصي باعتباره داعية للتقييم على مستوى الصندوق، فقد أكد المدير التنفيذي على أن المساءلة ما برحت تشكل أولوية عليا سواءً بالنسبة له أو بالنسبة للمنظمة.

٨٩ - وتكلّم وفد عن نفسه، وأيضاً باسم ١٧ من الوفود الأخرى، فأدلى ببيان مشترك أكدّ فيه الدعم القوي لسياسة التقييم المنقّحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما قدمت وفود أخرى تدخلات من جانبها فأشادت بالصندوق على إنجازاته الحافل. كما شكرت المدير التنفيذي وكبار المديرين على المشاركة الاستشارية الصريحة والشفافة مع المجلس التنفيذي في وضع سياسة التقييم المنقّحة لصندوق السكان، وأكدت على أن السياسة المنقّحة سوف تتيح للصندوق تحقيق نتائج إيجابية أفضل على صعيد الميدان، ومن ثمّ فالأمر الجوهرى هو التعلم المؤسسي وتوسيع إطار المساءلة واتخاذ القرارات على أساس القرائن. وأعربت الوفود عن الترحيب بأمور شتى منها إنشاء مكتب مستقل للتقييم يكون مسؤولاً بشكل مباشر أمام المجلس التنفيذي، فضلاً عن توفير الموارد الكافية لمهمة التقييم وتوضيح رسم الأدوار والمسؤوليات فيما بين الأطراف المعنية المختلفة، والتميز بين التقييم والمهام الأخرى مثل الرصد والمراجعة الحسابية ومراعاة وتنفيذ قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة للتقييم، وإسناد دور معزّز للمجلس فيما يتصل بنتائج التقييم، والتزام المدير التنفيذي بتبني ثقافة تقييم على صعيد صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلّقت الوفود كذلك على جوانب متنوّعة أخرى بما في ذلك اختيار رئيس مكتب التقييم الجديد، وأدوار ومسؤوليات المستشارين الإقليميين والمكاتب الإقليمية فيما يتصل بالتقييم على النحو المنصوص عليه في سياسة التقييم المنقّحة، إضافة إلى أهمية الشفافية وتقاسم المعارف وضرورة أن يتخذ صندوق السكان ترتيبات انتقالية لدى تنفيذ السياسة المذكورة أعلاه.

٩٠ - ولاحظت الوفود أن سياسة التقييم المنقّحة تُرسي حجر الأساس لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ولاحظت أيضاً أن الوثائق المهمة الأربع سيجري تقديمها بانتظام إلى المجلس التنفيذي في سياق منطقي: (أ) التقرير السنوي لمكتب التقييم بشأن مهمة التقييم؛ (ب) التقرير السنوي للمدير التنفيذي الذي يحوي جزءاً يتعلق بالتقييم؛ (ج) خطة التقييم المميزنة كل سنتين؛ (د) الميزانية المتكاملة بما في ذلك ميزانية الإدارة لمكتب التقييم. ونوّهت الوفود بالتزام الصندوق بتدعيم نوعية التقييم على المستويين الإقليمي والقطري. وفي معرض التأكيد بأنه لا ينبغي لصندوق السكان أن يحد قُطّ عن تحقيق النتائج، فقد أكّدت الوفود على ضرورة أن يسهم التقييم في تحسين عمليات التعلّم واكتساب المعرفة من أجل تحقيق النتائج المستهدفة. وأكّدت كذلك على ضرورة أن تكون مهمة التقييم مستقلة ومفيدة وشفافة فيما لاحظت أنه بالنسبة للاستعراض التالي المُزمع إجراؤه، ينبغي استعراض مضمون السياسة المنقّحة وتنفيذها على السواء. ثم أعربت عن تقديرها للأعمال التي يقوم بها فرع التقييم وللقيمة الممتازة التي تلقاها المجلس في هذا الشأن.

٩١ - وقد وجّه المدير التنفيذي الشكر إلى الدول الأعضاء على مشاركتها البناءة، مُعرباً كذلك عن التقدير لأعمال الزملاء في صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتصل بإعداد سياسة التقييم المنقّحة مؤكداً على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يفيد من التقييم من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى النساء والرجال والشباب على السواء.

٩٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢١/٢٠١٣: خطة التقييم المنقّحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

## الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

### رابع عشر - بيان المدير التنفيذي والتقارير السنوي للمدير التنفيذي

٩٣ - قدّم المدير التنفيذي التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ (DP/OPS/2013/2) والخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/OPS/2013/3). ثم طرح نظرة عامة على النتائج المالية والتشغيلية مشدداً على ما طرأ من زيادات على خدمات التنفيذ وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل وفي الدول المتضررة من جراء النزاعات. وفي معرض التأكيد على انطلاقة المنظمة نحو تحقيق الامتياز، سلط الأضواء على أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أصبح المنظمة الأولى في العالم التي حصلت على أرفع أربع شهادات في مجال المشاريع الإدارية. وفيما يتصل بالخطة الاستراتيجية سلط الأضواء على المضي قدماً نحو تحقيق هدف الاستدامة ودعم القدرات الوطنية والتركيز على مجالات خبرة المكتب: إدارة المشاريع المستدامة والهياكل الأساسية المستدامة والمشتريات المستدامة. وفي هذا الخصوص أكد على أنه من خلال الزيادة المقترحة في التركيز على استخدام النظم الوطنية، فرمما يعمد المكتب في المستقبل إلى إدارة أحجام أصغر من الأموال من خلال خدمات التنفيذ، فيما يعمل على توسيع نطاق دوره الاستشاري للحكومات في المجالات التي يركز عليها. واحتتم بإعادة التأكيد على الالتزام بإزاء خدمات التنفيذ التي تؤدي إلى نتائج إيجابية في إطار التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة.

٩٤ - وقد أشادت الوفود بالنتائج التي تحققت في عام ٢٠١٢ وخاصة في أعقاب استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الحالية. وشجعت مكتب خدمات المشاريع على مواصلة توسيع الأعمال التي يقوم بها في أقل البلدان نمواً والبلدان المتضررة من جراء النزاعات مع دعم تحليله للأثر الجنساني والضمانات البيئية واتباع منظور يقوم على أساس الحقوق في إدارة المشاريع. ثم طلبت موافقتها بمعلومات بشأن المنهجية الجديدة المستخدمة لحساب الاحتياطي التشغيلي للمكتب والخطة المتصلة باستشارة الدول الأعضاء في هذا المضمار والعزم على زيادة معدل استرداد التكاليف لدى تقديم الخدمات الاستشارية.

٩٥ - كما رحبت الوفود بالإطار الشامل وممحور تركيز الخطة الجديدة واقترحت أن ينصب مزيد من تركيز القدرات الوطنية على أمور شتى من بينها: (أ) التأهب والصمود إزاء الكوارث الطبيعية بما في ذلك تحسين إعادة البناء؛ (ب) شراء اللوازم الطبية لزيادة نوعية الخدمات الصحية ومدى إتاحتها ومهاودة أسعارها؛ (ج) استخدام المعايير البيئية الجديدة؛ (د) خلق الظروف التي تتيح للبلدان النامية المشاركة في نظام الأمم المتحدة للشراء على أسس منصفة.

٩٦ - وأكدت الوفود على أن الاتجاه الراهن الذي ما زال بعيداً عن قاعدة الشراء المشترك في منظومة الأمم المتحدة هو اتجاه ينقصه الكفاءة ويحفل بالمتاعب. كما شددت على أهمية النهوض بولاية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات بالنسبة للموامة واتباع نهج مشتركة في الممارسات التجارية، مع التأكيد من جديد على أن الشراء المشترك يتيح وفورات في التكاليف وزيادة في المكاسب. وحثت مكتب خدمات المشاريع على استخدام خبرته في هذا المجال. كما طلبت المزيد من المعلومات في هذا الخصوص مع التأكيد على النطاق الواسع المتاح أمام المكتب في مجال الدعم الذي يقدمه للجهود المشتركة بين الوكالات.

٩٧ - وأكد المدير التنفيذي من جديد التزامه بالتواصل مع الشركاء لصالح تفعيل الممارسات المستدامة في عمليات الشراء المشترك، وأبدى ملاحظته بشأن الخطوات المتخذة لاستعراض أفضل الممارسات فيما يتصل بالموامة بين الممارسات التجارية. أما نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فقدّم نظرة عامة على سياسة التسعير الجديدة، ورحّب بتلقي التوجيه من جانب الدول الأعضاء بشأن موامة عمليات الشراء المشترك والممارسات التجارية، كما شدد على أن أي استثمار كبير يتاح من زيادة الاحتياجات التشغيلية على الاحتياجات سيتم استخدامه بالتشاور مع المجلس التنفيذي. وفي الختام رحّب المدير التنفيذي بإجراء مشاورات مع المجلس بشأن اقتراح مشروع الميزانية للسنتين القادمتين.

٩٨ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٢/٢٠١٣: التقرير السنوي للمدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمقرر ٢٣/٢٠١٣: الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٠١٤/٢٠١٧.

## الجزء المشترك

### خامس عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

٩٩ - قدّم كلٌّ من مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومدير شعبة خدمات الرقابة الداخلية بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ما يدخل ضمن اختصاصه من التقارير السنوية (DP/2013/35؛ DP/FPA/2013/6؛ و DP/OPS/2013/4). وتم ذلك أيضاً بحضور كل من رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة

الحسابات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٠٠ - كما قدّم كل من مساعد المدير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدير مكتب الإدارة ونائب المدير التنفيذي، (الإدارة)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ونائب المدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ما يدخل ضمن اختصاصه من استجابات على مستوى الإدارة في المنظمات الثلاث.

١٠١ - وقد أثنت الوفود على الأعمال التي تضطلع بها المنظمات الثلاث، ورحّبت بالتقارير المقدّمة بما في ذلك تقارير اللجان الاستشارية لمراجعة الحسابات. وأشادت كذلك بتنفيذ السياسة المتعلقة بتقارير الكشف العلي عن المراجعة الداخلية للحسابات. وطلبت الوفود معلومات عن الاستراتيجيات المتبع تنفيذها على صعيد المنظمة المعنية فيما يتعلق بمعالجة مسائل المشتريات ورصد المشاريع وأوجه الضعف في إدارة الأصول ونطاق مبادرة دعم المكاتب القطرية. كما أكّدت الوفود على الحاجة لأن تطرح المنظمات سنوياً بيانات متسقة بشأن الادّعاءات والتحقيقات والنائج بما يتيح للدول الأعضاء متابعة ما يتم إحرازه من تقدّم. وطلبت كذلك إدراج تصنيفات المراجعة الحسابية بالنسبة لكل تقرير للمراجعة كي يحدّد بوضوح ما هي المراجعات التي كشفت عن تحقيق نتائج ضعيفة. ونوّهت الوفود بقيمة المراجعات الحسابية المشتركة وشجّعت مثل هذا التعاون. وفي معرض الإشارة إلى تقرير ٢٠١١ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التدابير التأديبية المتخذة لمواجهة حالات التديس والفساد وغير ذلك من سوء السلوك طلبت إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إعداد تقارير مماثلة.

١٠٢ - وفيما يتصل بالبرنامج الإنمائي أعربت الوفود عن القلق إزاء قصور الموارد اللازمة للوفاء بالولاية المتوسّعة لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وإزاء العدد المتزايد من شكاوى الأخلاقيات. وحثّت على تحسين عمليات الرصد وأتباع اليقظة الواجبة في التعامل مع الأموال المقدّمة. كما لاحظت العدد الكبير من حالات التحقيقات التي لا تزال بانتظار البت فيها برغم ما توافر من عدد إضافي من الموظفين في عام ٢٠١٢. وطلبت أن تؤدّي الاستراتيجيات المتبعة إلى تقليل حجم القضايا. كما حثّت الوفود البرنامج الإنمائي على التصدّي لأوجه الضعف في إدارة المشاريع والمشتريات وخاصة ببطء تنفيذ التوصيات المرتبطة بعمليات الشراء. وفي هذا الخصوص أكّدت الوفود على أن ضمان الامتثال إزاء إطار قوي للمساءلة من شأنه أن يتطلّب إجراء تغييرات رئيسية في ممارسات وسلوكيات الإدارة. وفيما يتصل بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات اقترحت الوفود أن تشمل



التقارير السنوية مستقبلاً قضايا الأولوية ومجالات التحسين والممارسات الإدارية التي توضّح أولويات المراجعة الحسابية التي تستند إليها المخاطر الحالية والناشئة. وتساءلت الوفود عن أسباب عدم طرح أي تقرير سنوي في عام ٢٠١٢ يتعلق بالتدابير التأديبية التي تم اتخاذها رداً على حالات الغش والفساد وغير ذلك من سوء السلوك وطلبت إعداد مثل هذا التقرير في المستقبل.

١٠٣ - وفيما يتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان أثنت الوفود على شعبة الرقابة الداخلية بفضل ما قامت به من تدعيم إجراءات الرقابة وممارساتها. وأعربت عن الارتياح لأن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات نوّهت بما طرأ من تحسينات ملموسة في هذا المضمار في عام ٢٠١٢. ولاحظت الوفود عدم اكتمال برنامج المراجعة الحسابية مع نهاية عام ٢٠١٢ ومستوى الشواغر البالغ ٢١ في المائة في عام ٢٠١٢ مقابل نسبة ٨ في المائة في عام ٢٠١١. وارتأت أن من الأهمية بمكان أن يتاح لشعبة خدمات المراقبة الموارد اللازمة بما يضمن تغطية كافية لعمليات الرقابة، فيما أعربت عن تقديرها للأعمال المضطلع بها تنفيذاً لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات. وحثت صندوق السكان على متابعة تنفيذ التوصيات المعلقة في موعد مناسب. ثم تساءلت الوفود عن تناقص عدد القضايا التي وردت في عام ٢٠١٢ مقابل نظيرتها لعام ٢٠١١ وعن الأسباب التي دفعت إلى اعتبار قضية واحدة منها كافية لاتخاذ إجراءات بفرض جزاءات. وشجعت الإدارة، على أن تعمل بمساعدة شعبة خدمات الرقابة على تعزيز الجهود المبذولة لردع وقوع حالات الغش. وطرحت تساؤلات بشأن استرداد الأموال الضائعة. وأعرب كذلك عن الانشغال بخصوص القضايا التي تمت إثارتها خلال مراجعة البرنامج العالمي والإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتطلّعت الوفود إلى تلقي تفسير لأوجه الضعف المحددة في تصميم البرنامج وفي عناصر الحوكمة والإدارة والتنفيذ وفي عملية تخصيص الموارد. كما أعربت الوفود عن اهتمامها بالتواصل مع الإدارة في معالجة هذه القضايا.

١٠٤ - وفيما يتعلّق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رحّبت الوفود بالإشارة الواضحة إلى حجم التقارير التي تم تصنيفها على أنها "مُرضية" أو "مُرضية جزئياً" أو "غير مُرضية". وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يطبقاً نفس الشيء على تقارير المراجعة الحسابية المتعلقة بكل منهما في المستقبل. كما أعربت عن الترحيب بملاحظات نائب المدير التنفيذي بشأن الحاجة إلى اتباع نهج استباقي واستخدام أدوات البرمجيات التي تصدّي للتعامل مع النشاط المشبوه، إضافة إلى نشر التوعية بين صفوف الموظفين بشأن إدارة المخاطر وحالات الغش.

١٠٥ - وطرح المدير المعاون للبرنامج الإنمائي، مدير مكتب الإدارة نظرة عامة على المبادرات المتخذة لتحسين إدارة المخاطر والتصدي لأوجه الضعف في رصد المشاريع وفي إدارة وقدرات المشتريات. أما مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في البرنامج الإنمائي فأكد على الحاجة إلى موارد إضافية، وتكلم تفصيلاً عن تصنيفات مراتب المراجعة الحسابية وتقييم حالات الغش في البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٢. وأكدت نائب المدير التنفيذي (الإدارة) في صندوق الأمم المتحدة للسكان للمجلس التنفيذي أن الصندوق ما برح يعمل جاهداً على التصدي للقضايا المثارة بصدد المراجعة الحسابية للبرنامج العالمي والإقليمي. وفضلاً عن ذلك، فإن صندوق السكان يعمل مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بشأن إدارة المخاطر وهو يستثمر إمكاناته في نظم الكشف عن حالات الغش. وسوف تُوفى الوفود بالتعميم المتصل بالتدابير التأديبية، الذي سيتاح مستقبلاً على أساس منتظم. وأكدت من جديد على أن الأمر ينطوي على اتخاذ تدابير عديدة لتحسين المشتريات ورصد المشاريع. ولاحظت مديرة شعبة خدمات الرقابة في صندوق السكان أنه من بين المراجعات الحسابية العشر المعلقة مع نهاية السنة، فقد صدرت مشاريع خمسة تقارير منها فيما لا تزال الخمسة المتبقية قيد الصياغة. وذكرت أن التناقص في حالات التحقيقات من ٤٨ إلى ٤٢ حالة لم يكن شيئاً مذكوراً وأنه في حالة منها ارتأت الإدارة أن القرائن لا تكفي لتطبيق جزاءات. أما نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فسُلط الأضواء على الإجراءات التي تتبعها المنظمة في رصد المشاريع.

١٠٦ - وقد اتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٢٠١٣: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة لعام ٢٠١٢.

## سادس عشر - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٠٧ - قام كل من مدير مكتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمستشار بمكتب الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان ومسؤول الأخلاقيات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بعرض التقارير السنوية، كل بالنسبة إلى مكتب الأخلاقيات الذي يتبعه (DP/2013/36؛ DP/FPA/2013/2؛ و DP/OPS/2013/5).

١٠٨ - كما عرض استجابات الإدارة كل من المدير المعاون، مدير مكتب الإدارة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائبة المدير التنفيذي (الإدارة)، صندوق الأمم المتحدة للسكان ثم

المستشار القانوني العام لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نيابة عن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٠٩ - وقد أثنت الوفود على التقدم المحرز من حيث التأكيد على جانب الأخلاقيات في جميع المنظمات الثلاث وسلّطت الأضواء على الدور الجوهرية الذي تضطلع به مكاتب الأخلاقيات في حماية الموظفين من الانتقام لدى إبلاغهم عن سوء السلوك في المنظمات التي يتبعونها. وشجعت كبار المديرين على تهيئة الموارد الضرورية للنهوض بمهمة الأخلاقيات. وأكدت الوفود من جديد طلبها معلومات عن أسلوب كل منظمة في الاستجابة لإزاء تضارب المصالح الحقيقي أو المفترض، وليس مجرد الإفصاح المالي، على أن يتم مستقبلاً إدراج بيان في التقارير السنوية عن مناخ الأخلاقيات السائد في المنظمة المعنية بما في ذلك إدراج تقييمات بشأن أوجه القوة ومكامن الضعف وترتيب الأولويات.

١١٠ - وفيما يتعلّق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتّت الوفود كبار المديرين على مواصلة العمل مع مكتب الأخلاقيات للتصدّيّ للسلبات الحاصلة في مجال التوظيف مع التركيز على ضرورة أن ينهض المكتب بمهمته بكل فعالية. ومع التسليم بامثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة أفضل لقاعدة الكشف المالي العلني وتبسيط عملية تقديم الشكاوى ذات الصلة، فقد أعربت الوفود عن الانشغال بشأن توقيت هذه العملية وطلبت مزيداً من المعلومات في هذا المجال. كما طلبت إيضاحاً بشأن التعديل الذي طرأ على سياسات العلاقات الأسرية وكذلك بشأن الكشف المبكر عن حالات تضارب المصالح في مجال التوظيف وخاصة عندما يتم العمل به، وعن أسلوب التعامل مع طالبي الوظائف الذين ينطوي أمرهم على حالات تضارب في المصالح سواء كانت حقيقية أو محتملة الحدوث.

١١١ - وفيما يتصل بصندوق الأمم المتحدة للسكان طلبت الوفود معلومات عن أسلوب تعامل الصندوق مع حالات تضارب المصالح.

١١٢ - وفيما يتعلّق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تساءلت الوفود عن إمكانية وأسلوب استخدام مكتب خدمات المشاريع عملية الكشف العلني المبكر عن تضارب المصالح خلال ممارسة التوظيف التي يتّبعها.

١١٣ - وفي معرض الإجابة عن التساؤلات المتصلة بحالات تضارب المصالح، أوضح مستشار مكتب الأخلاقيات بصندوق الأمم المتحدة للسكان أنه من واقع ٩٠ استفساراً وردت من الموظفين فقد جاء معظمها متصلاً بالمشاركة في أنشطة خارجية. ومن ثم فقد أصدر مكتب الأخلاقيات التوجيه اللازم في هذا الصدد. وفي إشارة محدّدة إلى مسألة

الكشف عن حالات التضارب المحتملة في المصالح خلال عملية التوظيف، أوضح مستشار الأخلاقيات أن نموذج التوظيف عبر الخط الإلكتروني المباشر في صندوق الأمم المتحدة للسكان يشمل أسئلة تتصل بالكشف المبكر عن حالات تضارب المصالح. أما المدير المعاون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدير مكتب الإدارة فأكد من جديد على الالتزام بتحسين مناخ الأخلاقيات في جميع مجالات المنظمة يستوي في ذلك الموظفون والمهام المضطلع بها في مجال الشراء بصورة خاصة. ثم سلط الأضواء على الجهود المبذولة في هذا الصدد مع البائعين المتعاملين مع البرنامج الإنمائي. وتكلم مدير مكتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة، الإنمائي عن دقة توقيت تقديم الشكاوى في عام ٢٠١٢ وعن مواءمة سياسة العلاقات الأسرية مع سياسات الأمم المتحدة، وعن الكشف المبكر عن حالات تضارب المصالح قبل البت في عملية التوظيف، وعن التدابير المتخذة رداً على مشاركة الموظفين في الأنشطة الخارجية أو في حالات تضارب المصالح. أما المستشار القانوني العام لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فقد أسهب في الحديث عن الأخذ بأسلوب الكشف المبكر عن حالات تضارب المصالح في عمليات التوظيف مؤكداً من جديد تركيز المكتب على عنصر الأخلاقيات وخاصة على مستوى الميدان وفي عمليات تقديم التقارير مستقبلاً.

١١٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٥/٢٠١٣: تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## سابع عشر - الزيارات الميدانية

١١٥ - عرض المقرر تقرير الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى تيمور - ليشتي (DP/FP-OPS/2013/CRP.1). وأعرب عن التقدير لحكومة تيمور - ليشتي على استضافة البعثة التي كان يقودها رئيس المجلس وقتئذ. ووجه الشكر إلى موظفي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع وإلى موظفي مكتب المنسق المقيم على تنظيم برنامج شامل وجيد الإعداد. وشدد المقرر على شعور الارتياح الذي ساور وفد المجلس التنفيذي إذ لاحظ أن الحكومة كانت تتعامل مع وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تيمور - ليشتي على أنه الوضع الصحيح. وتطرق إلى الإعراب عن الدعم لأعمال البرنامج الإنمائي والصندوق ومكتب خدمات المشاريع. وذكر أن وفد المجلس التنفيذي طرح عدداً من التوصيات على نحو ما ورد في التقرير. ومن جانبه

شكر وفد تيمور - ليشتي منظمات الأمم المتحدة عن النتائج التي تحققت على الأرض وعن المساهمة في إقرار السلام من خلال بناء القدرات والقضاء على الفقر.

١١٦ - وعرض المقرر تقرير البعثة الميدانية المشتركة بين المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2013/CRP.1). ثم وجّه الشكر إلى حكومة وشعب ميانمار على حُسن الضيافة وإلى موظفي تلك المنظمات العاملين في مكاتبها الإقليمية في بانكوك تايلند وفي المكاتب القطرية في ميانمار. وشدد على أهمية زيارة المكاتب الإقليمية في بانكوك قبل الوصول إلى ميانمار. وعرض المقرر للدروس المستفادة، فضلاً عن النتائج الرئيسية والتوصيات على نحو ما ورد في التقرير. ولوحظ أن فريق الأمم المتحدة القطري كان يصدر عن التزام عميق إزاء بناء حوار متزايد من حيث الإيجابية والمرونة مع الحكومة على الأصعدة كافة، وأنه يؤازر البلد خلال مرحلة فاصلة من التحول. وقد وجه وفد ميانمار شكره إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج على ما قدمته البعثة الميدانية المشتركة وإلى منظمات الأمم المتحدة على دعمها للبلد فيما شدّد على الحاجة إلى التنمية الاقتصادية.

١١٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الزيارة الميدانية إلى تيمور - ليشتي وتقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى ميانمار.

## ثامن عشر - مسائل أخرى

### المشاورات غير الرسمية

١١٨ - عُقدت المشاورات غير الرسمية التالية:

(أ) مشاورة غير رسمية بشأن تقديرات ميزانية فترة السنتين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٠١٤-٢٠١٥؛

(ب) مشاورة غير رسمية بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ ومشروع الميزانية المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧؛

(ج) مشاورة غير رسمية بشأن الخطوات المتخذة والموعد المطلوب لإعداد الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مساواة الجنسين؛

- (د) مشاوره غير رسمية بشأن مشروع الإطار الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة ٢٠١٤-٢٠١٧؛
- (هـ) مشاوره غير رسمية بشأن الاستعراض التجميعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخطة الاستراتيجية والتقارير السنوي لمدير البرنامج؛
- (و) مشاوره غير رسمية بشأن الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣

المعقودة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك

في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

## أولا - المسائل التنظيمية

- ١ - عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.
- ٢ - وقد أقرّ المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣ (DP/2013/L.3) واعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ (DP/2013/38).
- ٣ - وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣ في الوثيقة (DP/2014/2) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- ٤ - ووافق المجلس التنفيذي في مقرره ٣٦/٢٠١٣ على الجدول الزمني التالي للدورات التي سيعقدها المجلس التنفيذي مستقبلا في عام ٢٠١٤:

الدورة العادية الأولى:

٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي:

٢٣ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/

الدورة السنوية:

يوليه (جنيف)

٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر

الدورة العادية الثانية:

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة

٢٠١٤-٢٠١٧

البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج

- ٥ - أكدت مديرة البرنامج، في البيان الافتتاحي الذي أدلت به للمجلس التنفيذي (الذي يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) أن الدورة تعد إنجازا هاما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ذلك أن البرنامج الإنمائي يشارك بنشاط مع الدول الأعضاء في وضع وصقل الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/40)



والمرفقات) والميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ (DP/2013/41) والمرفقات). وقالت إنها تتطلع إلى إقرار المجلس للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأردفت تقول إنه ما أن يتم إقرارهما سيكون على البرنامج الإنمائي أن يشرع في الاضطلاع بمهمة التنفيذ، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٦ - وشددت مديرة البرنامج على أن الخطة الاستراتيجية المعتمدة ستتيح للبرنامج الإنمائي التركيز على مجالات الأولوية الرئيسية في عمله - دعم التعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وإحراز التقدم صوب تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وصياغة معالم أهداف التنمية المستدامة. وأكدت على التزام البرنامج الإنمائي بالشفافية والمساءلة، وركزت على أهمية تعاون أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في سبيل تحقيق النتائج المرجوة.

٧ - وأشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عرضه لخطة البرنامج الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، قد أبرز الخصائص التي سيتميز بها عمله إبان الأعوام الأربعة المقبلة. فقد أبرزت الخطة تصميم المنظمة على أن تتسم بمزيد من التركيز والسعي إلى تحقيق النتائج والفعالية والكفاءة، في الوقت الذي تتبع فيه توجيهات الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات وغيره من الوثائق الختامية من قبيل وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في البرازيل في عام ٢٠١٢ (ريو+٢٠). وأكدت من جديد أن الهدف الاستراتيجي الرئيسي للبرنامج الإنمائي يتمثل في العمل من أجل القضاء على الفقر بسبل تكفل الحد من اللامساواة والإقصاء في الوقت نفسه، مع مراعاة البيئة.

٨ - وأوضحت أن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيختلف فيما بين البلدان استجابة للمطالب والاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني. ونظرا إلى أن دواعي الفقر مركبة ومتشابكة، وتتطلب الكثير من المواقف والعناصر الفاعلة، فإن البرنامج الإنمائي سيركز على مزاياه النسبية، ويعمل مع شركائه في المجالات التي لم يسبق له العمل فيها، وذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٩ - وختاما لكلمتها، شددت مديرة البرنامج على أن قيادة البرنامج الإنمائي بشأن إصلاح الأمم المتحدة أضحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. والبرنامج الإنمائي ملتزم بأداء هذا الدور وبالعمل عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، استنادا إلى التقدم المحرز في مجال الإصلاحات الحيوية، بما في ذلك اعتماد إجراءات تشغيل موحدة لتوحيد الأداء، وإصلاح إجراءات تسيير الأعمال، وتحسين أداء نظام المنسقين المقيمين، وطريقة تمويل جديدة لتقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين على نطاق المنظومة.

١٠ - وكانت مواقف أعضاء المجلس إيجابية للغاية إزاء عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقدم الذي حققه في عام ٢٠١٣. وأشاروا إلى أهمية قيادة البرنامج الإنمائي وعمله في التعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتوجيه المناقشات الدولية حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتعزيز مفهوم أهداف التنمية المستدامة. على أنهم شددوا على أن هذه العملية ينبغي ألا تجعل الاهتمام يحد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي ما يرح يتطلب بذل الكثير من الجهود قبل حلول عام ٢٠١٥ وما فتئ يشكل لب ولاية الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

١١ - وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم بوجه خاص لعملية التشاور التي اتبعتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع الخطة الاستراتيجية للبرنامج، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والميزانية المتكاملة للبرنامج، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. كما أثنى أعضاء المجلس على البرنامج الإنمائي لتركيزه على الإدارة القائمة على النتائج، ووضع سبل للتغيير لكل نتيجة، وإقامة إطار محكم للنتائج والموارد المتكاملة، أضحي أفضل كثيرا مما كان عليه من قبل. وأعربوا عن ارتياحهم أيضا لأن البرنامج الإنمائي خطط وصمم أنشطته على أساس مزاياها النسبية وعدد محدود من مجالات النتائج المحددة بوضوح. غير أنهم أعربوا عن اعتقادهم بأن بعض مجالات النتائج ما زال واسع النطاق، لا سيما المجال الأول، وحذروا البرنامج الإنمائي من أن يحدد عن عوامل كفاءته الأساسية، وطلبوا منه أن يتعاون مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - وحث الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يعمل حصرا في إطار مجالات عمله وولايته، وفقا لمزاياها النسبية، مع التعاون مع الشركاء عند الاقتضاء لتجنب أوجه القصور والازدواج. ومن شأن هذا النهج أن يساعد البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بمهمته في القيادة والتنسيق، وتحقيق قدر أكبر من الفعالية على جميع المستويات. وأعربت الوفود عن تقديرها للنهج الذي تتبعه المنظمة إزاء التنمية والقائم على النتائج (وليس الممارسة) مما يجعله مديرا أفضل لرصيد المعارف. وفي حين رحبت الوفود بالتركيز على الصعيد القطري، فإنها دعت البرنامج الإنمائي أيضا إلى استخدام الخطة الاستراتيجية لزيادة تركيزه المواضيعي في الخدمات التي يقدمها على الصعيد العالمي.

١٣ - وشدد أعضاء المجلس على أن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يجب أن تتسق اتساقا كاملا مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، ولا سيما مع الاختصاص الذي منحه بإعطاء الأولوية إلى القضاء على الفقر. وفيما يتعلق بذلك، أكد المجلس على أن بيان الرؤية للخطة الاستراتيجية يجب أن يربط بوضوح جميع

بمجال عمل البرنامج بالأهداف الرئيسية للحد من الفقر والنمو الشامل. وشددت الوفود على الأسباب المتعددة الأبعاد للفقر، ولا سيما في الدول الهشة، معربة عن تقديرها للأهمية التي يوليها البرنامج الإنمائي للحكومة الديمقراطية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، ومرونة البناء، والحد من أخطار الكوارث، والإنعاش والتحول المبكر. وحثوا البرنامج الإنمائي على ضمان اندماج تخطيط الاستعداد والإنعاش المبكر بصورة كاملة في عمليات الاستجابة الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة.

١٤ - وأعرب عدد من الوفود، ولا سيما من البلدان المستفيدة من البرامج، عن قلقها لأن مبدأ المشاركة الرئيسي للبرنامج الإنمائي، الذي يقوم على أساس مفهوم التنمية البشرية المستدامة، يجمع بين فكرتين - "التنمية البشرية" و "الاستدامة" - يمكن أن تتعارض سويا مع الأولويات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرنامج. وأكدوا على أنه يجدر بالبرنامج الإنمائي ألا يعتمد سوى المفاهيم التي يقرها المجتمع الدولي، وأوصوا بأن تولى مبادئ المشاركة الأولية إلى الاحتياجات والنهج الإنمائية المحددة والمتفاوتة على الصعيد القطري.

١٥ - وبالمثل، أعرب كثير من أعضاء المجلس، وخاصة من البلدان المتوسطة الدخل، عن تأييدهم القوي للوجود المادي للبرنامج الإنمائي على الصعيد العالمي، الذي رأوا أنه يمثل أحد أهم مزاياه النسبية. وحظي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أيضا بتأييد قوي من جميع أعضاء المجلس، الذين أعربوا عن ارتياحهم لاتجاه البرنامج الإنمائي صوب زيادة العمل الذي يضطلع به في ذلك المجال من الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأعربوا عن رغبتهم بوجه خاص في الاستفادة من تبادل المعلومات والدروس المستخلصة ومبادرات بناء القدرات التي تركز على مساعدة البلدان النامية في تنفيذ المشاريع المشتركة بين بلدان الجنوب. وأكدوا من جديد رغبتهم في تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب.

١٦ - وذكر أعضاء المجلس أنهم يتطلعون إلى مواصلة البرنامج الإنمائي اضطلاع بصقل إطار النتائج والموارد المتكاملة للخطة الاستراتيجية، كيما يتسنى تحديدا تعزيز المؤشرات وخطوط الأساس والغايات. وأعربوا عن رغبتهم في تحسين المؤشرات النوعية، بما في ذلك المجالات الشاملة لقطاعات متعددة، مثل اللامساواة بين الجنسين، التي ذكروا أنه ينبغي تتبعها بصورة تعميمية وليس عن طريق أهداف محددة.

١٧ - كما دعا أعضاء المجلس إلى زيادة تجزئة البيانات لتحسين تبين أوجه اللامساواة، وتعزيز الفرص وزيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وشجعوا البرنامج الإنمائي على أن يدرج مؤشرات البيانات وخطوط الأساس والغايات المصنفة حسب نوع الجنس، وذلك

حسب الاقتضاء. وأكدوا على أهمية إبلاغ التقدم المحرز فحذروا من استخدام نظم جمع بيانات متوازية، وأوصوا بأن يبحث البرنامج الإنمائي العوائق في مجال جمع البيانات على الصعيد القطري، مع إعطاء المكاتب القطرية الفرصة لسرد تجربتها لدى الإبلاغ عن النتائج. وأبرز أعضاء المجلس أهمية توافر آليات قوية مستقلة لمراجعة الحسابات والتقييم، من أجل المساءلة والتغذية المرتدة، وطلبوا معلومات عن الكيفية التي يعتزم البرنامج الإنمائي أن يعزز بها مكتب التقييم مستقبلا ويكفل استقلاله. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من أن إطار النتائج، بصورته الحالية، لن ييسر إسناد النتائج إلى البرنامج الإنمائي.

١٨ - وردا على ذلك، شكرت مديرة البرنامج الوفود على تقديرهم الإيجابي للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ورحبت باستمرار رؤية أعضاء المجلس للبرنامج الإنمائي بوصفه حجر الزاوية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن دوره المحوري في التعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشارت أيضا إلى التركيز الشديد الذي يضعه المجلس على ولايته الشاملة في العمل على القضاء على الفقر وتحقيق النمو الشامل.

١٩ - وأكدت لأعضاء المجلس أن الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الأكثر تركيزا، مع خفض عدد النتائج، من شأنها أن تيسر جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى الاستجابة لاحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج طبقا للسيطرة الوطنية ووفقا للمزايا النسبية للبرنامج الإنمائي. وقالت إنها أحاطت علما بدعوة أعضاء المجلس البرنامج الإنمائي إلى أداء دوره كاملا في البلدان التي تمر بأزمات والخارجة من الأزمات. وسيعمل البرنامج الإنمائي، في جميع أنشطته، في إطار مجالات النتائج المطلوبة وبالمشاركة الوثيقة مع أصحاب المصلحة على جميع الصعد، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أم خارجها، وعن طريق مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأكدت على أن تعزيز إطار النتائج والموارد سيتيح تحسين التخطيط والإبلاغ.

٢٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٧/٢٠١٣ بشأن خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

## ثالثا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٢١ - في بيانها الافتتاحي، تناولت مديرة البرنامج أيضا مواضيع تدرج تحت البند ٣ من الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/42)، والاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2013/43، و Corr.1) والمعلومات التفصيلية المتعلقة بالاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2013/43/Add.1).

٢٢ - وأحاطت مديرة البرنامج المجلس علما بالميزانية المتكاملة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي عرضت في شكل منسق مع ميزانيات صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وأوضحت أن موازنة الميزانية المتكاملة لأربع سنوات مع الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يعد تسليمًا بالروابط القائمة بين النتائج الإنمائية والمؤسسية على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية، والاحتياجات من الموارد المرتبطة بها.

٢٣ - وفيما يتصل بالموارد، أشارت مديرة البرنامج إلى أن اقتراحات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتضمن قاعدة لموارد البرمجة السنوية ستزيد من ٥٤٠ مليون دولار سنويا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى ٦٠٠ مليون دولار سنويا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، نظرا إلى الزيادة المتوقعة في الدخل وحدوث انخفاض ذي شأن في عنصر الميزانية المؤسسي، الذي يعزى جزئيا إلى السياسة الجديدة لاسترداد التكاليف. ونتيجة لذلك، سيكون بمقدور البرنامج الإنمائي أن يخصص نصيبا أكبر من الموارد العادية لتحقيق نتائج التنمية. وإضافة إلى حماية البند الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية ودعم نظام المنسقين المقيمين، على النحو الذي اعتمده المجلس بالفعل، اقترح البرنامج الإنمائي حماية البند ٣ أيضا من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، ومكتب تقرير التنمية البشرية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أي خفض في قاعدة الموارد الأساسية للبرامج دون ٥٤٠ مليون دولار. واقترح البرنامج الإنمائي أيضا بندا برنامجيا جديدا لصندوق الأمم المتحدة للمشاركة الإنتاجية.

٢٤ - وإضافة إلى ذلك، أشارت مديرة البرنامج إلى استمرار الانخفاض في الموارد الأساسية لعام ٢٠١٣. وفيما يتعلق بالشفافية والمساءلة، أبرزت رأي المنظمة غير المشفوع بتحفظ

بشأن المراجعة لبياناتها المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأول مرة على الإطلاق في عام ٢٠١٢، ودورها الجديد بوصفها الجهة المستضيفة للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة وإقامة موقعها الشبكي *open.undp.org*، حيث يكشف البرنامج الإنمائي علنا التدفقات المالية والمشاريع وتقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

٢٥ - ورحّب المجلس بزيادة التناسق بين التخطيط الاستراتيجي للمنظمة ووثائق الميزنة وربطها النتائج بالموارد، ونوه بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أحرز تقدما كبيرا. وأعرب المجلس عن تقديره للجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لصيانة مخصصات الموارد للأنشطة الإنمائية مع شروعه في إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق على تكاليف الإدارة. وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لخفض حصة الأنشطة الإدارية في الميزانية العامة، وشجعوا البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز الكفاءة أثناء أداء ولايته.

٢٦ - وأعاد أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم إزاء استمرار احتلال التوازن بين التمويل الأساسي وغير الأساسي، وحثوا جميع البلدان على الوفاء بالتزامات المالية وشجعوا البلدان التي يوسعها تقديم مساهمات إضافية إلى الموارد العادية (الأساسية) على أن تفعل ذلك. وأشاروا إلى أن الموارد غير المستقرة وقدرها كبيرا من الأموال المخصصة قد يجعل من الصعب بلوغ الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية. وذكروا أنهم يتطلعون إلى استمرار الحوار في عام ٢٠١٤ من أجل العمل صوب تمويل قابل للتنبؤ ومستدام. وشددوا أيضا على أهمية السلامة المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وهو هيئة فاعلة رئيسية في مجال مساعدة البلدان الأقل نموا.

٢٧ - ورحّب عدد من الوفود بزيادة مساهمة الموارد غير الأساسية في الميزانية المؤسسية عقب اتخاذ المجلس المقرر ٩/٢٠١٣ بشأن تنسيق منهجية ومعدل استرداد التكاليف. وقالوا إنهم يتطلعون إلى استعراض التنفيذ الفعلي للمنهجية المنقحة لاسترداد التكاليف، مع أي توصيات ذات صلة، في الدورة السنوية لعام ٢٠١٦، حسبما طلب في المقرر ٩/٢٠١٣.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتزامات البلدان حيال مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية، نصحت قلة من الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باتخاذ موقف أكثر حزما إذا ما استمرت أوجه القصور.

٢٩ - وأبلغت الوفود البرنامج الإنمائي، إذ لاحظت أن الموارد المخصصة لنتائج التنمية هي إرشادية فحسب، بأن يواصل مواءمة الموارد مع نتائج الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ونظرا إلى عدم اليقين الذي يتولد نتيجة للأزمة المالية الجارية، أوصت

الوفود بأن يترقب البرنامج الإنمائي استعراض منتصف المدة من أجل تعديل التقديرات والمبالغ المخصصة للتمويل في الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وذكر بعض الأعضاء أنهم في حين يشعرون بالارتياح إزاء بنود الميزانية المخصصة للمساواة بين الجنسين، فإنهم يعربون عن القلق لأن المبالغ المقترح تخصيصها لنوع الجنس في النتيجة ٤ يمكن أن تكون أقل من الحجم الذي يتطلب تحقيق الغايات المستهدفة والوفاء باحتياجات الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات. وأعلنوا أنهم يتوقعون من البرنامج الإنمائي أن يتابع عن كثب موارد الجنسين المخصصة لمجالات نتائج أخرى.

٣٠ - وذكرت الوفود أنها تعتقد أيضا أن الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كان يمكن أن توفر مزيدا من الإيضاح بشأن تخصيص الموارد لمختلف بنود الميزانية، على سبيل المثال للعناصر المرتبطة بالبرامج. على أنها رحبت بالمعلومات الإضافية التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإضافة إلى المرفق الأول. وشددت الوفود على الحاجة إلى الحفاظ على مستويات كافية من الموارد لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب الأخلاقيات ومكتب التقييم، وأعلنت أنها تتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات مع البرنامج الإنمائي حول الاستعراض الهيكلي.

٣١ - وردا على ذلك، أكدت مديرة البرنامج على أن البرنامج الإنمائي حريص على الاستجابة لطلبات المجلس بصورة كاملة وفي الوقت المناسب، ومن ثم فإنها تقترح أن تكون طلبات المجلس للمعلومات مفصلة ودقيقة. وأضافت أنه كما يكون استعراض منتصف المدة مفيدا في تحسين الإدارة القائمة على النتائج، فإن البرنامج الإنمائي سيحري استعراض الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بالتشاور الكامل مع المجلس.

٣٢ - وختاما، شددت مديرة البرنامج على أن التمويل ما برح يمثل مسألة حيوية، لا سيما الميزانية الأساسية. وفي ضوء الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يلزم إجراء تغييرات هيكلية للبرنامج الإنمائي لضمان أن تؤدي المنظمة مهمتها في إطار ولايتها ووفقا لمواردها المتاحة. وقالت إنها والبرنامج الإنمائي يتطلعان، في أعقاب موافقة المجلس على الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، إلى العمل بصورة وثيقة مع المجلس في وضع خطة للتمويل مستقبلا.

٣٣ - واتخذ المجلس المقرر ٢٨/٢٠١٣ الذي أيد فيه الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والمقرر ٢٩/٢٠١٣ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية، ٢٠١٢. وأحاط المجلس علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/42).

## رابعاً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٣٤ - قدم مدير البرنامج المعاون، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عرضاً عاماً لمشروع البرنامج القطريين التاليين: ناميبيا (DP/DCP/NAM/2) من منطقة أفريقيا، والمكسيك (DP/DCP/MEX/2) من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما قدم أيضاً عرضاً عاماً للتمديد الأول للبرنامج القطري لتيمور - ليشتي، من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لمدة سنة واحدة، والتمديد الاستثنائي لسنة ثالثة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية (DP/2013/44). وأسهب مدير البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا؛ والدول العربية؛ وآسيا والمحيط الهادئ؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحديث عن البرامج، كل من منظوره الإقليمي.

٣٥ - وشكرت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعاونها والتزامه ودعمه لبلداتها. وأثنوا على المنظمة لنطاق البرامج القطرية وطموحها، منوهين بأنها قد وضعت بالتشاور الوثيق مع الحكومات وغيرها من الشركاء، كما أنها متسقة مع الأولويات والخطط الوطنية. وستحال التعليقات المحددة التي أدلى بها عدد من الوفود بشأن مشاريع وثائق البرامج القطرية إلى البلدان المعنية.

٣٦ - وعلق المجلس التنفيذي على مشروع وثيقتي البرنامجين القطريين لناميبيا والمكسيك؛ وأحاط علماً بالتمديد الأول للبرنامج القطري لتيمور - ليشتي لمدة سنة واحدة؛ ووافق على التمديد الاستثنائي لسنة ثالثة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية. واتخذ المجلس المقرر ٣٤/٢٠١٣ الذي قرر فيه أن يستعرض ويقر، على أساس استثنائي، مشاريع البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل كينيا في الدورة العادية الأولى عام ٢٠١٤ للمجلس التنفيذي.

٣٧ - ووفقاً للمقررين ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦، اعتمد المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، البرامج القطرية الثمانية التالية، دون عرضها أو مناقشتها، التي نوقشت في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣: بنن، وبوتان (البرنامج القطري المشترك)، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية الكونغو، وكوبا، والنيجر، ونيجيريا.

## خامساً - التقييم

٣٨ - قدم مدير مكتب التقييم، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عرضاً شفوياً للمواضيع المقترحة للتقييم الموضوعين، اللذين أدرجا في برنامج عمل مكتب التقييم لعام ٢٠١٣،



حسبما يرد في التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٢ (DP/2013/16)، واللذين يستهلان في عام ٢٠١٣ وينتهيان في عام ٢٠١٤.

٣٩ - وشكر عدد من الوفود مدير المكتب على عرضه وتشاوره الوثيق مع المجلس. ووافقوا على اقتراح مكتب التقييم بإجراء تقييمين بشأن: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني، والمساهمة العامة لتقرير التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الإنمائي سنويا. وكلاهما يعد تقييما مباشرا إلى حد معقول بالمقارنة بالخيارات الممكنة الأخرى. والتركيز على الأهداف الإنمائية للألفية اختيار صائب بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية البالغة وسيوفر دروسا مستفادة قيمة لخطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت الوفود من جديد أن التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ ينبغي أن يظل في صدارة الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وإجراء تقييم لتقارير التنمية البشرية، التي لوحظ بالفعل دقتها الفكرية وفائدتها كأداة رئيسية للمساءلة، كفيل بأن يمكن المجلس من أن يقدر تأثير السياسة العامة ومدى إسهام التقارير في رصيد المعرفة وأولويات الأوساط الإنمائية وممارستها. وسيرشد التقييم البرنامج الإنمائي إلى الارتقاء بمساهمته الفكرية في التنمية. وشجع المجلس مكتب التقييم، مشيرا إلى اقتراحه إدراج دعم البرنامج الإنمائي للتنمية المراعية لمسائل الإعاقة في خطته الاستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، اتساقا مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، على أن يتابع اقتراحه بإدراج دعم التنمية المراعية لمسائل الإعاقة كموضوع ثالث للتقييم.

٤٠ - وذكر أعضاء المجلس أنهم يترقبون برنامج العمل المتوسط الأجل لمكتب التقييم، المقرر أن يقدم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤، وأثنوا على المكتب لاتباعه مبدأ الإقرار الخارجي. وأكدوا على أن مراجعة الحسابات والتقييم لهما أهمية جوهرية ويمثلان الأداة التي يمارس بها المجلس مهام الرقابة؛ ولذا ينبغي على البرنامج الإنمائي أن يبذل كل ما يسعه من جهود لضمان أن تظل وحداته المعنية بالمراجعة والتقييم صلبة ومستقلة ومزودة بالموارد الكافية. وينبغي كذلك لاستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧، أن ينظر فيما إذا كانت الموارد التي يخصصها البرنامج الإنمائي للتقييم كافية، ولا سيما بالمقارنة بالمعايير الدولية، مثل تلك التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٤١ - واستجابة لذلك، شكر مدير مكتب التقييم، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوفود على تعليقاتها وأشار إلى أنه فيما يتعلق بإجراء تقييم لدعم البرنامج الإنمائي للتنمية المراعية لمسائل الإعاقة فإن مكتب التقييم يجريه بحيث يتسق مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧.

٤٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالعرض الشفوي المتعلق بالمواضيع المقترحة للتقييمات الموضوعية لبرنامج عمل مكتب التقييم بالبرنامج الإنمائي تمثيلا مع المقرر ١٥/٢٠١٣.

#### سادسا - ترتيبات البرمجة

٤٣ - قدم المدير المعاون، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير المتعلق بتمويل الوجود المادي المتمايز (DP/2013/45).

٤٤ - وأعربت عدة وفود معا عن تقديرها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتركيزه على مسألة تمويل الوجود المادي المتمايز. وذكرت أن انخفاض مستويات التمويل، وخاصة الموارد الأساسية العادية، يرغب منظمات مثل البرنامج الإنمائي على تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة لها. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي لا يمكنه أن يتبع نهجها واحدا يناسب الجميع لتمويل وجوده المادي نظرا إلى أن البلدان لها احتياجات مختلفة وتوقعات مختلفة من البرنامج الإنمائي على أساس تلك الاحتياجات. واستنادا إلى ذلك، وفي ضوء المقرر ٤/٢٠١٣، أعرب عدد من أعضاء المجلس عن تأييدهم للاقتراح المتعلق بتمويل الوجود المادي المتمايز للبرنامج الإنمائي بصيغته الواردة في الوثيقة DP/2013/45، بما في ذلك الاقتراح بتمويل وظيفة المنسق المقيم والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي، شريطة أن تكون نفقات البرامج القطرية أكثر من ١٢ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٤٥ - وذكر ممثلو مجموعة أخرى البلدان أنهم بينما يوافقون على أن لكل بلد تحدياته وأولوياته فإنهم يشددون على مبدأ الوجود العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية. وفيما يتعلق بالمعايير المقترحة بشأن الحفاظ على وجود البرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل، لا سيما البلدان التي يكون فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لمدة أربع سنوات أعلى من ٦٦٠ دولار، أعربت تلك الوفود عن شواغلها إزاء جعل دعم البرنامج الإنمائي مرهونا بوفاء البلد (أو عدم وفائه) بالتزاماته القانونية والمالية، حيث أن هذا يضع البلدان المتوسطة الدخل في وضع غير موات لأنها متخلفة عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية. وذكرت الوفود أنها تخشى أن يخاطر البرنامج الإنمائي، باتباعه ذلك النهج، بإغلاق مكاتبه القطرية في بعض البلدان المتوسطة الدخل. وفي حين أنها توافق على أن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يعطي الأولوية في موارد الأساسية لأشد بلدان البرنامج احتياجا، فإنها تشجع البرنامج الإنمائي على أن يسمح لبلدان البرنامج المدينة، فيما يتعلق بمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية، بإعادة التفاوض على الديون بأن تعد بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي خطط طوارئ لسداد التكاليف في حدود أطر زمنية معقولة.

٤٦ - وردا على ذلك، شكرت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفود وأكدت لها أن ترتيبات البرنامج الإنمائي لتمويل وجوده المادي سوف تستمر دون تغيير في البلدان المتوسطة الدخل التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لمدة أربع سنوات عن حد يبلغ ٦٦٠ دولار، فضلا عن البلدان المنخفضة الدخل. وفيما يتعلق بمسألة إمكانية التنبؤ وعدم اليقين الذي يمكن أن يثيره الاقتراح للبلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن الحد المقرر، أشارت إلى أن البرنامج الإنمائي قد اقترح فترة انتقالية لمدة سنتين. وأكدت للمجلس أن البرنامج الإنمائي سيبدل كل ما يسعه من جهد كيما يضمن التوصل إلى حل لكل بلد بصدد مسألة الوجود العالمي للبرنامج الإنمائي والمدفوعات ومفاوضات الديون المتعلقة بمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية.

٤٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣٠/٢٠١٣ عن تمويل الوجود المادي المتميز.

### الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعاً - بيان المدير التنفيذي والخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧

٤٨ - أبرز المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في بيانه إلى المجلس التنفيذي (يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان)، الأهمية الحيوية للموضوعين الرئيسيين في عرضه الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الواردة في تقرير المدير التنفيذي: الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2013/12) والمرفقات والميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الواردة في تقديرات الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2013/14) والمرفق). وسوف يوجه هذان السكان أعمال المنظمة إبان الأعوام الأربعة المقبلة، كما سيساعدان صندوق الأمم المتحدة للسكان على أداء ولايته.

٤٩ - وأكد المدير التنفيذي على أهمية الفترة الراهنة لا لصندوق الأمم المتحدة للسكان فحسب بل وللمجتمع الدولي أيضا. ذلك أن البلدان تقيّم المنجزات التي تحققت حتى الآن وما يتبقى اتخاذ من إجراءات للوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤. وبالمثل، فإن المجتمع الدولي يشارك مشاركة حثيثة في تقييم الانجازات التي تحققت في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المرحلة الأخيرة قبل

الموعد النهائي المحدد لها في عام ٢٠١٥، وتحديد ما ينبغي القيام به مع التعرف على التحديات الجديدة الناشئة، التي سوف يسترشد بها في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي صياغة أهداف التنمية المستدامة مستقبلا.

٥٠ - وفيما يتعلق تحديدا بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أشار إلى أن عام ٢٠١٤ سيكون عاما ذا شأن، في ضوء استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، الذي يهيئ فرصة فريدة لربط جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد أن المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قد سلمت بأن جميع مسائل المؤتمر الدولي تعد حيوية. ويشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان بنشاط في عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عن طريق مؤتمرات الاستعراض الإقليمية، التي أبدت التزاما قويا متجددا على الصعيد العالمي بإزاء جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥١ - وأضاف يقول أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقيّم، بالمثل، أعماله. وإذ يركز الصندوق على تحسين تحقيقه للنتائج، فإنه يقوم بإعادة التنظيم من أجل تلبية احتياجات عالم آخذ في التغير. وفي ضوء ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان، أكد المدير التنفيذي أن ضمان إتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للجميع وكفالة قدرة النساء والشباب على ممارسة حقهم في اتخاذ خيارات مستنيرة أمر لا غنى عنه في تحقيق تنمية منصفة ومستدامة. وأوضح أن "الهدف المحدد" في محور الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي أن يوضع في صدارة جدول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لأن الحد من الوفيات النفاسية وتحقيق إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية (الغايان ٥ (أ) و ٥ (ب) من الأهداف الإنمائية للألفية)، على الرغم من التقدم المحرز بشأن الوفيات النفاسية، أبعد ما يكون عن التحقيق ولا ينتظر بلوغه قبل عام ٢٠١٥. وأعلن أنه يناشد أعضاء المجلس أن يكتفوا جهودهم لمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان على أداء ولايته وضمن أن تتجلى روح جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بصورة بارزة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٢ - وانتقل المدير التنفيذي إلى تناول الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فشكر أعضاء المجلس على التزامهم وإرشادهم وعملهم البناء من أجل صقل الاستراتيجية والميزانية المتكاملة ووضعها في صيغتهما النهائية. وقال إن الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وضعت خريطة طريق لصندوق الأمم المتحدة للسكان كي يصبح أكثر تركيزا وسعيا إلى تحقيق النتائج وخضوعا للمساءلة واتساما

بالمرونة، مما يمكنه من الاستجابة على نحو أكثر كفاءة وفعالية للفرص والتحديات الناشئة والاحتياجات المتغيرة. ولاحظ أن صندوق الأمم المتحدة للسكان، في وضعه الخطة الاستراتيجية، اتبع نهجا طموحا، حيث نظر بطريقة أشمل في كيفية أداء المنظمة لمهامها، وحدد المجالات التي يمكن تحسينها، بما في ذلك الحاجة إلى الموازنة الكاملة بين نموذج الأعمال وترتيبات التمويل وبين الاتجاه الاستراتيجي الجديد للهدف المحدد، وتحديد وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان في بيئة سريعة التغير.

٥٣ - ولذا فإن الخطة الاستراتيجية الجديدة تدل على حدوث تغييرات. وشدد المدير التنفيذي على أن عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان سيختلف في مختلف الأوضاع، وسيكيف نهجه وفق السياق الوطني والاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني - دون استحداث سياسة للتدرج أو معايير للأهلية. وأكد أن الوجود المادي للمنظمة لن يتغير بل سيظل قائما دون تغيير في أنحاء العالم. وسوف يضع صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا تركيزا أشد على الجبهة الإنسانية، ولا سيما التخطيط لإجراءات التأهب، وتعميم العمل الإنساني في المجالات الرئيسية لبرامجه الإنمائية. وسيعزز الصندوق قدرات مكاتبه الإقليمية على مساعدة المكاتب القطرية في ضمان أن تفضي مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى تبادل المعارف على نحو مجد. وأكد المدير التنفيذي للوفود أن الصندوق سيواصل السعي إلى إقامة شراكات إبداعية والانخراط فيها مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة من جميع القطاعات، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة، بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز نهج توحيد الأداء. وختاما، ناشد أعضاء المجلس أن يواصلوا دعم الصندوق ماليا ويعملوا على ضمان قدرته على إنجاز ولايته الفريدة المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٤ - وشدد أعضاء المجلس على التزامهم حيال صندوق الأمم المتحدة للسكان فأعربوا عن ثقتهم في أن الصندوق، في ظل قيادة المدير التنفيذي، سيبلغ الغايات التي حددها في الخطة الاستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وسلمت الوفود بالتحديات التي تواجه وضع الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة، فأثنت على صندوق الأمم المتحدة للسكان وموظفيه لما يبذلونه من جهود دؤوبة. وأعربت الوفود عن ارتياحها بوجه خاص لعملية التشاور النشط البناء مع أعضاء المجلس التي يمارسها صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحسين الخطة والميزانية ووضعها في صيغتهما النهائية. وركزت على أهمية الخطة الاستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتنفيذها في سياق التقييم الدولي للأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٥ - وأشاد أعضاء المجلس بالعمل الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في عرض رؤية للنساء والشباب والسعي إلى توفير الصحة الجنسية والإنجابية وإعمال الحقوق الإنجابية، بما في ذلك جهوده الرامية إلى القضاء على العنف القائم على نوع الجنس. ومع تسليمهم بالتقدم المحرز فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإنهم أشاروا إلى أن كثيرا من التحديات ما برح قائما. وحثوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على بذل كل الجهود الممكنة لضمان أن تدرج مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بصورة بارزة في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدوا على الحاجة إلى اتباع نهج منظم شامل ومتكامل حيال تنفيذ الخطة الاستراتيجية وصكوك البرمجة على الصعيد الوطني، مع مراعاة النتائج والاستنتاجات الواردة في الدراسة الاستقصائية العالمية لاستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤.

٥٦ - وأقر أعضاء المجلس بأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وميزانيتها المتكاملة، القائمتين على أساس الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات ونهج يقوم على حقوق الإنسان، لهما اتجاه استراتيجي واضح، مما يجعل صندوق الأمم المتحدة للسكان أكثر تركيزا وفعالية واستنادا إلى النتائج، ويوطد قدرته على المساهمة في التعجيل بإحراز تقدم في جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والغاية ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالوفيات النفاسية والصحة الإنجابية، التي تشكل محور أعماله. على أن أعضاء المجلس أعربوا عن شواغلهم إزاء عجز المجتمع الدولي عن تحقيق تقدم كاف بشأن الغاية ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي يؤثر في أفريقيا بوجه خاص. وأشاروا إلى استمرار التحديات التي تجابه بلوغ هذا الهدف، بما فيها الافتقار إلى الموظفين المهرة على الصعيدين القطري والمحلي. وأعربت بعض الوفود عن رغبتها في أن ترى احتياجات أكثر الفئات تهميشا وضعفا تعالج على نحو أكثر وضوحا، في الوقت الذي أثنت فيه على صندوق الأمم المتحدة للسكان لتركيزه في الخطة الاستراتيجية على تلك الفئات.

٥٧ - وأبدت الوفود ارتياحها لنظريات التغيير القائمة على مستوى النتائج، ونموذج الأعمال، وترتيبات التمويل، والتركز في إطار النتائج المتكاملة على الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك المؤشرات المحددة للرصد والإبلاغ، التي أعربوا عن اعتقادهم بأنها توفر أساسا صلبا للإبلاغ عن النتائج. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى محاولة الربط بين النتائج والموارد، حثت الوفود على مواصلة صقل المؤشرات وأبرزت أهمية عملية استعراض منتصف المدة لضمان تعميم مراعاة الدروس المستفادة والتحسينات المتحققة في التخطيط والبرمجة مستقبلا. وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة تعزيز تركيزه على

تقييم المخاطر، وأشارت إلى الصقل المعتمزم لنظريات التغير بوصفه فرصة للتمييز بين أنواع المخاطر. وأعربت الوفود عن سرورها لأن سياسة التقييم الجديدة توفر لصندوق الأمم المتحدة للسكان أدوات لقياس الأثر، ورحبت بالجهود المبذولة لتوظيف مدير جديد لمكتب التقييم يكون مسؤولاً بصورة مستقلة أمام المجلس. كما ركزت على أهمية التنسيق فيما بين الوكالات من أجل الفعالية التنظيمية، وأكدت أن استمرار الاضطلاع بعملية إصلاح الأمم المتحدة واتباع نهج توحيد الأداء سيؤدي إلى تحسين فعالية الصندوق وكفاءته وإنجازاته.

٥٨ - وأكدت الوفود، في تشديدها على مبدأ الشمول وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، تأييدها الكامل للوجود المادي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جميع بلدان البرنامج، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل. ورحبت بالنهج المتميز إزاء المشاركة على الصعيد القطري القائمة على أساس الاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني، التي تستفيد من الموارد المحدودة وتتواءم مع الجهود الرامية إلى تركيز الأنشطة على المزايا النسبية للمنظمة. على أن بعض الوفود أعربت عن تخوفها من أن اتباع نهج متميز يمكن أن يعوق صندوق الأمم المتحدة للسكان عن العمل في مجالات حيوية معينة وفي بلدان معينة. وحثت بعض الوفود الصندوق على ضمان وجوده المادي وأنشطة برامجه في جميع الظروف، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل وبلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط. وشددت وفود أخرى، في الوقت الذي أبدت فيه موافقتها على أن النهج المتميز ينبغي أن يكون الإطار الأساسي لتوجيه البرامج، على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي أن يولي الأولوية لأشد البلدان احتياجاً.

٥٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي والإقليمي، أعربت الوفود عن تقديرها للعمل الشاق الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان في معالجة القضايا المطروحة، وجعل البرنامج متوافقاً مع النتائج وإطار الموارد، ووضع خطط تكفل تعزيز مهمة الرقابة. غير أن الوفود أعربت عن تخوفها من أن بعض الأنشطة المقترحة يمكن أن تكون غير فعالة إذا لم ترتبط بنتائج محددة للخطة الاستراتيجية. وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على الإسراع بتصنيف التكاليف المرتبطة بالبرنامج تصنيفاً دقيقاً، يتمشى مع فئات تصنيف التكاليف المنسقة الجديدة، قبل إجراء استعراض منتصف المدة. ورحبوا باقتراح الإدارة بأن تقدم تقريرا سنويا إلى المجلس، مؤكداً الحاجة إلى رقابة المجلس الفعالة، وتطلعهم إلى إجراء مشاورات لزيادة صقل ذلك النهج.

٦٠ - وأثنت عدة وفود، لا سيما من البلدان النامية، على صندوق الأمم المتحدة للسكان لإدراجه في الخطة الاستراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي اعتبروه عنصراً مكملاً للتعاون التقليدي. وأشاروا إلى أن هذه الأنشطة ينبغي أن تقترن

بآليات تمويل إبداعية، من بينها أنظمة التمويل المشترك للقطاع الخاص. وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتشجيع ترتيبات التمويل المشترك الثلاثي، طبقاً لظروف وقدرات كل بلد، وبمساعدة البلدان النامية على تعبئة الموارد من مصادر أخرى محلية ودولية، بما في ذلك القطاع الخاص. وأضاف ذلك الوفد قائلاً إنه يجوز تخطيط شراكات القطاع الخاص مع الصندوق مع السلطات الوطنية، لضمان اتساقها مع السياسات والاحتياجات على الصعيد الوطني. وأعلنت الوفود أنها لا تحبذ الإشارة في الخطة الاستراتيجية إلى الآليات غير المتعددة الأطراف، مثل إعلان باريس بشأن فعالية المعونات.

٦١ - كما أثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان على عمله الجسور في حالات النزاع. وأعربوا عن ترحيبهم بالمدير الجديد لفرع الاستجابة الإنسانية بالصندوق، وتقديرهم لجهود الصندوق في تعميم مراعاة العمل الإنساني في سائر أرجاء المنظمة لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة، لا سيما المشردين. وأكدوا أن الدور القيادي للصندوق له أهمية بالغة في توفير إمكانية حصول النساء والفتيات على خدمات ولوازم الصحة الجنسية والإنتاجية في حالات الأزمات. وأيدوا تشكيل مجموعة داخلية معنية بالقضايا الإنسانية كسبيل لتعزيز القيادة المشتركة للمنظمة في مجال العنف القائم على نوع الجنس، وأبدوا رغبتهم في مناقشة الخطوات التي يمكن للصندوق اتخاذها استجابة للدعوة إلى العمل بصدد العنف ضد النساء والفتيات في حالات الطوارئ، في الاجتماع المقرر عقده في لندن في عام ٢٠١٣.

٦٢ - وردا على ذلك، شكر المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أعضاء المجلس على استمرار التزامهم القوي بالصندوق وأعاد تأكيد أن موافقة المجلس على الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والميزانية المتكاملة، ستوفر للصندوق الأدوات التي تمكنه من أن يكون أكثر مرونة وفعالية وشفافية، ومن ثم أكثر قدرة على مساعدة النساء والفتيات والأطفال في العالم. وأضاف أن الصندوق يتطلع إلى تنفيذ الخطة بالتعاون الوثيق مع أعضاء المجلس. وأشار إلى ضيق المهلة المحددة بعام ٢٠١٥، فأكد أهمية التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتركيز على استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يحدد الثغرات والعمل غير المنجز، مما يفيد المناقشات حول خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٣ - وشكر المدير التنفيذي المجلس لإعادة تأكيده أن الهدف المحدد يتمثل في اتجاه الصندوق الاستراتيجي، المركز على الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب. واستجابة لما أعرب عنه من شواغل للتخلف في بلوغ الغاية من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الوفيات النفاسية، وأكد المدير التنفيذي للوفود أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل على نحو وثيق مع الشركاء للتعجيل بالتقدم قبل الموعد النهائي المحدد له عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق



بمسألة الوجود المادي، أعاد تأكيد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يعتزم إغلاق المكاتب القطرية أو الإقليمية في أي بلد من بلدان البرنامج، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، ولن يقصر نطاقه على الدعوة والعمل المتعلق بالسياسات. وسيواصل الصندوق الاستجابة لأولويات البلدان المستفيدة من البرنامج، وفقا لمبدأ الشمول. ويكفل نموذج الأعمال ونظام تخفيض الموارد المتصل به اتخاذ الصندوق نهجا متميزا يتمشى مع احتياجات البلدان في البرنامج، ويمكنه بصورة أفضل من الاستجابة لاحتياجات أقل البلدان نموا. وذكر أن الصندوق يواصل أيضا تقديم الدعم الكامل لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٦٤ - وفيما يتعلق بموضوع تقاسم بلدان البرنامج للتكاليف، أعرب عدد من الوفود عن خشيتهم من أن يخلق هذا الاقتراح عبئا غير ضروري على البلدان النامية يتجاوز أحكام الاتفاقات الأساسية الموحدة، وقد يعوق البلدان النامية عن المشاركة على نحو كامل في المبادرات بين بلدان الجنوب. وطالبت هذه الوفود باستبعاد هذا الاقتراح من القرار المتعلق بالخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة، واعتماده دون الآلية المقترحة لتقاسم التكاليف. ونوه المدير التنفيذي، فيما يتعلق بمسألة تقاسم التكاليف على الصعيد القطري، بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتبع توجيهات المجلس التنفيذي.

٦٥ - أما بشأن البرنامج العالمي والإقليمي، فقد شكر المدير التنفيذي أعضاء المجلس على إرشادهم، بما في ذلك توجيهاتهم المحددة بشأن الحوكمة والرقابة، وأكد لهم أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعالج تلك المسائل. وأكد أن المسألة ما تزال تشكل جوهر تعامل الصندوق مع المجلس وسمه محورية لذلك التعامل. وأما بشأن إدارة المخاطر، فقد أكد لأعضاء المجلس أن الصندوق لديه بالفعل خطة لتنفيذ سياسته لإدارة المخاطر المركزية التي تعطي الأولوية للمخاطر القائمة على أساس تقييم الأثر والاتجاه، وتعزز نظم الموارد البشرية للحصول على موظفين أكثر معرفة ومهارة.

٦٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣١/٢٠١٣ عن تقرير المدير التنفيذي: الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

## ثامنا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

تقديرات الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧

٦٧ - عرض المدير التنفيذي أيضا في بيانه الافتتاحي تقديرات الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2013/14)، والمرفق)، وأوضح أن الميزانية متوافقة مع ميزانيات برامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وكفل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بربطه الموارد بالنتائج، أن يكون هناك اتساق تام بين نموذج الأعمال وترتيبات التمويل وبين الاتجاه الاستراتيجي الجديد للهدف المحدد. وأكد أن الميزانية المتكاملة تتوافق لذلك توافقا تاما مع الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٦٨ - وتمشيا مع التقديرات الواردة في الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ذكر المدير التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل توجيه أغلبية موارده إلى الأنشطة الإنمائية، بينما يخفض نسبة الموارد المخصصة لخدمات الإدارة. ونوه بأن اقتراح الميزانية المتكاملة يقوم على أساس الإسقاطات المتعلقة بالإيرادات التي تعكس نمو الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية) كليهما، مع تحول ملحوظ صوب المساهمات غير الأساسية. وأشار إلى الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات فأكد اعتماده أن يسعى إلى زيادة المساهمات القابلة للتنبؤ في الموارد الأساسية للصندوق.

٦٩ - وأضاف أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعمل على ضمان أن يجري توزيع موارده وفقا لرؤية واتجاه الخطة الاستراتيجية والهدف المحدد. ويتضمن إطار الميزانية المجموعة الكاملة من النتائج والموارد، بما فيها النتائج الإنمائية ونواتج الكفاءة والفعالية التنظيمية - فيقدم بذلك صورة متكاملة لجميع موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان وكيفية ارتباطها بنتائج الخطة الاستراتيجية ونواتجها. وعلى صعيد التنمية، استثمر الصندوق أكبر حصة من موارده في تحسين توفر واستخدام خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة التي تفي بمعايير الرعاية الجيدة والمساواة في إمكانية الحصول عليها. وفي مجال الفعالية والكفاءة التنظيمية، يعزز الصندوق الرصد والتقييم القائمين على أساس النتائج، وإدارة الموارد البشرية، والرقابة المالية والإدارية. وعلى الصعيد الميداني، يعمل الصندوق على تعزيز القيادة، بما في ذلك الرقابة الإدارية والمالية، والرقابة على البرامج وتنسيقها. والصندوق حريص على تعزيز تكنولوجيا المعلومات لديه، وتحليل الأعمال التجارية والاتصالات لدعم إنجاز البرامج. وأشار المدير التنفيذي إلى أن جميع استثمارات الصندوق مركزة في الميدان أساسا.

٧٠ - وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد عمل جاهدا لتحقيق التوازن في عنصر الميزانية المؤسسي، وجعل الميزانية المقترحة قائمة على نمو حقيقي صفري بالتنسيق بين التكاليف والكفاءات والوفورات، على النحو الذي سلمت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأكد أن الصندوق ملتزم بأداء نصيبه العادل من الأنشطة المشتركة، بما في ذلك المساهمة في نظام المنسقين المقيمين. وذكر أن الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تنطوي أيضا على السياسة الجديدة لاسترداد التكاليف التي وافق عليها المجلس في مقرره ٩/٢٠١٣، والتي لها دور حاسم في الحيلولة دون التمويل التناقلي بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، على النحو المقرر في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

٧١ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للعمل الدؤوب للمدير التنفيذي، والالتزام بالجهود المشتركة بين الوكالات والتقدم المحرز في عملية إصلاح الميزانية المشتركة. كما أعربوا عن سرورهم للجهود المبذولة لجعل المجلس يحيط إحاطة أفضل بالكيفية التي تعتمز المنظمات أن تستخدم بها الموارد المتاحة لها. وأعربت الوفود عن اعتقادها بأن "قيمة المعلومات" عن الميزانية المتكاملة بالغة الجودة، ورحبت بالأنباء التي أفادت أن من المتوقع أن يزيد مجموع الإيرادات زيادة كبيرة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧٢ - كما أعربوا عن ارتياحهم لمعرفة أن الميزانية المؤسسية، بما فيها التكاليف الإدارية المتكررة، كحصة من مجموع استخدام الموارد، من المتوقع أن تنخفض وبذلك تزيد مشاركة مجموع الموارد المتاحة في أنشطة البرنامج. وأبدوا حرصهم على تفهم الأسباب الكامنة وراء تلك الوفورات، بما في ذلك الوفورات التي تحققت بفضل عمليات الإصلاح في الأمم المتحدة. وأعرب عدد من الوفود عن استعدادهم لمواصلة الإسهام في الموارد العادية (الأساسية) على مستوى مرتفع. غير أنهم ذكروا أنهم ما يرحوا يشعرون بالقلق إزاء اتجاه الانخفاض في الموارد الأساسية، وأشاروا إلى الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، فحثوا جميع الدول الأعضاء التي تؤيد جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على النظر في تقديم أو زيادة مساهماتهم الأساسية، التي حثوا الصندوق على أن يعطيها الأولوية في أنشطة البرمجة.

٧٣ - ورحبت الوفود بتحسين التركيز على النتائج، وتعزيز الروابط مع نتائج الخطة الاستراتيجية وتنسيق النهجية، بما في ذلك تصنيف التكاليف، والمخصصات واسترداد التكاليف. وأعربت بعض الوفود عن رغبتها في أن ترى توزيعا سنويا لخطة الموارد المتكاملة، واعتقادها بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان بوسعه أن يفعل المزيد في سبيل تعزيز الميزانية كأداة لدعم تنفيذ أولويات الخطة الاستراتيجية. وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة

للسكان على الإفادة من استعراض منتصف المدة للتعرف على التحديات المتبقية من أجل توطيد الميزنة القائمة على النتائج وتقييم ما إذا كانت منهجية استرداد التكاليف المستخدمة تفي بتوقعات الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لاسترداد التكاليف بصورة كاملة. على أنهم تساءلوا عما إذا كان استحداث صندوق الطوارئ وصندوق الفرص سيجعل من الصعب على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يزيد التجزئة على النحو المخطط.

٧٤ - وشددت الوفود على الأهمية التي توليها لاستقلال وإمكانات مهمة الرقابة على صعيد المؤسسة، فأعربت عن تقديرها لاستحداث الصندوق بندا مستقلا في الميزانية لمكتب التقييم الجديد، يشمل الزيادة المقترحة في عدد الوظائف. كما أعربت عن ترحيبها ببنو الميزانية المستقل لشعبة خدمات الرقابة، بما في ذلك الوظائف الإضافية المقترحة لمراجعة الحسابات الداخلية. وأبدت الوفود رضاها عن الدور الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة للسكان في المساعدة على التوصل إلى اتفاق فيما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تقاسم التكاليف لتنسيق الأمم المتحدة، إلى جانب إدراج الصندوق حصته في الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧٥ - واستجابة لذلك، أعرب المدير التنفيذي عن تقديره للشواغل التي أعرب عنها الكثير من الوفود إزاء استمرار التفاوت بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، وأكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيخصص الموارد في ظل الخطة الاستراتيجية الجديدة طبقاً لأولويات الخطة الاستراتيجية، وهو نهج قال إنه يأمل أن يشجع أعضاء المجلس على زيادة مساهماتهم في الموارد الأساسية والعمل على زيادة إمكانية التنبؤ. وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعكف على وضع أنظمة لتتبع الموارد مقارنة بالنتائج لزيادة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، وأنه سيعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في استخدام الميزانية المتكاملة وآلية استرداد التكاليف المنسقة، وجميع نواحي إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تقاسم التكاليف وتقسيم العمل.

٧٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣٢/٢٠١٣ عن تقديرات الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأحاط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

## تاسعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٧٧ - قدم نائب المدير التنفيذي (للبرنامج) عرضا عاما لمشروع البرنامج القطريين التاليين: ناميبيا (DP/FPA/CD/NAM/5) من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والمكسيك (DP/FPA/DEP/MEX/6) من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقدمت أيضا عرضا عاما عن التمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لدولة فلسطين (DP/FPA/DEP/2013/17) من منطقة الدول العربية. وعلق كل من المديرين الإقليميين لمنطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والدول العربية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على البرنامج في منطقتهم.

٧٨ - ووجهت الوفود الشكر إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعاونه وما يقدمه من دعم لكل بلد من بلدانهم. ونوهوا بأن البرامج القطرية وضعت بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية والشركاء الآخرين في التنمية، وأنها متسقة اتساقا جيدا مع الخطط والأولويات والأطر على الصعيد الوطني. وأكدوا أن الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان ضروري لمساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأدلت الوفود بتعليقات محددة على بعض مشاريع وثائق البرامج القطرية، ستحال إلى البلدان المعنية.

٧٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشروع وثيقتي البرنامج القطريين التاليين، وتمديد برنامج قطري واحد والتعليقات عليه: ناميبيا وفلسطين والمكسيك. وسيحيل صندوق الأمم المتحدة للسكان التعليقات إلى البلدان المعنية. واتخذ المجلس المقرر ٣٤/٢٠١٣، الذي قرر فيه أن يستعرض ويقر، على أساس استثنائي، مشروع وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان للبرنامج القطري لكينيا، في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي عام ٢٠١٤.

٨٠ - ووفقا للمقرر ٣٦/٢٠٠٦، اعتمد المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، البرامج القطرية السبعة التالية، دون عرضها أو مناقشتها، التي نوقشت من قبل في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣: بنن، وبوتان (البرنامج القطري المشترك)، وتوغو، وجمهورية الكونغو، وكوبا، والنيجر، ونيجيريا. واستجابة لطلب قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان وعقب المشاورات التي أجريت بعد الدورة مع الممثلين الإقليميين للمجلس التنفيذي، أكد مكتب المجلس التنفيذي، في مراسلة رسمية مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الاتفاق بين أعضاء المجلس على تمديد ثالث للبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للجمهورية العربية السورية، على أساس استثنائي، لعام ٢٠١٤.

## الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

### عاشرا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٨١ - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (DP/OPS/2013/6)، والمرفقات)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ واستعراض الاحتياطي التشغيلي للمكتب (DP/OPS/2013/7) واستعراض الاحتياطي التشغيلي للمكتب (DP/OPS/2013/CRP.1). وعرض نائب المدير التنفيذي للمكتب التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ (DP/OPS/2013/8).

٨٢ - وأبرز المدير التنفيذي في بيانه أن تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تبين الكيفية التي سينفذ بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خطته الاستراتيجية المعتمدة حديثا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويستثمر في مجالات العمل الأساسية، ويشدد مراقبة التكاليف، ويحمي استقراره وقدرته في المجال المالي - وهي شروط أساسية لمنظمة قائمة على التمويل الذاتي. وأكد أن التركيز أمر ضروري وأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد بدأ العمل فعلا في توطيد المعرفة والخبرة في المجالات التي يحظى فيها بالمزايا النسبية: إدارة المشاريع، والهياكل الأساسية والمشتريات. ويسهم المكتب، عن طريق تبادل معارفه وخبراته مع الشركاء والعملاء، في بناء قدرات الحكومات والمجتمعات المحلية على إنشاء وإدارة هياكلها الأساسية المستدامة، ومن ثم تصبح أكثر فائدة للأمم المتحدة وشركائها.

٨٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، مُنح المكتب شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، التي جاءت في أعقاب إقامة المكتب لنظام لإدارة البيئة يتيح لمديري المشاريع النظر في العوامل البيئية منذ المراحل الأولى للمشاريع. ويعمل المكتب على نشر هذا النظام في سائر أنحاء العالم. وبالمثل، مُنح المكتب، في مجال إدارة المشاريع، أربع شهادات في أوائل عام ٢٠١٣ لامتيازته في خدمات الاستشارة والتدريب؛ وشجعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المكتب في تقريرها عن تقديرات ميزانية المكتب، على اقتسام خبراته وأفضل ممارساته.

٨٤ - وأكد المدير التنفيذي لأعضاء المجلس أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيواصل إدارة التكاليف بإحكام وجعلها أكثر شفافية، وخاصة باقتطاعها من المشاريع التي نفذها. وتوازي تقديرات الميزانية لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ انخفاضا فعليا بنسبة ٦ في المائة في

إدارة الموارد بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة. وقال المدير التنفيذي إن المكتب ملتزم بالحفاظ على المرونة في الاستثمار والاستجابة بسرعة للمطالب والاحتياجات الجديدة، وللحد من الإنفاق وتعديل هيكله حسب الحاجة. وخلال الأعوام السبعة الماضية، أعاد المكتب بناء احتياطياته التشغيلية، وثابر على وضع سجلات سليمة لمراجعة الحسابات واستعاد ثقة المجلس. ويكفل هذا الاستقرار وتلك القوة في المجال المالي قدرة المكتب على تقديم الخدمات الرفيعة المستوى التي يطلبها شركاؤه.

٨٥ - وذكر المدير التنفيذي أن المكتب يستهدف، في فترة السنتين المقبلة، أن يحقق إيرادات صافية صفرية، مع توقع أن يظل الاحتياطي التشغيلي أعلى من الحد الأدنى المطلوب - وهو عنصر ضروري في استراتيجيته لإدارة المخاطر. وعقب إجراء استعراض لاحتياطيه التشغيلي، تمشيا مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اقترح المكتب أن يكون الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي الواجب توافره للمكتب مساويا لأربعة أشهر من متوسط مصروفات السنوات الثلاث السابقة من ميزانية الإدارة، التي اعتمدها بالفعل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وختاما، أكد على أن تقديرات ميزانية فترة السنتين، ٢٠١٤-٢٠١٥، تهيئ طريقا صليدا للتقدم، وأداة قوية تمكن المكتب من أن ينفذ خطته الاستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تنفيذا كاملا.

٨٦ - وأثنى أعضاء المجلس على المدير التنفيذي لدوره القيادي. وأشاروا إلى أن الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي اعتمدها المجلس تنطوي على رؤية استراتيجية قوية وتركيز منشود على الاستدامة وبناء قدرات وطنية تتسق مع الاحتياجات والنهج المحددة على الصعيد الوطني. وأعربوا عن سرورهم لأن تقديرات الميزانية تعكس الصلاحية التي تؤكد أن نموذج الأعمال في المنظمة يتمتع بها، والانخفاض في التكاليف الإدارية، وذلك بفضل زيادة الكفاءة والفعالية. وأعربوا عن تقديرهم لامثال المكتب لمبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف، اتساقا مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، والجهود المبذولة لخفض معدلات استرداد التكاليف إلى الحد الأدنى. كما أبدوا ارتياحهم لنهج الميزانية المتوائمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٨٧ - وأشادت عدة وفود بتأييد المكتب القوي للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وحثت الصناديق والبرامج الأخرى على أن تحذوا حذوه، وشجعت الموردين على الانضمام إلى الاتفاق العالمي. وهنأت هذه الوفود المكتب على حصوله على جائزة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وهي أشهر المقاييس في الإدارة البيئية. وأثنت على فريق الممارسات المتعلقة بالهياكل الأساسية التابع للمكتب لوضعه نظاما للإدارة البيئية من أجل مساعدة

مديري المشاريع على قياس تأثيرها في البيئة. وأعربت الوفود عن سرورها أيضا لعلمها بحدوث زيادة في عمليات الشراء في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، التي أضحت تمثل ٦٢ في المائة من مجموع مشتريات الأمم المتحدة. كما أثنت على المكتب لامثاله لأعلى معايير الشراء الدولية، بما في ذلك ضمان تقييد الموردين بالشروط المتعلقة بالمناجم، وعمل الأطفال، والاستغلال الجنسي وحقوق العمال. كما سرّهم أن يلاحظوا أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد ساعد على تحسين خضوع المكتب للمساءلة، وأيدوا توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالاستفادة من النتائج الإيجابية المترتبة على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٨٨ - وسلم وفد آخر بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لم يحقق نتائج طيبة فحسب، بل ارتقى أيضا بالكفاءة والفعالية في مجال الإدارة المؤسسية وإدارة المشاريع. وهناك توقعات كبيرة أن يستخدم المكتب الأموال المحرزة من الاحتياطي التشغيلي في تعزيز الاستثمار في التطوير الإبداعي للمنظمة. وأثنى الوفد على المكتب لوضعه خطة طموحة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ورحب بالجهود التي يبذلها المكتب لضمان تحقيق التوازن بين الجنسين في القوة العاملة، بينما لاحظ أنه ما زالت هناك حاجة إلى إحراز التقدم في الفئة الفنية. ونظرا إلى أن المكتب له دور خاص يؤديه في جبهة توحيد الأداء بوصفه المنظمة الرائدة في أنشطة الشراء المشتركة، فقد حث الوفد الصناديق والبرامج الأخرى على العمل مع المكتب من أجل إيجاد أوجه التآزر والإفادة من خدمات الشراء التي يقدمها المكتب.

٨٩ - ووجه المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشكر للوفود على تشجيعهم وأكد للمجلس أن تقييمه الإيجابي لعمل المكتب يجعل المنظمة أكثر التزاما بالوفاء بولايتها.

٩٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣٣/٢٠١٣ عن تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

## الجزء المشترك

### حادي عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٩١ - أدلى مدير مكتب دعم المشتريات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس فرع خدمات المشتريات في صندوق الأمم المتحدة للسكان ببيان مشترك باسم المنظمات الثلاث بشأن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم



المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP-FPA-OPS/2013/1)، على النحو المطلوب في مقرر المجلس ٢٠١٢/٢٥.

٩٢ - وأعرب أعضاء المجلس عن موافقتهم على ما اتخذته المنظمات الثلاث من اتجاه عام وإجراءات مشتركة لتحسين وتنسيق مهام الشراء التي يقومون بها. وأعربوا عن اعتقادهم بأن جهودهم الجماعية تمثل تحركا إيجابيا يكفل تحقيق الكفاءة والفعالية بقدر أكبر، ويفضي إلى تحسين إنجاز النتائج.

٩٣ - وركز اثنان من الوفود تعليقا على أربع مسائل. أولا، طلبا إيضاحا عن إمكانية إجراء تقييم مشترك لإمكانات عملية الشراء المشتركة، مماثل لذاك الذي أجري في عام ٢٠٠٤. وثانيا، أعربا عن رغبتهما في معرفة المزيد عن أعمال المنظمات بصدد الإطار الموحد لجزءات البائعين، بما في ذلك ما استجد من معلومات عما إذا كان من الضروري تنقيح المبادئ التوجيهية لمكافحة الغش والفساد. وثالثا، شجعا المنظمات على إبلاغ المجلس بأنشطة الشراء المشتركة في قطاع الصحة، من حيث تحقيق أوجه الكفاءة في التكلفة ومعالجة القضايا البيئية. ورابعا، حث الوفدان إن المنظمات على البحث في أمثلة إيجابية لعمليات الشراء المشتركة على الصعيد القطري، إلى جانب الممارسات المثلى الأخرى، ومواصلة الخدمات المشتركة، وفقا للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

٩٤ - ووجهت عدة وفود الاهتمام إلى العمل المحوري الذي تضطلع به شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، سعيا إلى إذكاء الممارسات التعاونية الطويلة الأجل في أنشطة الشراء المستدامة. وفي حين سلمت هذه الوفود بالتقدم المحرز، فإنها أبدت اعتقادها بأنه يمكن تحقيق المزيد فيما يتعلق بالتعاون والكفاءة. كما أبدت رغبتها في معرفة الخطوات التي تكفل تنفيذ العناصر المتعلقة بالشراء في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك بناء قدرات الحكومات والنظم الشريكة. وطلبت، من أجل استعراض المجلس، مزيدا من تحاليل التحديات التي تواجه عملية الشراء (مثل الفوارق بين الصناديق الكبيرة والصغيرة والبرامج والوكالات المتخصصة)، وحثت المنظمات على السعي لإيجاد سبل التصدي لتلك التحديات.

٩٥ - وشجعت الوفود المنظمات على التعاون على نحو أوثق في مجال تخطيط المشتريات والتنبؤ بها، من أجل حشد الطلب بغية تحسين الأسواق وتعزيز وفورات الحجم والارتقاء بقيمة النقود. وحثت الوفود المنظمات على الإفادة من الاتفاقات القائمة بين الوكالات، وإيجاد اتفاقات حديثة واستحداث آليات فعالة لتتبع الموردين ذوي الأداء الضعيف. وقالوا إنهم يودون أن يروا عملية الشراء المشتركة تصبح القاعدة المتبعة على كل من الصعيد المحلي

والإقليمي وصعيد المقر، وتدعمها مبادئ توجيهية وأدوات مشتركة. واقترحوا تنظيم حلقة عمل لأعضاء المجلس بشأن أنشطة الشراء وتقديم تقارير أكثر انتظاماً عن المشتريات والوفورات، بما في ذلك قسم عن المشتريات في المرفقات الإحصائية للمنظمات، يمكن أن يشمل على معدل أنشطة الشراء المشتركة المصطلح بها بالمقارنة بمجموع المشتريات، لتحسين التنسيق وإذكاء الشفافية. ومن شأن هذا النهج أن يفضي إلى فعالية التكاليف وكفاءتها، والاستخدام المنسق لحجم المشتريات في سائر أرجاء منظومة الأمم المتحدة. كما أنه يمكن أن يحسن إنجاز البرامج ويولد وفورات تحرر الموارد وتتيح استخدامها في الحد من الفقر. وخلاصة القول، فإن أعضاء المجلس شجعوا المنظمات وشبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى على استطلاع فرص التعاون.

٩٦ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء اتجاه عملية الشراء في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ذلك أنه برغم الاتجاه الإيجابي في عملية الشراء في البلدان النامية، تشير البيانات إلى أن الشراء يتناقص في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة. وحث هذا الوفد على اتخاذ نهج أكثر نشاطاً لإزاء عملية الشراء عن طريق التعامل مع نطاق أكثر تنوعاً من الموردين في تلك البلدان. ودعا الوفد المنظمات إلى إطلاع المجلس على جهودها المبذولة لتغيير الوضع. وشدد أيضاً على أهمية الشفافية لدى وضع وتطبيق قواعد الشراء وإجراءاته لضمان إمكانية التنبؤ والإنصاف. وفيما يتعلق بتوطيد نظام لتسجيل البائعين والموردين، اقترح الوفد أن يجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تدريباً للشركات في دول الموردين لإطلاعها على المبتكرات في مجال الشراء.

٩٧ - وردا على ذلك، أبدى مدير مكتب الشؤون الإدارية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديره لتأييد الوفود القوي لاتباع نهج مشترك منسق لإزاء عملية الشراء. وأكد لأعضاء المجلس أنه سيحيل وجهة نظرهم واقتراحاتهم الإيجابية إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كيما يتسنى لها تطبيق مقترحات المجلس على الأعمال الجارية. وأوضح أن عملية الشراء تستتبع مجموعة واسعة من العمليات التي تبدأ بتنفيذ البرامج وتشمل دورة الشراء بأكملها. ونوه بأن المجال الذي يمكن للمنظمات أن تجني فيه الفائدة وتحقق أقصى قدر من التقدم هو مجال المشتريات المشتركة أكثر منه مجال الخدمات المشتركة. وفيما يتعلق بمكافحة الغش، أكد أن المسألة تتعلق على نحو أوسع بالأمم المتحدة كمنظومة، على الرغم من أن بعض منظمات الأمم المتحدة ليس لديها سياسة للجزاءات، وهو أمر مؤسف لأن من شأنه إضعاف منظومة الأمم المتحدة.

٩٨ - وركز مدير مكتب دعم المشتريات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أسئلة محددة طرحتها الوفود. وفيما يتعلق بالتنوع في الإمدادات، ولا سيما في أوروبا الشرقية، أشار إلى أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي طائفة كبيرة متنوعة من الموردين وأنه قام بتجربة نظام للقطاعات الإلكترونية في عام ٢٠١٢ لاجتذاب وتدريب الموردين في مجال مشتريات البرنامج الإنمائي وأداة لتقديم العطاءات، تلقى ردود فعل إيجابية. وفيما يتعلق بالموقع الشبكي لقاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية، وهي أداة تسجيل الموردين الوحيدة التي تملكها منظمات الأمم المتحدة، والتي يدعمها البرنامج الإنمائي بصورة كاملة، أوضح أنه تم تبسيط هذا النظام مؤخرا، استجابة لارتفاع معدل الأخطاء في التسجيلات وأنه سيطلق من جديد في أواخر عام ٢٠١٣. ونوه بفوائد أداة التسجيل بوصفها أداة لفرز الموردين. وأضاف أن البرنامج الإنمائي يعمل مع عدد من البائعين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تمشيا مع اتجاهه الاستراتيجي. وفيما يتعلق بالتقييمات المشتركة، أكد للمجلس أن البرنامج الإنمائي يعمل مع عدد من البائعين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تمشيا مع اتجاهه الاستراتيجي. وفيما يتعلق بالتقييمات المشتركة، أكد للمجلس أن البرنامج الإنمائي يشارك في ذلك مشاركة تامة ويعمل عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، حيث أنشئت ومولت أدوات أخرى مشتركة للشراء. وقد أقام البرنامج الإنمائي منذ ستة أشهر إطار جزاءات البائعين، الذي اعتمده ٤٥ من منظمات الأمم المتحدة، وأوقف عددا من البائعين، ونجح في إقامة حوار مفتوح مع وحدة التحقيقات. وقد أتاحت هذه العملية للبرنامج الإنمائي الاطلاع على الجزاءات ومناقشتها مع البائعين المخطين في شفافية تامة، وتوجيههم إلى الطريق المفضية إلى إعادة التأهيل. وفيما يتعلق بخدمات الشراء المشتركة، قال إن المنظمات أحرزت تقدما بارزا وأنشأت أفرقة لعمليات الشراء المشتركة في مواقع المقار، شرعت في العمل التعاوني بالفعل. وتنسق الصناديق والبرامج سياساتها من أجل تيسير المشاركة في الاتفاقات الطويلة الأجل. أما بشأن قيمة النقود، فإن المنظمات تسعى إلى تطبيق مفهوم "التكلفة الإجمالية للملكية" - وهو وسيلة لتقييم تكلفة المنتج على مر الزمن. وأكد أن الشراء التعاوني يسير سيرا حسنا، لا سيما في المجالات التي تضطلع فيها المنظمات بأنشطة مشتركة، ولكنه لا يفيد في كل الظروف. وأما بشأن تخطيط الشراء وتجميع حجمه، قال إن البرنامج الإنمائي قد أحرز تقدما كبيرا على الصعيد الداخلي ويتطلع إلى تحقيق تلك الانجازات عبر المنظمات. وذكر أن البرنامج الإنمائي يحرص على التعاون مع الدول الأعضاء والمائنين ومنظمات الأمم المتحدة في التماس سبل توسيع نطاق ممارسات الشراء المشتركة وتحسينها.

٩٩ - وذكر رئيس فرع خدمات المشتريات، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن الشفافية تمثل أحد المبادئ الأساسية للشراء، ونوه بأن أي بائع لا يمكنه أن يتعامل مع الصندوق دون أن يسجل في قاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية. وقد اعتمد الصندوق الإطار الموحد لجزاءات البائعين، ويتطلع إلى التعاون مع المنظمات الأخرى عن طريق مجلس مشترك معني بالجزاءات. ويعد استخدام الشراء في قطاع الصحة مجالاً يحظى بالأولوية في الصندوق، وخاصة فيما يتعلق بوسائل منع الحمل والمعدات الطبية. ونظراً إلى الولايات المتداخلة، تمكن الصندوق من استخدام معاملات الشراء المشتركة مع منظمات أخرى في الأمم المتحدة في شراء المعدات الطبية. وبالنسبة لمنتجات أخرى، مثل وسائل منع الحمل، لم يتسن اتباع نهج مشترك لأن المنظمات الأخرى لم تشتريها. وفيما يتعلق بولاية الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، نوه بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو أول منظمة تفي بمتطلبات الفريق العامل التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في المرحلة الأولى. وأشار إلى أن المرحلة الثانية من عمل الفريق العامل التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى ستركز على زيادة التنسيق على الصعيد القطري. وعلى الصعيد العالمي، أكد أن من الصعب لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتعاون بصدد الشراء الجماعي لوسائل منع العمل مع منظمة الأمم المتحدة، لكنه يعمل مع منظمات خارج الأمم المتحدة.

١٠٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣٥/٢٠١٣ عن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن أنشطة الشراء المشتركة.

ثاني عشر - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٠١ - قدم نائب المدير التنفيذي في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ونائب المدير في مكتب السياسات الإنمائية، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2013/46-DP/FPA/2013/16).

١٠٢ - وسلم أعضاء المجلس بالمساهمة المستمرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في التصدي العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية، وأثنوا على المنظمين لتنفيذهما جدول أعمال البرنامج المشترك للإجراءات القطرية المعجلة لصالح النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية. وأعرب عدد من الوفود، في ترحيبهم

بالتقرير، عن تأييدهم لقرار مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بتنفيذ جدول الأعمال لصالح النساء والفتيات تنفيذًا كاملاً إبان العامين التاليين، وبإعادة تخصيص أموال من الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة الذي وضعه البرنامج المشترك، والعمل بصورة مشتركة على تعبئة موارد إضافية.

١٠٣ - وأشادت عدة وفود بشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ جدول الأعمال لصالح النساء والفتيات، وأثنت على المنظمين لإدراجهما عوامل التمكين والتأزر الحيوية للمنظور الجنساني في تأييدهما انتهاج البلدان سبل استثمار استراتيجية. وشددت هذه الوفود على أن تنفيذ جدول الأعمال لصالح النساء والفتيات ينبغي أن يظل متمتعاً بالأولوية، بما في ذلك جمع وتحليل واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن لإثراء البرامج، وتعزيز انخراط النساء والفتيات في تلك العمليات، وتوطيد الروابط بين نوع الجنس والعمل في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وأشارت إلى أن الافتقار إلى التنسيق على الصعيد القطري يمكن أن يكون عقبة تحول دون إحراز التقدم، وأعلنت استعدادها للعمل مع الحكومات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لتحسين التنسيق في اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة دورهما القيادي في دعم المساواة بين الجنسين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وأكدت أهمية اتباع نهج متعدد القطاعات في مكافحة الفيروس.

١٠٤ - وأعرب عدد من الوفود عن ارتياحهم لملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان جعلاً لخطتيهما الاستراتيجيتين متواءمتين مع الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة الذي وضعه البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشجعت هذه الوفود المنظمين كليهما على أن تستخدم، في وضع إطار النتائج والموارد المتكاملة في صيغته النهائية، المؤشرات المحددة المتفق عليها في ذلك الإطار. وكررت الكلمات التي ألقته الوفود البيانات الواردة في دورة المجلس عام ٢٠١٢ عن فيروس نقص المناعة البشرية وأعدت تأكيداً أن فيروس نقص المناعة البشرية ينبغي أن يظل يحتل مركز الأولوية للمنظمين كليهما. وشددت على أهمية إدراج فيروس نقص المناعة البشرية في مجالات العمل الأخرى للبرنامج والصندوق، وأبرزت أهمية الاستجابات الفعالة المتعددة القطاعات.

١٠٥ - وأبدى وفد آخر قلقه إزاء تزايد عدد الوفيات بسبب فيروس نقص المناعة البشرية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وأكد الحاجة إلى أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا باتخاذ تدابير للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية

وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للسكان الذين يوجد الفيروس في المنطقة التي يعيشون فيها. وأبدى الوفد اعتقاده بأن ثمة حاجة إلى زيادة تبادل المعلومات واقتسام الخبرات في البلدان التي حققت نتائج مستدامة. وأعرب عن أمله في أن يساعد نموذج التمويل الجديد للصندوق العالمي على زيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وضمان الاستجابة العاجلة لاحتياجات بلدان البرنامج.

١٠٦ - وردا على ذلك، تناول نائب مدير مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاث مسائل. فقال إنه يوافق على أن نموذج التمويل الجديد للصندوق العالمي يوفر مزيدا من إمكانية التنبؤ وتولى مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، وأكد للمجلس أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في ذلك الاتجاه. واعترف بأهمية الدور الذي تؤديه النساء والفتيات في مكافحة الإيدز. وفيما يتعلق بالخطوة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أشار إلى أن البرنامج الإنمائي يعمل على صقل إطار النتائج والموارد وجعله متوائما مع إطار المؤشرات الموحد في منظومة الأمم المتحدة وإدارة برنامج الأمم المتحدة المشترك القائمة على النتائج. وأكد لأعضاء المجلس أن ميزانية البرنامج الإنمائي المؤسسية تتضمن بنودا داعمة متصلة بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٠٧ - وتناولت نائبة المدير التنفيذي، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، أربع مسائل. أولا، أكدت الأهمية التي يوليها الصندوق للبيانات المدققة الموثوقة والتخطيط القائم على الأدلة ومواءمة البرامج وتخصيص الموارد. وشددت على أن الصندوق والبرنامج الإنمائي ملتزمان بتكثيف جهودهما للمضي بذلك العمل قدما، وضمان أن تكون البيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن، وحسنة التوقيت من أجل تتبع الاتجاهات. وثانيا، قالت إن الصندوق يعمل على ضمان أن تكون المؤشرات في خطته الاستراتيجية الحديثة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مطابقة لتلك الواردة في الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة الذي وضعه البرنامج المشترك المعني بالإيدز، ومتوائمة بشدة مع مؤشرات المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأعطت كمثال على المؤشرات المتوائمة على الصعيد العالمي مسألة تتبع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب. وثالثا، نوهت بأن التمويل ضروري، غير أن التغييرات في التمويل ينبغي ألا تفضي إلى تدهور الانجاز في مجالات أخرى. وأكدت على أن الصلة بين النقود ونتائج التوعية تعتمد بالمثل على التزام سياسي قوي، كثيرا ما يكون بشأن قضايا لا تحظى بالشعبية، وعلى تخطيط سليم من أجل النجاح. ولا يمكن للأمم المتحدة، بدون هذا المزيج، تدعمه بيئة مواتية قوية وسيادة القانون، أن تنجح في التصدي بفعالية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، والنهوض بحقوق الإنسان لفئات السكان الرئيسية واحترام كرامتها وضمان توفر الخدمات الصحية الجيدة. وأخيرا، طالبت بزيادة الجهود

المتعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، إلى جانب الخبرة التقنية الحيوية اللازمة، وإدماجها في مجالات الإنجاز الأخرى، التي لا يمكن بدونها استدامة الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٠٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (DP/2013/46-DP/FPA/2013/16).

### ثالث عشر - مسائل أخرى

الاجتماع مع مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

١٠٩ - أحاط رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمجلس التنفيذي علماً بأحدث المعلومات عن المسائل التي تهم الموظفين على جميع المستويات ومن جميع أنحاء المعمورة، مع التمييز بين المعلومات المتعلقة بالبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأشاد بإدارة المنظمات لتفتحها واستعدادها للالتقاء بمجلس الموظفين سعياً للحفاظ على علاقات عمل طيبة. وركز على مسائل الشفافية الإدارية في التعيين والتوظيف والتعاقد، واشترك الموظفين في خطط إعادة الهيكلة، واتصالات الإدارة والموظفين، وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ركز على عدد العاملين الذين لديهم عقود الأفراد غير الموظفين.

١١٠ - ورد كل من مدير مكتب الشؤون الإدارية، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب المدير التنفيذي، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ونائب المدير التنفيذي، بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بصورة مستقلة على تعليقات رئيس مجلس الموظفين. وأعادوا تأكيد استعدادهم والتزامهم بالعمل على نحو وثيق مع مجلس الموظفين لضمان التصدي لشواغل الموظفين بصورة واضحة وشفافة، لحل أية قضايا معلقة.

١١١ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بخطاب رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتعليقات إدارة كل من البرنامج الإنمائي والصندوق والمكتب.

## المرفق الأول

## المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣

## المحتويات

الصفحة	الرقم
	الجزء الأول - الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ (٢٨ كانون الأول/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، نيويورك)
١١٥	١/٢٠١٣ - التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين .....
١١٦	٢/٢٠١٣ - التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) .....
١١٩	٣/٢٠١٣ - استعراض مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي ..
١٢٠	٤/٢٠١٣ - ترتيبات البرجة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .....
١٢٢	٥/٢٠١٣ - التقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان لصحة الأم لفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، ورد الإدارة عليه .....
١٢٤	٦/٢٠١٣ - مشروعاً وثيقتي البرنامجين القطريين لمصر اللذين أعهدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان .....
١٢٤	٧/٢٠١٣ - تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ .....
١٢٦	٨/٢٠١٣ - تقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .....
١٢٧	٩/٢٠١٣ - خارطة طريق صوب وضع ميزانية متكاملة، اعتباراً من عام ٢٠١٤، ومعلومات مستكملة بشأن موضوع استرداد التكاليف .....
١٣٠	١٠/٢٠١٣ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣ .....
	الجزء الثاني - الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ (٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نيويورك)
١٣٤	١١/٢٠١٣ - الاستعراض التجميعي والتقرير السنوي لمدير البرنامج عن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الأداء والنتائج للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ .....



- ١٣٥ - مشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧-٢٠١٤ . . . . .
- ١٣٨ - حالة الالتزامات بالتمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما يرتبط به من الصناديق والبرامج لعام ٢٠١٣ وما بعده . . . . .
- ١٣٩ - تقرير بشأن البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٣: الأداء والنتائج . . . . .
- ١٤٠ - تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . . . . .
- ١٤٥ - تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٢ وتقرير عن مشاورات أصحاب المصلحة بشأن سيناريوهات مستقبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية . . . . .
- ١٤٦ - تقرير مديرة البرنامج بشأن تطور دور ومهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة منذ بدايته . . . . .
- ١٤٧ - الاستجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٤/٢٠١٣ بشأن ترتيبات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ١٤٧ - تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٢: التحليل التجميعي للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١٣ . . . . .
- ٢٠/٢٠١٣ - تقرير عن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وإسقاطات الإيرادات لعام ٢٠١٣ والسنوات المقبلة . . . . .
- ٢١/٢٠١٣ - سياسة التقييم المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان . . . . .
- ٢٢/٢٠١٣ - التقرير السنوي للمدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع . . . . .
- ٢٣/٢٠١٣ - الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ٢٠١٧-٢٠١٤ . . . . .
- ٢٤/٢٠١٣ - تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة لعام ٢٠١٢ . . . . .
- ٢٥/٢٠١٣ - تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع . . . . .
- ٢٦/٢٠١٣ - عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣ . . . . .
- ٢٧/٢٠١٣ - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٧-٢٠١٤ . . . . .
- ٢٨/٢٠١٣ - الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ . . . . .
- ٢٩/٢٠١٣ - الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٢ . . . . .
- ٣٠/٢٠١٣ - تمويل الوجود المادي المتميز . . . . .
- ٣١/٢٠١٣ - الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ . . . . .

- ١٧٧ . . . . . ٢٠١٧-٢٠١٤ - تقديرات الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٣٢/٢٠١٣
- ١٧٩ . . . . . ٢٠١٥-٢٠١٤ - تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٣٣/٢٠١٣
- ١٨٠ . . . . . للسكان لكينيا - مشروعاً وثيقتي البرنامج القطريين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة ٣٤/٢٠١٣
- ١٨٠ . . . . . التقارير عن المشتريات - ٣٥/٢٠١٣
- ١٨٢ . . . . . ٢٠١٣ - عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٣٦/٢٠١٣

١/٢٠١٣

التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
للمساواة بين الجنسين

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير الشفوي عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة  
الإنمائي للمساواة بين الجنسين، ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

٢ - يسلم بأهمية المساواة بين الجنسين في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام  
والشامل للجميع، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، على النحو الوارد في قرار الجمعية  
العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة  
التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٣ - يحيط علماً بالجهود التي بذلها البرنامج الإنمائي لتحقيق نتائج إنمائية  
ومؤسسية ملموسة على صعيد المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٢؛

٤ - يحيط علماً بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في إدماج الأبعاد الجنسانية  
بصورة منهجية في وثائق البرامج القطرية المقدمة إلى المجلس التنفيذي، ويشجع البرنامج  
الإنمائي على مواصلة ذلك؛

٥ - يحث البرنامج الإنمائي على تخصيص مستوى من الإنفاق يتناسب مع أهمية  
مسألة المساواة بين الجنسين، ويكرر طلبه إلى البرنامج الإنمائي تعزيز قدرته على تعميم  
المساواة بين الجنسين، في سياق برامجه وخطته للتغيير التنظيمي عموماً؛

٦ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين  
في إعداد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع المراعاة التامة  
لنتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ الاستراتيجية الحالية للمساواة بين الجنسين؛

٧ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية  
لعام ٢٠١٣ آخر المستجدات بشأن الخطوات المتخذة والجدول الزمني لإعداد الاستراتيجية  
المقبلة للمساواة بين الجنسين، ويتطلع إلى تقديم تلك الاستراتيجية خلال الدورة العادية  
الأولى لعام ٢٠١٤، مع تقرير عن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٣؛

٨ - يحيط علماً بشراكة البرنامج الإنمائي مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة  
بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ويحث البرنامج الإنمائي على مواصلة

العمل عن كثب مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين على أساس من العلاقات التكاملية والتآزرية؛

٩ - يقدر التزام البرنامج الإنمائي بمعالجة التكافؤ بين الجنسين بالنسبة للموظفين على جميع مستويات المنظمة؛ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي مواصلة تحسين التكافؤ بين الجنسين على المستويات من المتوسطة إلى العليا؛ ويطلب أيضا إلى البرنامج الإنمائي اتخاذ خطوات لكفالة تمثيل النساء من البلدان المستفيدة من البرامج على جميع مستويات الموظفين، في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، مع مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، وذلك في إطار تقرير البرنامج الإنمائي المقبل عن استراتيجية التكافؤ بين الجنسين؛

١٠ - يشيد بالبرنامج الإنمائي على ما تقوم به اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية من أعمال بهدف التشجيع القوي للإدارة العليا بشأن المساواة بين الجنسين، ويطلب إلى اللجنة التحلي باليقظة لدى إخضاع كبار المديرين للمساءلة عن تحقيق نتائج في مجال المساواة بين الجنسين؛

١١ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يدرج، في تقاريره السنوية المقبلة عن تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين، الإجراءات التي اتخذها تنفيذًا لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١ شباط/فبراير ٢٠١٣

٢/٢٠١٣

التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

- (أ) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر، ورد الإدارة؛
- (ب) تقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان المتأثرة بالتراعات في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام، ورد الإدارة

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق بتقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر

(DP/2013/3)، ورد الإدارة عليه (DP/2013/4):

١ - يحيط علما بتقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر

ورد الإدارة عليه؛

- ٢ - يحيط علماً بنتائج واستنتاجات تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من الفقر، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يأخذها بعين الاعتبار بالكامل عند إعداد خطته الاستراتيجية المقبلة وبرنامجها العالمي وبرنامجها الإقليمية المقبلة، وأن يكفل أن يكون القضاء على الفقر أحد العناصر الرئيسية لتلك العملية؛
- ٣ - يحث البرنامج الإنمائي على تنفيذ توصيات تقرير التقييم عند التخطيط لبرامجه ومشاريعه، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦، بشأن الخطوات المتخذة في هذا الصدد؛
- ٤ - يؤكد مجدداً أن القضاء على الفقر هو التحدي العالمي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم؛
- ٥ - يعترف بالجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي من أجل معالجة التحديات المتعددة الأبعاد للفقر بطريقة مستدامة عن طريق اعتماد استراتيجيات تمكينية تؤثر على المحددات الاجتماعية للفقر؛
- ٦ - يحث البرنامج الإنمائي على تعزيز تركيزه على مناصرة الفقراء والعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد القطري، وذلك لكي يسهم بشكل أفضل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر، وفي الحد من التفاوتات المتزايدة؛
- ٧ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يولي الأولوية لإسهاماته في تنمية القدرات وإسداء المشورة في مجال السياسات، على أساس مبدأي الملكية الوطنية والاستدامة؛
- ٨ - يشدد على الحاجة إلى أن يقوي البرنامج الإنمائي قدراته على الصعيد القطري، إضافة إلى حوافز التعلم من أنشطته، ويشجّع، بناء على طلب من الحكومات الوطنية وعند الاقتضاء، على إدراج الدروس المستفادة ضمن عملية إعداد السياسات والبرامج الوطنية؛
- ٩ - يشجّع البرنامج الإنمائي على وضع أطر واضحة وقوية للنتائج تبين سلاسل النتائج الكاملة التي تتحدد على أساسها المنجزات المتوقعة على مستوى النواتج والنتائج والتأثيرات، بغرض التقييم الأفضل لإسهام البرنامج الإنمائي في الحد من الفقر؛

١٠ - يشجع البرنامج الإنمائي على تعزيز جهوده الرامية إلى تحقيق تكامل أكثر فعالية بين مجالات تركيزه المتعلقة بالحد من الفقر على الصعيد القطري، وإيجاد شراكة أقوى مع منظمات الأمم المتحدة، من أجل دعم الحد من الفقر في أبعاده كافة؛

فيما يتعلق بتقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان المتأثرة بالتزاعاات في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام (DP/2013/5)، ورد الإدارة عليه (DP/2013/6):

١١ - يحيط علماً بتقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان المتأثرة بالتزاعاات في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام، ورد الإدارة عليه؛

١٢ - يحيط علماً بنتائج واستنتاجات تقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان المتأثرة بالتزاعاات في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام، ويحث البرنامج الإنمائي، في هذا الصدد، على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم عند التخطيط لبرامجه ومشاريعه؛

١٣ - يرحب بالجهود التي بذلها البرنامج الإنمائي لإنشاء نظام للإنذار المبكر والعمل المبكر، وكذلك لتعزيز الاستخدام الملائم لتحليل التزاعاات، اعترافاً منه بأهمية تلك الخطوات في كفالة تحقيق أثر أكبر للوجود الميداني للبرنامج الإنمائي من حيث العمل السريع والفعال؛

١٤ - يرحب بالجهود المقررة للبرنامج الإنمائي وللمنظمات الشريكة له في مجال العمل الإنساني لغرض وضع تعريف مشترك للإنعاش المبكر وإعداد مجموعة مشتركة من المبادئ التوجيهية بشأن نطاق وآليات تمويل أنشطة الإنعاش المبكر في الفترات التالية مباشرة للتزاعاات، مثل النداءات الموحدة؛

١٥ - يحث البرنامج الإنمائي على المضي قدماً في نيته المعلنة لتعزيز تعاونه مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى المشاركة في عمليات السلام المتكاملة للأمم المتحدة، ولا سيما إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة، وإدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، وذلك بغية التنسيق، وبوجه خاص الإعداد الأفضل للفترة الانتقالية، التي تبدأ بتخفيض حجم بعثات حفظ السلام؛

١٦ - يقر بوجود صعوبات في جذب واستبقاء موظفات في البلدان المتأثرة بالتزاعاات، ويحث البرنامج الإنمائي على اتخاذ إجراءات من أجل تحسين التوازن بين الجنسين في قوة عمله في تلك السياقات ومواصلة جهوده الواسعة الرامية إلى تحسين قدرة الأفرقة القطرية على تحقيق النتائج؛

١٧ - يشجع البرنامج الإنمائي على كفاءة الوضوح التام للأهداف التي تتوخى تحقيقها في مجال بناء القدرات الوطنية لجميع البرامج والمشاريع المنفذة على الصعيد الوطني وبشكل مباشر في البلدان المتأثرة بالتراعات، وذلك وفقا لاستراتيجية خروج مخططة جيدا.

١ شباط/فبراير ٢٠١٣

٣/٢٠١٣

استعراض مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالوثيقة DP/2013/7 بشأن استعراض مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي؛

٢ - يقر بأن القيمة المضافة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكمن في دعم القدرات الوطنية وإعداد السياسات؛

٣ - يوافق على الإبقاء على التغييرات في النظام المالي والقواعد المالية على النحو الوارد في الوثيقة DP/2008/36 لفترة تجريبية لاحقة، ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤، بغية مواصلة تزويد المكاتب القطرية بما تحتاجه من مرونة في بيئة الدعم المباشر للميزانية، ولكي يكتسب البرنامج الإنمائي خبرات مختلفة من هذا العمل، مع التسليم بأن هذه القواعد المالية والنظام المالي قد يخضعان لمزيد من التنقيح في سياق مواصلة النظام المالي والقواعد المالية التي يجري النظر فيها حاليا في الأمم المتحدة؛

٤ - يطلب الاضطلاع بعمليات التقييم ومراجعة الحسابات الملائمة للأنشطة الجارية خلال الفترتين التجريبتين ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ و ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤، بغية توفير معلومات عن تأثير تلك الأنشطة، لا سيما على إسهام البرنامج الإنمائي في القدرات الوطنية وإعداد السياسات، ومن أجل الاستفادة من الخبرة المكتسبة؛ ويطلب أيضا تقاسم النتائج والتوصيات داخل البرنامج الإنمائي ومع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

٥ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم تقريرا، قبل الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٥، بشأن نهج البرنامج الإنمائي إزاء إجراء تقييم، قبل تخصيص الأموال، للنطاق الكامل من المخاطر المصاحبة لتقديم الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي، وبشأن الإجراءات المتخذة من أجل الرصد المستمر والاستعراض لتلك المخاطر، مع تقديم توصيات بشأن النهج الأكثر ملاءمة إزاء تقييم المخاطر المصاحبة؛

٦ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي تقديم عمليات تقييم ومراجعة للحسابات، إضافة إلى أي تنقيحات للقواعد المالية والنظام المالي، لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥، لكي يتخذ المجلس مقراً بشأن استمرار مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي.

١ شباط/فبراير ٢٠١٣

٤/٢٠١٣

ترتيبات البرمجة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى المقرر ١/٢٠١٢ المتعلق بالاستعراض الثاني لترتيبات البرمجة، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، والمقرر ٢٨/٢٠١٢ المتعلق بترتيبات البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٢ - يحيط علماً بالمذكرة المتعلقة بترتيبات البرمجة المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، والتي قدمت بصورة غير رسمية في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣؛

٣ - يوافق على البند ١ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية، الذي لا يزال يستخدم معايير تخصيص لا تستند إلى صيغ محددة، وتدمج فيه الأولويات والحوافز التنظيمية لتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستجابة بفعالية لاحتياجات قطرية متباينة؛

٤ - يؤيد تدابير الحماية الرامية إلى وقاية الموارد المخصصة فيما يتعلق بالبند ١ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية والدعم البرنامجي المخصص لأنشطة المنسقين المقيمين، وحمايتها من أثر الانخفاض المحتمل لمستويات قاعدة البرمجة إلى ما دون ٧٠٠ مليون دولار؛

٥ - يحيط علماً بالأساس المنطقي لإدراج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في ترتيبات البرمجة، ويوافق على إدراجه في هذه الترتيبات؛

٦ - يطلب كذلك إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم اقتراحاً رسمياً شاملاً في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ بإدراج صندوق المشاريع الإنتاجية في ترتيبات البرمجة، وبأن يشتمل هذا الاقتراح، في جملة أمور، آثار هذا الإدراج على الموارد الأساسية المتاحة للبرمجة، وبخاصة الأساس المنطقي لجعله إنفاقاً سنوياً متكرراً؛



٧ - يؤيد مبادئ الوجود الاستراتيجي العالمي، ونظرا لأن وجود البرنامج الإنمائي ينبغي أن يكون بناء على الاحتياجات المتباينة للبلدان، لا على نهج مقاس واحد يناسب الجميع لغرض ضمان كفاءة وفعالية الاستجابة لأولويات التنمية الوطنية، يوافق المجلس على نهج متمايز للوجود المادي، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم في تقرير رسمي معلومات شاملة بشأن تنفيذ هذا النهج للبلدان متوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٦٠٠ ٦ دولار؛

٨ - يؤيد مواصلة ترشيد البنود ضمن إطار ترتيبات البرمجة، حسبما ورد في المذكرة المتعلقة بترتيبات البرمجة المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وعلى النحو التالي:

(أ) في ما يتعلق بفرقة تصنيف تكاليف أنشطة البرامج:

'١' نافذة قطرية تغطي البنود ١ و ٢ و ٣ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني؛

'٢' نافذة إقليمية تغطي البرامج الإقليمية؛

'٣' نافذة عالمية تغطي البرنامج العالمي، بما في ذلك مكتب الدراسات الإنمائية، ومكتب تقرير التنمية البشرية؛

(ب) في ما يتعلق بفرقة تصنيف تكاليف فعالية التنمية:

'١' برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

'٢' خدمات دعم التنمية؛

'٣' برنامج الاقتصاديين؛

'٤' تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛

'٥' الخدمات الاستشارية في مجال السياسات؛

'٦' صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

(ج) في ما يتعلق بفرقة تصنيف تكاليف تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة:

'١' تقديم الدعم للمنسق المقيم؛

٩ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم، قبل انعقاد الدورة السنوية لعام ٢٠١٣،

المزيد من المعلومات عن أداء المهام الممولة في إطار البنود الثابتة التالية: خدمات دعم التنمية،

وبرنامج الاقتصاديين، والخدمات الاستشارية في مجال السياسات، فضلا عن مكتب الدراسات الإنمائية، وذلك لاتخاذها أساسا للنظر في احتياجات التمويل لهذه المهام؛

١٠ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم مشروعا غير رسمي للميزانية المقترحة لإطار ترتيبات البرمجة داخل الميزانية المتكاملة، وذلك للتشاور بشأنه مع المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣، وكذلك للنظر فيه رسميا في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.

١ شباط/فبراير ٢٠١٣

٥/٢٠١٣

التقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان لصحة الأم للفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، ورد الإدارة عليه

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقييم المواضيعي للدعم المقدم من الصندوق لصحة الأم للفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، ويرد الإدارة على هذا التقييم؛

٢ - ويشير إلى المقرر ٢٦/٢٠١٢، ويرحب بتقديم التقييم المواضيعي، وتقديم رد الإدارة عليه، وبالمناقشة اللاحقة، باعتبار ذلك فرصة للمجلس التنفيذي للمشاركة في مناقشات استراتيجية قائمة على الأدلة، وباعتباره أيضا خطوة هامة لتشجيع الشفافية ونشر ثقافة التقييم في الصندوق؛

٣ - يرحب بما جاء في التقييم المواضيعي من اعتراف بالمساهمة الهامة التي قدمها الصندوق نحو تحسين صحة الأمهات في كثير من البلدان، وذلك بسبل تشمل، على سبيل المثال، توجيه تغييرات سياساتية هامة، وتنسيق في مجال صحة الأم والمساعدة في تنمية القدرات في مجالات مثل القبالة ورعاية التوليد في الحالات الطارئة ورعاية المواليد، وتنظيم الأسرة، والعلاج الجراحي لانسور الولادة؛

٤ - يرحب بالاستنتاجات والنتائج التي توصل إليها التقييم المواضيعي ويلاحظ أنه يثير عددا من المسائل الحاسمة الاستراتيجية التي تتطلب اهتماما ومتابعة مستمرين من الإدارة، بما في ذلك المسائل التي تأتي في سياق وضع الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مثل الحاجة إلى ما يلي:

(أ) تعزيز التخطيط الاستراتيجي للأجل المتوسط والأجل البعيد على الصعيد القطري؛

(ب) التحديد الأفضل للآثار التشغيلية المترتبة على استهداف احتياجات النساء والفتيات المعرضات لأشد حالات الضعف؛

(ج) تحسين القدرة التنظيمية وقدرات الموظفين في مجال صحة الأم، وكفالة وجود مزيج مناسب من المهارات في المنظمة من أجل تحقيق أقصى زيادة ممكنة في نواحي القوة النسبية والتعبير عن التركيز الاستراتيجي للصندوق؛

(د) تعزيز الرصد والتقييم المستنديين إلى النتائج وذلك على الصعيد القطري، وزيادة التركيز على توليد المعرفة والتعلم؛

٥ - يرحب بالجهود التي يقوم بها حاليا صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك لتعزيز عمله في مجال صحة الأم وللمعالجة عدد كبير من المسائل المحددة في التقييم المواضيعي، ويتطلع إلى استمرار تنفيذ هذه المبادرات بقوة؛

٦ - يلاحظ أهمية إقامة الشراكات مع المجتمع المدني والمحافظة عليها وتقييمها بشكل مستمر، وكذلك مع مقرري السياسات، والحكومات الوطنية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك المجموعة الموسعة للمنظمات الصحية الأربع (منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، وذلك من أجل معالجة أوجه الضعف في النظم الصحية وتحسين صحة الأمهات في الأجل الطويل؛ ويشجع الصندوق على مواصلة تعزيز جهوده في هذا الجانب الرئيسي من جوانب تحسين صحة الأم، بوسائل منها البرمجة المشتركة؛

٧ - يلاحظ أيضا ضرورة تعزيز الرصد الموجه نحو تحقيق النتائج، ويشجع الصندوق على تعزيز نظم الرصد في برامجها، بوسائل منها ضمان المواءمة التامة بين أطر النتائج الخاصة بالبرامج القطرية والصناديق المواضيعية وإطار نتائج صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال فترة الخطة الاستراتيجية المقبلة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٨ - يرحب بما أولاه التقييم المواضيعي من تقدير للصندوق المواضيعي لصحة الأم التابع لصندوق السكان كأداة حفز من أجل تيسير البرمجة القائمة على الأدلة في مجال صحة الأم في البلدان ذات الأولوية، ويشجع الصندوق على مواصلة العمل على تحسين دمج الصندوق المواضيعي لصحة الأم التابع لصندوق السكان في الهياكل التنظيمية والتخطيط التنظيمي؛

٩ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يراعي مراعاة تامة توصيات التقييم المواضيعي في استجابته الاستراتيجية والتنفيذية، بما في ذلك استجابته في سياق وضع

الخطة الاستراتيجية المقبلة للصندوق، وأن يدرج آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ هذا المقرر في التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ٢٠١٣، الذي سيقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠١٤.

١ شباط/فبراير ٢٠١٣

٦/٢٠١٣

مشروعاً وثيقتي البرنامجين القطريين لمصر اللذين أعدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرريه ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦ المتعلقين بعملية الموافقة على البرامج؛

٢ - يلاحظ الطلب المقدم من مصر لتقديم مشروع وثيقتي البرنامجين القطريين للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣؛

٣ - يقرر أن يقوم على أساس استثنائي باستعراض مشروع وثيقتي البرنامجين القطريين لمصر اللذين أعدهما البرنامج الإنمائي وصندوق السكان والموافقة عليهما في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣.

١ شباط/فبراير ٢٠١٣

٧/٢٠١٣

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتقارير البرنامج الإنمائي (DP/2013/8)، وصندوق السكان (DP/FPA/2013/1)، ومكتب خدمات المشاريع (DP/OPS/2013/1)، المتعلقة بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛

٢ - يشجع البرنامج الإنمائي، على أن يقوم بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، باتخاذ إجراءات لضمان

الاستخدام المنهجي للمبادئ التوجيهية المشتركة للنهج المنسق في التحويلات النقدية، بما يشمل تنقيح هذه المبادئ التوجيهية، عند الاقتضاء؛

٣ - يثني على البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على جهودهم المبذولة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويتطلع إلى مواصلة هذه العملية؛ في ما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

٤ - يحيط علماً بالرأي غير المشفوع بتحفظات الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛

٥ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في معالجة الأولويات المتصلة بمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛

٦ - يؤيد الجهود المستمرة التي تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي لمعالجة الأولويات العليا التسع المنقحة للإدارة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في ما يتصل بمراجعة الحسابات؛

٧ - يؤكد على ضرورة تحسين إدارة المشاريع وضمان رقابة داخلية ذات مستوى مرض على الصعيد القطري، ويشجع على بيان هذه الجهود بمزيد من التفصيل، بما في ذلك متابعة حالات الغش، في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الداخلية لعام ٢٠١٢؛

في ما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

٨ - يحيط علماً بالرأي غير المشفوع بتحفظات الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛

٩ - يثني على التقدم الذي أحرزه الصندوق في معالجة الأولويات المتصلة بمراجعة الحسابات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ولا سيما في ما يتعلق بالتعاون مع الشركاء الوطنيين؛

١٠ - يرحب بالإجراءات الإضافية التي بدأ باتخاذها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ويتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ التوصيات الـ ١٧ التي ظلت معلقة لفترة طويلة من تقرير مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠٠٩، لضمان الأخذ بجميع التوصيات على سبيل الأولوية؛

١١ - يؤيد الجهود المستمرة التي تبذلها إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان لمعالجة أولويات الإدارة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في ما يتصل بمراجعة الحسابات؛

١٢ - يشجع على إيراد المزيد من التفاصيل للجهود المبذولة لتابعة حالات الغش، في التقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٢؛

١٣ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على تكثيف جهوده الرامية إلى ملء الشواغر وضمان كفاءة عملية التوظيف؛

١٤ - يرحب باعتماد صندوق السكان للسياسات والإجراءات المنقحة في مجال المشتريات، مشدداً على ضرورة إبقاء هذه العمليات قيد الاستعراض لضمان استمرار الامتثال من جانب جميع وحدات العمل؛

في ما يتعلق بمكتب خدمات المشاريع:

١٥ - يحيط علماً بالرأي غير المعدل وغير المشفوع بتحفظات الصادر عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

١٦ - يرحب بالتقدم الذي أحرزه المكتب في معالجة الأولويات المتصلة بمراجعة الحسابات التي أبرزها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة؛

١٧ - يؤيد الجهود المستمرة التي تبذلها إدارة مكتب خدمات المشاريع لمعالجة التحديات التي يواجهها المكتب في الانتقال من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١ شباط/فبراير ٢٠١٣

٨/٢٠١٣

تقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2013/5)؛

٢ - يشجع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع على مواصلة تعزيز تقديم التقارير، مع مراعاة التوجيه الوارد في قرار الجمعية العامة

٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٣ - يقرّر إحالة التقرير المذكور أعلاه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعاً بالتعليقات والتوجيهات المقدّمة من الوفود.

١ شباط/فبراير ٢٠١٣

٩/٢٠١٣

خارطة طريق صوب وضع ميزانية متكاملة، اعتباراً من عام ٢٠١٤، ومعلومات مستكملة بشأن موضوع استرداد التكاليف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٧/٢٠١٢، ومقرر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ٢٠/٢٠١٢، اللذين طلبا مواصلة تطوير الإطار المفاهيمي المنسق ومنهجية حساب معدلات استرداد التكاليف، ويشير أيضاً إلى ضرورة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ولا سيما الجزء دال من الفصل ثانياً منه، بشأن ضمان استرداد التكاليف بالكامل، بمعدل تناسبي من مصادر تمويل الأنشطة الأساسية ومصادر تمويل الأنشطة غير الأساسية، وتوفير الحوافز من أجل زيادة التمويل الأساسي؛

٢ - يسلم بأن استرداد التكاليف بالكامل تناسيباً من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية من شأنه أن يفضي إلى خفض حجم الموارد المستمدة من الموارد الأساسية لتمويل التكاليف الإدارية للمساهمات غير الأساسية، وتخصيص حصة أكبر من الموارد الأساسية للأنشطة البرنامجية، بما يوفر حوافز فيما يتعلق بالمساهمات الأساسية؛

٣ - يوافق على المنهجية المنسقة لحساب معدلات استرداد التكاليف المعروضة في الوثيقة DP-FPA/2012/1-EICEF/2012/AB/L.6، والتي جرى تطويرها بصورة إضافية في الوثيقة DP/FPA/2013/1-E/ICEF/2013/8، ويرحب بزيادة الشفافية والتناسبية في الإطار الجديد المنسق؛

٤ - يقرّ معدلاً منسقاً عاماً لاسترداد التكاليف قدره ٨ في المائة للمساهمات غير الأساسية، وسيجري استعراض ذلك المعدل في عام ٢٠١٦، مع إمكانية زيادته إن لم يكن متسقاً مع مبدأ استرداد التكاليف بالكامل تناسيباً مع مصادر التمويل الأساسي

والتحويل غير الأساسي، على النحو المقرر في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ ويقرر أن يتم استعراض معدل استرداد التكاليف بعد تحليل تقارير التقييم المذكورة في الفقرتين ١٥ و ١٧ أدناه وتقييمهما بصورة مستقلة؛

٥ - يؤكّد أن مبدأ المعدلات المنسقة سيسري أيضاً على معدلات استرداد التكاليف المتميزة، بهدف تعزيز التعاون فيما بين منظمات الأمم المتحدة وتلافي المنافسة في حشد الموارد، ويقر كذلك الهيكل التالي لمعدلات استرداد التكاليف المتميزة:

(أ) إجراء تخفيض منسق بنسبة ١ في المائة في المساهمات المواضيعية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (٨ في المائة ناقصاً ١ في المائة = ٧ في المائة)، مع إبقاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على نسبة ٨ في المائة كترتيب مؤقت؛

(ب) الإبقاء على المعدلات التفضيلية الحالية فيما يخص مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف، والمساهمات المقدمة فيما بين بلدان الجنوب، ومساهمات القطاع الخاص؛

٦ - يقرر أن يتم الوفاء بالاتفاقات القائمة عن طريق معدلات استرداد التكاليف السابقة وأن يُتّخذ بهذا القرار في الاتفاقات الجديدة أو التي يجري تجديدها؛

٧ - يقرر جواز قيام مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، استثنائياً واستجابة لما تقتضيه الظروف الطارئة، بالنظر في إمكانية التنازل عن معدلات استرداد التكاليف على أساس كل حالة على حدة، على أن يراعى في ذلك الأولويات المحددة، والطرأ التي تتيح خفض التكاليف الإدارية، وأهداف المواءمة، وأن يتم إخطار المجلس التنفيذي بحالات التنازل في التقارير المالية السنوية؛

٨ - يقرر أن يبدأ سريان منهجية استرداد التكاليف الجديدة وما يتصل بها من معدلات اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛

٩ - يحيط علماً بالمبادئ التوجيهية للميزانية المتكاملة الواردة في (أ) المذكورة المشتركة للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونسيف بشأن الخطوات المتخذة صوب وضع ميزانية متكاملة ونموذج الميزانية المتكاملة، الذي قدم في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢؛ (ب) ونموذج الخطة المتكاملة للموارد مع عرض منسق لمبلغ التكاليف المستردة، الوارد في الجدول ٦ من الوثيقة (DP/FPA/2013/1-E/ICEF/2013/8)؛



١٠ - يكرر تأكيد الحاجة إلى إجراء مشاورات منتظمة مع المجلس التنفيذي بشأن ميزانيّ البرنامج الإنمائي وصندوق السكان المتكاملتين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويطلب من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أن يقدموا المشروعين غير الرسميين للميزانيتين المتكاملتين للنظر فيهما، بما في ذلك الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، في إطار مناقشة مشروعَي خطّيهما الاستراتيجيتين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أثناء الدورة السنوية لعام ٢٠١٣؛

١١ - يطلب من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أن يقدموا مقترحات لتقدير التكاليف تتسم بكامل الشفافية والاتساق وتمكّن الجهات المساهمة من فهم التكاليف المحمّلة على البرامج والمشاريع، وكذلك معدل استرداد التكاليف المطبق؛

١٢ - يشدد على ضرورة زيادة كفاءة وشفافية الموارد المتأتية من عملية استرداد التكاليف، ويطلب من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أن يقدموا، في تقاريرهما المالية السنوية إلى المجلس التنفيذي، المبالغ المستمدة من عملية استرداد التكاليف وأوجه استخدامها؛

١٣ - يطلب من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أن يواصلوا سعيهما إلى تحقيق الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة بهدف خفض التكاليف الإدارية، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تقليص المعدل الضروري لاسترداد التكاليف، على النحو المقرر في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وأن يدرجا ضمن استعراض منتصف المدة لميزانيتيهما المتكاملتين معلوماتٍ وتحليلاتٍ بهذا الشأن؛

١٤ - يطلب من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أن يعد كل منهما مقترحاً للميزانية المتكاملة، استناداً إلى معدلات استرداد التكاليف المقررة المذكورة أعلاه، إضافة إلى الإطار المفاهيمي للميزانية المتكاملة؛

١٥ - يطلب أيضاً من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان أن يقوموا، بالتعاون مع اليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتضمين استعراض منتصف المدة لميزانيتيهما المتكاملتين معلوماتٍ عن تنفيذ المعدلات المقررة لاسترداد التكاليف، بما في ذلك منهجية الحساب المقررة التي يستند إليها، وتضمينه كل فئة من فئات التكاليف؛ والمعدلات الفعلية لاسترداد التكاليف خلال السنتين الماليّتين السابقتين؛ وبيان مدى الامتثال لمبدأ استرداد التكاليف بالكامل، الممولة تناسبياً من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦؛

١٦ - يطلب كذلك من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان القيام، في سياق استعراض منتصف المدة لميزانيتيهما المتكاملتين وبالتعاون مع اليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة

للمرأة، بالتوصية بإدخال تعديلات على معدلات استرداد التكاليف المقررة، حسب الاقتضاء، من أجل عرضها على دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٦؛

١٧ - يطلب إجراء تقييم خارجي مستقل في عام ٢٠١٦ يُعنى باتساق منهجية استرداد التكاليف الجديدة وانسجامها مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧.

١ شباط/فبراير ٢٠١٣

١٠/٢٠١٣

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣:

البند ١

المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٣:

الرئيس: سعادة السيد روبل أولهاي (جيبوتي)

نائب الرئيس: السيد آندي راشمانتو (إندونيسيا)

نائب الرئيس: السيد إدواردو بوريتي (الأرجنتين)

نائب الرئيس: السيد بويان بيليف (بلغاريا)

نائب الرئيس: السيدة ميريت ديروود (النرويج)

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣ (DP/2013/L.1).

اعتمد التقرير عن دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢ (DP/2013/1).

أقر خطة عمله السنوية لعام ٢٠١٣ (DP/2012/CRP.1).

وافق على خطة العمل المؤقتة لدورته السنوية لعام ٢٠١٣.

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المتبقية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٣: ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣: ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

## الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## البند ٢

## الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ١٣/٢٠١٣ بشأن التقرير الشفوي لمديرة البرنامج عن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين.

## البند ٣

## البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (البرنامج الإنمائي)

اعتمد وثائق البرامج القطرية النهائية التالية:

أفريقيا: إريتريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وليبيا

آسيا والمحيط الهادئ: باكستان (برنامج قطري مشترك)، وميانمار، ونيبال، والبرنامج دون الإقليمي للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ

الدول العربية: الإمارات العربية المتحدة، والسودان، وليبيا

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نيكاراغوا، وهايتي.

اتخذ المقرر ١٣/٢٠١٣ بشأن مشروع وثيقتي البرنامجين القطريين لمصر اللذين أعدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

## البند ٤

## التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اتخذ المقرر ١٣/٢٠١٣ بشأن: (أ) تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في الحد من الفقر، ورد الإدارة؛ (ب) تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات في سياق عمليات الأمم المتحدة للسلام، ورد الإدارة.

## البند ٥

## الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اتخذ المقرر ١٣/٢٠١٣ بشأن استعراض مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والتمويل الجماعي.

## البند ٦

## ترتيبات البرمجة

اتخذ المقرر ٤/٢٠١٣ بشأن ترتيبات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

## البند ٧

## التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ المقرر ٥/٢٠١٣ بشأن التقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان لصحة الأم للفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، ورد الإدارة عليه.

استمع إلى إحاطة بشأن مشروع سياسة التقييم المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

## البند ٨

## البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

اعتمد وثائق البرامج القطرية النهائية التالية:

أفريقيا: جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية  
والكاميرون وليبيريا

الدول العربية: السودان

آسيا والمحيط الهادئ: باكستان (برنامج قطري مشترك)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نيكاراغوا وهايتي.

اتخذ المقرر ٦/٢٠١٣ بشأن مشروع وثيقتي البرنامجين القطريين لمصر اللذين أعدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

استمع إلى معلومات مستكملة من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة

لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

البند ٩

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اتخذ المقرر ٧/٢٠١٣ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

البند ١٠

التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتخذ المقرر ٨/٢٠١٣ بشأن تقرير مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

البند ١١

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٩/٢٠١٣ بشأن خارطة الطريق صوب وضع ميزانية متكاملة، اعتباراً من عام ٢٠١٤، ومعلومات مستكملة بشأن موضوع استرداد التكاليف.

البند ١٢

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

استمع إلى عرض عن النتائج الأولية لعام ٢٠١٢، ومعلومات مستكملة عن العملية التشارورية مع أصحاب المصلحة بشأن الاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

الاجتماع المشترك

عقد اجتماعاً مشتركاً للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، تناول المواضيع التالية: (أ) تفعيل التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الشامل الذي يجري

كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ (ب) تفعيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

عقد أيضاً جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مشاورات غير رسمية بشأن النتائج الأولية لتقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

مشاورات غير رسمية بشأن خارطة الطريق التي تفضي إلى الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

إحاطة بشأن العملية التشاورية الجارية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع أصحاب المصلحة التي صدر بها تكليف من المجلس التنفيذي (بموجب المقرر ١٢/٢٠١٢)؛

صندوق الأمم المتحدة للسكان

مشاورات غير رسمية بشأن الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مشاورات غير رسمية بشأن إعداد الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧: مناقشة المسائل الرئيسية.

١ شباط/فبراير ٢٠١٣

١١/٢٠١٣

الاستعراض التجميعي والتقارير السنوي لمدير البرنامج عن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الأداء والنتائج للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بهذا التقرير (DP/2013/11)؛

٢ - ويرحب بما أفيد به عن إحراز التقدم عبر جميع مجالات النتائج؛

٣ - ويشجّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استخدام الدروس التي تم تحديدها في التقرير، بما في ذلك تلك المستقاة من تقارير التقييم المقدّمة في الدورة السنوية من أجل إعداد الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٤ - يشجّع أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يواصل، في تقاريره المقدّمة مستقبلاً، تحسين النُظم التي يتبعها في الإبلاغ عن النتائج. بما يكفل طرح المزيد من المعلومات المستندة إلى قرائن، والمتصلة بإحراز النتائج المتوقعة بصورة شاملة، بما في ذلك سرد تحليلي للمساهمات الإنمائية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن التحديات التي تم الوقوف عليها.

١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٢/٢٠١٣

مشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرره ٩/٢٠١٢ بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج عن الخطة الاستراتيجية؛

٢ - يحيط علماً، مع التقدير، بالعملية التشاورية والتشاركية التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى وضع مشروع الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي مواصلة التشاور بطريقة شاملة مع الدول الأعضاء وسائر الأطراف صاحبة المصلحة بغية إنجاز الخطة ومرفقاتها تمهيداً لاعتمادها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣؛

٣ - يلاحظ ما تم في الخطة الاستراتيجية من إدراج بعض البنود التي لم تكن قد حظيت بموافقة على المستوى الحكومي الدولي في منظومة الأمم المتحدة، مما لا يمكن معه اعتبارها موضع اتفاق على المستوى الحكومي الدولي؛

٤ - يؤيد بيان الرؤية الجديدة لمشروع الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧ الذي يقصد إلى مساعدة البلدان على التوصل للقضاء على الفقر مع العمل في الوقت نفسه على التقليل الملموس من حالات اللامساواة والإقصاء؛

- ٥ - يرحب بهيكل وإطار مشروع الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك مجموعتها المقترحة من مجالات تركيز العمل والنتائج الإنمائية باعتبار أن الصياغة الدقيقة لها ما زالت قيد التطوير، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعداد نسخة نهائية من المشروع بحيث تقوم على أمور شتى من بينها التعليقات والمدخلات الواردة من الدول الأعضاء خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣، وخلال العملية الجارية حالياً، مما سيقتضي إجراء المزيد من المشاورات والإيضاحات والتعديلات أخذاً بعين الاعتبار الحاجة إلى التركيز التنظيمي من أجل إنجازها واعتمادها في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣؛
- ٦ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدء الإجراءات الرامية إلى إنجاز الميزانية المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧ وكذلك الإطار المتكامل للنتائج والموارد على أساس إطار وهيكل مشروع الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧ باعتبار أن الصياغة الدقيقة لهذه العناصر ما زالت قيد التطوير تمهيداً لاعتمادها من جانب المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣؛
- ٧ - يحيط علماً بهيكل ونهج مشروع الإطار المتكامل للنتائج والموارد لمشروع الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧ من منطلق أن صياغتها الدقيقة ما زالت قيد التطوير، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل وضع المؤشرات وخطوط الأساس والمعالء والأهداف ذات الصلة بقصد إنمائها بحلول عقد الدورة السنوية لعام ٢٠١٤؛
- ٨ - يلاحظ أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧ في بلدان البرنامج لا بد وأن يراعي الحوار الذي يتم على المستوى القطري بشأن الأولويات والاحتياجات الوطنية على أساس مدفوع بالطلب على نحو ما ينعكس في صكوك البرمجة على الصعيد القطري؛
- ٩ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المزيد من المعلومات في الوقت المناسب لانعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ بشأن كيفية إحراز النتائج، وذلك بطرق شتى منها التوضيح بجلاء لكيفية نسبة النواتج بصورة مباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكيفية الترابط بين المخرجات والنتائج وأساليب تقييم المخاطر وإدارتها كوسيلة لإحراز النتائج ذات الصلة؛
- ١٠ - يحيط علماً بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدراج ولايات الاستعراض الشامل الذي يتم كل أربع سنوات للسياسات المتصلة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على صعيد منظومة الأمم المتحدة في صلب الخطة الاستراتيجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧، ويطلب إلى البرنامج أن يعمل على الربط الكامل



بين الخطة الاستراتيجية المقبلة، ٢٠١٤-٢٠١٧ وبين هذه الولايات، ويطلب أيضاً إلى البرنامج مواصلة المساهمة في المناقشات التي تدور مع الصناديق والبرامج الأخرى من أجل وضع نهج مشترك لتتبع مسار تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات؛

١١ - يشير إلى الفقرة ٢ من المقرر ٢/٢٠١٣ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يراعي بصورة كاملة في الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧ النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي تضمها جميع تقارير التقييم ذات الصلة، المقدمة إلى المجلس التنفيذي في فترة الخطة الاستراتيجية الراهنة، ٢٠٠٨-٢٠١٣، وخاصة تلك المقدمة في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٣؛

١٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم المزيد من المعلومات في وقت مناسب لانعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ بشأن الأسلوب الذي ستعمل به المنظمة سواء بصورة مشتركة أو من خلال تقسيم العمل ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مع سائر الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أخذاً بعين الاعتبار الولايات التي تضطلع بها كل منها، وبغرض تعزيز التجانس وتجنب التداخل والازدواجية، فضلاً عن تحسين النتائج المتحققة على الأرض والتنفيذ بالنسبة لبلدان البرنامج؛

١٣ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يوضح ما تم تخصيصه سنوياً من الموارد الأساسية وغير الأساسية على أساس المحصلة الإنمائية في الإطار المتكامل للنتائج والموارد، ٢٠١٤-٢٠١٧ لدى إنجاز مشروع الميزانية المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧؛

١٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يراعي تمام المراعاة آراء الدول الأعضاء لدى إنجاز الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧. بما في ذلك دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والحاجة إلى المشاركة الفعالة من جانب البرنامج الإنمائي في جهود التصدي للفقر المدقع، من أجل اعتمادها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.

١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٣/٢٠١٣

حالة الالتزامات بالتمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما يرتبط به من الصناديق والبرامج لعام ٢٠١٣ وما بعده

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير الصادر عن حالة الالتزامات بالتمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديقه وبرامجه لعام ٢٠١٣ وما بعده (DP/2013/13) ومرفقاته؛

٢ - يحيط علماً مع القلق بأن مساهمات عام ٢٠١٢ في الموارد العادية تناقصت بنسبة ١٣,٢ في المائة إلى مبلغ ٨٤٦,١ مليون دولار من مبلغ ٩٧٤,٥١ مليون دولار في عام ٢٠١١، وهو ما يقل بكثير عن هدف التمويل المنقح البالغ ١,٥ بليون دولار للموارد العادية لعام ٢٠١٢ (DP/2011/22، الفقرة ٢٠٤)؛

٣ - يحيط علماً كذلك، مع القلق، بأن المساهمات الإجمالية (الموارد العادية والموارد الأخرى) المقدمة إلى البرنامج الإنمائي تناقصت بدورها في عام ٢٠١٢ لتبلغ ٤,٦٤ بلايين دولار من ٤,٨٢ بلايين دولار في عام ٢٠١١؛

٤ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٥ - يؤكد من جديد على أن الموارد الأساسية/العادية ما زالت، بحكم طبيعتها غير المشروطة، تمثل الأساس للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ويؤكد في هذا المضمار من جديد على الحاجة إلى أن يتصدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أساس متواصل، لمعالجة الاختلال الحاصل بين الموارد الأساسية/العادية والموارد غير الأساسية/الأخرى؛

٦ - يؤكد على الحاجة إلى تجنب استخدام الموارد الأساسية/العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية بما في ذلك استخدام الموارد الأساسية/العادية لتغطية النفقات المتصلة بالإدارة ودعم الأموال غير الأساسية وأنشطتها البرنامجية؛

٧ - يسلم بأن على الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع أولويات لتخصيص الموارد الأساسية/العادية والموارد غير الأساسية التي تتصف بأنها أكثر قابلية للتنبؤ، فضلاً عن مرونتها وقلة تخصيصها وحسن ارتباطها بأولويات بلدان

البرنامج، بما في ذلك تلك الواردة ضمن إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، وكذلك بالخطوة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي والولاية التي يضطلع بها؛

٨ - يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى بذل كل جهد ممكن لتوسيع قاعدة المانحين بوسائل شتى منها زيادة عدد البلدان والشركاء الآخرين الذين يقدمون مساهمات مالية إلى البرنامج بما يؤدي إلى خفض الاعتماد على عدد محدود من المانحين؛

٩ - يشجّع جميع البلدان التي لم تقدّم حتى الآن مساهمات في الموارد العادية لعام ٢٠١٣ على أن تفعل ذلك؛

١٠ - يحث البلدان المانحة والبلدان الأخرى القادرة على ذلك، على أن تواصل وتزيد بصورة ملموسة التبرعات التي تقدمها بطريقة تتسق مع قدراتها لصالح الميزانية الأساسية/العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن تساهم على أساس متعدد السنوات وبطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها.

١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٤/٢٠١٣

تقرير بشأن البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٣:  
الأداء والنتائج

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير النهائي بشأن البرنامج العالمي، ٢٠٠٩-٢٠١٣

(DP/2013/14)؛

٢ - يوصي بأن يسدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المزيد من مشورة السياسات المتكاملة والمركزة على البرامج بحيث تغطي مجالات العمل التي سيتم تحديدها ضمن نطاق الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧. بما يزيد من فعاليته في مساعدة البلدان على التصدي للتحديات الإنمائية التي تزداد تعقيداً وترابطاً.

١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٥/٢٠١٣

## تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- (أ) التقرير السنوي بشأن التقييم واستجابة الإدارة؛
- (ب) تقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١٣ واستجابة الإدارة؛
- (ج) تقييم البرنامج العالمي واستجابة الإدارة؛
- (د) تقييم البرنامج الإقليمي لأفريقيا واستجابة الإدارة؛
- (هـ) تقييم البرنامج الإقليمي للدول العربية واستجابة الإدارة؛
- (و) تقييم البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ واستجابة الإدارة؛
- (ز) تقييم البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة واستجابة الإدارة؛
- (ح) تقييم البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واستجابة الإدارة؛
- (ط) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحوار فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واستجابة الإدارة.

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتزام إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتقييم وييجاد ثقافة تقييم على مستوى المنظمة بأسرها فضلاً عن التزام مكتب التقييم والأعمال التي يقوم بها؛ ويشجع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك مكتب التقييم على مواصلة بذل هذه الجهود. وفي هذا الخصوص يؤكد على أهمية تقديم التمويل الكافي في وقته المناسب، لمهمة التقييم على كل مستوى المنظمة وعلى المستويين الإقليمي والقطري كسبيل لتأمين فعاليته واستقلالته، ويطلب إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تتشاور مع المجلس التنفيذي بشأن أي تغييرات تطرأ على مخصصات مهمة التقييم بعد إقرارها من جانب المجلس التنفيذي؛

٢ - يحيط علماً بالجهود التي تبذلها إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما يكفل أن تحظى جميع التقييمات المركزية واللامركزية باستجابة من جانب الإدارة مشفوعة بمداول زمنية محددة للتنفيذ؛

٣ - يحيط علماً كذلك بالاقترح المتعلق بإجراء استعراض مستقل لسياسة التقييم في البرنامج الإنمائي امثالاً لمقرّر المجلس التنفيذي ١٦/٢٠١٠، ويطلب إلى مكتب التقييم تيسير إجراء هذا الاستعراض في ظل توجيه المجلس التنفيذي؛

فيما يتصل بالتقرير السنوي بشأن التقييم (DP/2013/16) واستجابة الإدارة:

٤ - يلاحظ ما طرأ من تحسن في امثال البرامج القطرية المنجزة في عام ٢٠١٢ لمقتضيات التقييم؛

٥ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم، بالتعاون مع المنظمات الأخرى بالأمم المتحدة، بمواصلة دعمه لبناء قدرة وطنية للتقييم بطريقة منهجية، مزوّدة بغايات واضحة وأهداف يمكن قياسها ومواعيد زمنية محددة ومن خلال نهج فعالة من حيث التكاليف؛

٦ - يطلب إلى مكتب التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعزز مراعاة مبادئ المساواة بين الجنسين في جميع أعمال التقييم التي يقوم بها، وأن يشمل ذلك جهوده الرامية إلى تعزيز ثقافة التقييم في المنظمة والإفادة في تقاريره المقبلة عما يبذله من جهود في هذا الصدد؛

٧ - ينوّه بما طرأ من تحسن في نوعية التقييمات اللامركزية، ولكنه يلاحظ في الوقت نفسه ما طرأ من انخفاض في قدرة الرصد والتقييم على صعيد المكاتب القطرية، ويرحب باقتراح فريق استعراض الأقران الذي يقضي بتقديم دعم فعال للصلة التي تربط بين التقييمات اللامركزية ومهمة التقييم المركزي، ويؤيد الحاجة إلى تقييم أساسي يتيح فهم الأسباب التي تؤدي إلى أن تظل مجالات عديدة من أعمال البرنامج الإنمائي والتقييم والرصد اللامركزي دون معايير الجودة؛

٨ - يوافق على برنامج العمل المنقّح لعام ٢٠١٣، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي تقديم عرض شفوي بشأن المواضيع المقترحة بالنسبة للتقييمين المواضيعيين المتبقين لدى انعقاد الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي من أجل الموافقة عليها؛

٩ - يلاحظ أن إعداد برنامج العمل لعام ٢٠١٤ لا يزال في بداياته، ويطلب إلى مكتب التقييم أن يقدّم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤، خطة عمل تفصيلية تتضمن جميع عناصر الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي، ٢٠١٧-٢٠١٤، كما يطلب أن تطرح خطة العمل لعام ٢٠١٤ خطة تقييم شاملة متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

- ١٠ - يرحبُ بالنتائج التي توصل إليها فريق استعراض الأقران بشأن المنهجية وتبادل المعارف الواردين في التقرير ويحث مكتب التقييم على تنفيذ مقترحات الفريق؛
- ١١ - يوافق على المجموعة الجديدة من التقييمات التي تركز على قياس النتائج المتحققة، ويدعم جهد مكتب التقييم في إجراء تقييمات مشتركة مع شركاء البرنامج؛ فيما يتصل بتقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/2013/17) واستجابة الإدارة (DP/2013/18):
- ١٢ - يحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يراعي النتائج والتوصيات الواردة في التقرير بحذافيرها لدى وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة، ٢٠١٤-٢٠١٧، وخاصة فيما يتعلق بإعطاء الأولوية للدعم المقدم على الصعيد القطري؛ ويطلب أيضاً أن يأخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اعتباره النتائج والتوصيات المتعلقة بما يلي: (أ) التوجيه الاستراتيجي المركز والواضح؛ (ب) الحاجة إلى دعم تنمية القدرات واستدامة النتائج على الصعيد القطري؛ (ج) زيادة توضيح توزيع الأدوار والمسؤوليات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري؛ و (د) تعزيز إطار المساءلة بما في ذلك عمليات الرصد والتقييم والإبلاغ؛
- ١٣ - يشير إلى الفقرة ٢ من المقرر ٢٠١٣/٢، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يأخذ في اعتباره بصورة كاملة النتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة في جميع تقارير التقييم ذات الصلة المقدمة إلى المجلس التنفيذي في فترة الخطة الاستراتيجية الراهنة، ٢٠٠٨-٢٠١٣، وخاصة تلك المقدمة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣؛
- ١٤ - يرحبُ بالدليل الذي يشهد بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أصبح منظمة أقوى منذ اعتماد الخطة الاستراتيجية؛ ٢٠٠٨-٢٠١٣ وأن البرنامج الإنمائي من المرجح أن يقدم مساهمات إنمائية لها أهميتها في جميع المجالات التي يركز عليها؛
- ١٥ - يحث البرنامج الإنمائي على تحسين معالجته للقضايا الشاملة، ومن ذلك مثلاً تنمية القدرات والمساواة بين الجنسين على الصعيد القطري وتدعيم ومأسسة إدارة المعارف والتعلم باعتبار ذلك أساساً محورياً لمساهمة البرنامج الإنمائي في تحقيق النتائج الإنمائية؛
- ١٦ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إحاطة موجزة للمجلس التنفيذي في وقت انعقاد دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣ بشأن الأسلوب الذي يعالج به البرنامج الإنمائي ما يرد في تقارير التقييم ذات الصلة من نتائج واستنتاجات وتوصيات، وهي التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي في فترة خطة الاستراتيجية الراهنة، ٢٠٠٨-٢٠١٣ وخاصة تلك المقدمة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣؛

فيما يتعلق بتقييم البرنامج العالمي (DP/2013/19) واستجابة الإدارة (DP/2013/20):

١٧ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بتقييم البرنامج العالمي واستجابة الإدارة؛

١٨ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يراعي في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وفي البرنامج العالمي المقبل التوصيات والنتائج الواردة في تقرير التقييم وأن يدمجها فيهما إدماجاً تاماً، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمسائل المثارة في التقرير، بما في ذلك الحاجة إلى: (أ) مزيد من الوضوح في تعريف القيمة التي يضيفها البرنامج العالمي إلى البرامج الإقليمية والقطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) اتباع نهج أكثر انتظاماً لتقاسم المعرفة؛ (ج) دمج المساواة بين الجنسين في جميع المجالات المواضيعية بطريقة أفضل وتخصيص ما يكفي من الموارد اللازمة للمساواة بين الجنسين في مجال تخطيط وتنفيذ البرامج؛ و (د) توخي مزيد من الوضوح في مراتب المسؤولية من أجل تنسيق أكثر فعالية بين السياسة المرسومة والمكاتب الإقليمية؛

١٩ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشمل وضع البرنامج العالمي على أطر واضحة تتصل بالنتائج، ويطلب كذلك تقديم البرنامج العالمي لدى انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤؛

٢٠ - يلاحظ التوصية وقبول التوصية بالنسبة إلى استجابة الإدارة بوضع استراتيجية مشتركة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤ لتوجيه الخدمات الاستشارية، ويطلب أن تعالج الاستراتيجية موضوع تخصيص موارد للخدمات الاستشارية فيما بين المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، دعماً لأداء أقوى يتم على الصعيد القطري ويطرح تمييزاً أوضح بين مهام "السياسة" وبين تقديم الخبرة "الاستشارية أو التقنية"؛

فيما يتعلق بتقييم البرامج الإقليمية لأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (DP/2013/21، DP/2013/23، DP/2013/27)، (DP/2013/29 و DP/2013/31)، واستجابات الإدارة (DP/2013/22، DP/2013/24، DP/2013/26، DP/2013/28 و DP/2013/30 و DP/2013/32):

٢١ - يحيط علماً بتقارير تقييم البرامج الإقليمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واستجابات الإدارة؛

٢٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يأخذ في الاعتبار، نتائج وتوصيات التقارير وأن يعمل على دمجها بصورة كاملة ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة،

٢٠١٤-٢٠١٧ والبرامج الإقليمية في المستقبل، مع إيلاء الاهتمام الواجب للقضايا المنهجية المثارة في التقارير، بما في ذلك الحاجة إلى: (أ) أطر ونتائج إقليمية واضحة ومركزة وموجهة نحو الاستراتيجيات الإقليمية ومتوائمة مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧، ومع الاحتياجات والمطالب الإقليمية؛ (ب) تحسين عمليات رصد وتقييم النتائج وإعداد التقارير بشأنها ومن ثم إبلاغها؛ (ج) مراكز الخدمات الإقليمية التي تركز خبراتها على الأولويات المواضيعية للبرنامج الإنمائي وعلى مبادلات وتقاسم المعارف فيما بين البلدان؛ و (د) عمليات التشاور الشاملة مع جميع الأطراف ذات الصلة من أصحاب المصلحة لدى تصميم البرامج والاستراتيجيات والمشاريع الإقليمية؛

٢٣ - يسلم بالميزة النسبية التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٢٤ - ينوّه بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن برامجه، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يتبع أسلوباً أكثر منهجية في هذا المضمار، وخاصة في مناهج تقاسم المعارف ونظم الإبلاغ المؤسسية فيما يتصل بالتعاون بين بلدان الجنوب بغية تعزيز عمليات التعلم وأو التزويد المنهجي بالمعلومات المتصلة بالأداء؛

٢٥ - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يوضّح تقسيم العمل وتوزيع الأدوار والمسؤوليات وخطوط المساءلة فيما يتصل بإنجاز النتائج بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن يكفل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مكانته بوصفه عنصراً رئيسياً في جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساهمة في تعزيز القدرات الوطنية لصالح التنمية المستدامة مع تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الغايات الإنمائية للألفية.

١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣



١٦/٢٠١٣

تقرير عن النتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٢  
وتقرير عن مشاورات أصحاب المصلحة بشأن سيناريوهات مستقبل صندوق الأمم  
المتحدة للمشاريع الإنتاجية  
إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير (DP/2013/33) ويرحب بالأداء القوي المتواصل  
لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على أساس الأهداف المرسومة؛

٢ - يرحب بالمبادرات الجديدة التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع  
الإنتاجية وبالشراكات التي عقدها في عام ٢٠١٢ مع الشركاء الإنمائيين في القطاعين العام  
والخاص في إطار مجالات خبرة الصندوق بحكم ما لها من أهمية بالنسبة للمناقشات التي دارت  
بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣ - يلاحظ مع القلق الاختلال المتزايد بين الموارد الأساسية المحدودة للصندوق  
وبين موارده غير الأساسية المتنامية بسرعة، وبما سيحول بين الصندوق، في الأجل القصير،  
وبين النهوض بولايته الأساسية التي تتمثل في تقديم الاستثمارات الإنتاجية إلى أقل البلدان  
نمواً، ويسلم بالحاجة إلى أن تتصدى الإدارة إلى الطابع الذي لا ينبغي استمراره لهذه الحالة  
باعتبار ذلك على رأس الأولويات؛

٤ - يلاحظ أيضاً مع القلق أن الاستخدام المنهجي للميزانية الأساسية لتغطية  
النفقات الإدارية لتنفيذ المشاريع الممولة من واقع المساهمات غير الأساسية، يمكن أن يحول  
بعد ذلك بين الصندوق وبين الاضطلاع بولايته، ويرحب في هذا المضمار بالتدابير السابق  
اتخاذها من أجل تخفيف الضغط على الموارد الأساسية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع  
الإنتاجية، وخاصة المقرر ٩/٢٠١٣؛

٥ - يلاحظ أيضاً، مع القلق، اعتماد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية  
على عدد قليل للغاية من المانحين من أجل موارده الأساسية، ويسلم بضرورة أن تعمل الإدارة  
على مضاعفة جهودها لتوسيع قاعدة المانحين الأساسيين بما في ذلك ما يتأتى من موارد  
من القطاع الخاص؛

٦ - يهيب بالدول الأعضاء القادرة على ذلك، أن تساهم في الموارد الأساسية  
لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بما يكفل له أن يبلغ هدف "الكتلة الحرجة"  
التمثل في بلوغ ٢٥ مليون دولار سنوياً من الموارد السنوية الأساسية وبما يكفل مواصلة  
ما يقدمه من دعم إلى عدد يبلغ ٤٠ بلداً على الأقل من أقل البلدان نمواً.

١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٧/٢٠١٣

تقرير مديرة البرنامج بشأن تطور دور ومهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة منذ بدايته

إن المجلس التنفيذي،

١ - ينوّه مع التقدير بتقرير مديرة البرنامج الإنمائي (DP/2013/34) بشأن تطور دور ومهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة والأسلوب الذي حققوا به تأثيرهم على عمليات البرنامج المذكور؛

٢ - يحيط علماً مع التقدير بمساهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في ثقافة التطوع على صعيد المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة بأسرها من خلال الأعمال التي تم الاضطلاع بها منذ عام ١٩٧١، وبخاصة أعمال متطوعي الأمم المتحدة بالنسبة إلى تحقيق الالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً ومنها على سبيل المثال الغايات الإنمائية للألفية؛

٣ - يسلم بالجهود التي بُذلت في الماضي والجهود التي ما برحت مبدولة بصورة متواصلة من جانب جميع الشركاء الإنمائيين لدعم أعمال متطوعي الأمم المتحدة، وخاصة ما يقدمونه من مساهمات على شكل أموال أو على شكل موارد بشرية ولا سيما من جانب البلدان النامية التي أصبحت حالياً تهيئ أغلبية متطوعي الأمم المتحدة الموزعين عالمياً؛

٤ - يرحّب بالدور القيادي لمتطوعي الأمم المتحدة في وضع وتعزيز برنامج لشباب المتطوعين في سياق جدول عمل السنوات الخمس للأمين العام؛

٥ - يرحّب بطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتولى متطوعو الأمم المتحدة وضع خطة عمل لدمج التطوع ضمن عمليات السلام والتنمية في العقد القادم للنظر في الأمر في دورتها السبعين وبما يتفق مع قرار الجمعية العامة ٦٧/١٣٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن تعميم العمل التطوعي خلال العقد المقبل؛

٦ - يرحّب بالقرار ٦٧/١٣٨ الذي أهاب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة تقديم المساعدة في الترويج لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة؛

٧ - ينوّه بما يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مواصلة تقديم دعم برنامجي ومالي وإداري وقانوني إلى متطوعي الأمم المتحدة بما يكفل تنفيذ الولاية التي يضطلعون بها؛

٨ - يرحّب بمبادرة متطوعي الأمم المتحدة إلى وضع إطار استراتيجي للفترة

٢٠١٤-٢٠١٧.

١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٨/٢٠١٣

الاستجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٤/٢٠١٣ بشأن ترتيبات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالاستجابة الحالية إلى مقرر المجلس التنفيذي ٤/٢٠١٣ بشأن ترتيبات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢ - يحيط علماً بالمعلومات التي قدمها البرنامج الإنمائي لإدراج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في ترتيبات البرمجة، ويؤكد من جديد المقرر ٤/٢٠١٣ بشأن إدراج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في ترتيبات البرمجة، ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المزيد من المعلومات بشأن مبررات المبلغ الفعلي المقرر تخصيصه للصندوق قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣؛

٣ - يشير إلى المقرر ٤/٢٠١٣ وينوّه بالمعلومات الواردة في [DP/2013/37](#)، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم، في المناقشة غير الرسمية التي تفضي إلى المناقشة الرسمية للميزانية المتكاملة قبل الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣، معلومات توضح احتياجات التمويل ومبرراتها إضافة إلى أوجه الترابط والتآزر بالنسبة إلى المهام الممولة في إطار الخطوط الثابتة التالية: خدمات الدعم الإنمائي، برنامج الاقتصاديين، خدمات المشورة السياسية، فضلاً عن مكتب الدراسات الإنمائية.

١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٩/٢٠١٣

تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٢: التحليل التجميعي للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالوثائق التي تشكل تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٢:

[DP/FPA/2013/3](#) (Part I, Part I/Add.I و Part II)؛

٢ - يحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار النتائج الإنمائي للخطة الاستراتيجية

لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

- ٣ - يسلمُ بالدور القيادي المهم الذي يضطلع به، على المستوى العالمي، صندوق الأمم المتحدة للسكان في عدد من العمليات العالمية من أجل التعجيل بالتقدم المحرز بشأن جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمساهمة في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية، وفي المناقشة المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ٤ - يشجّع صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة المساهمة في التعجيل بالتقدم نحو إحراز الغاية الإنمائية للألفية رقم ٥ بحلول عام ٢٠١٥ باعتبار أن تحقيق هذه الغاية ما زال متعثراً وراء الغايات الإنمائية الأخرى للألفية؛
- ٥ - يشجّع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تحسين التحليل المتبع في التقارير السنوية المقدّمة مستقبلاً بشأن كيفية مساهمة الصندوق في النتائج المتحققة وفي التصدي للمخاطر واستقاء الدروس المستفادة الشاملة؛
- ٦ - ينوّه بالجهود التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ توجيهه الاستراتيجي المنقّح وفي التعامل مع توصيات استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١٣ من خلال خطة الأعمال، ويسلمُ بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان أصبح بالتالي منظمة أكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج؛
- ٧ - ينظر بعين التقدير إلى العملية الاستشارية والتشاركية الجارية حالياً استناداً إلى أفكار وبحوث متعمقة من أجل وضع الخطة الاستراتيجية المقبلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧؛
- ٨ - يلاحظ أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية في بلدان البرنامج لا بد وأن تأخذ في اعتبارها الحوار الدائر على المستويات القطرية بشأن الأولويات والاحتياجات الوطنية على أساس مدفوع بعنصر الطلب وعلى نحو ما ينعكس في صكوك البرمجة المطروحة على الصعيد القطري؛
- ٩ - يرحّب بالتوجيه الاستراتيجي الوارد في مشروع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ على نحو ما سبق الاتفاق عليه في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/FPA/2011/11)؛
- ١٠ - يهيب بصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل تطوير مشاركته المرسومة في الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧ بشأن القضايا المتصلة بالديناميات السكانية وبحقوق الإنسان ومساواة الجنسين بوصفها تشكّل أجزاء لا تنفصل عن جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبما يتيح التدليل على مدى مساهمة هذا الجهد في تحقيق الغاية الاستراتيجية

لصندوق الأمم المتحدة للسكان بما في ذلك ما يتم لصالح أشد الفئات استضعافاً وهميشاً من النساء والمراهقين والشباب؛

١١ - يحيط علماً، مع التقدير، بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لإدراج ولايات استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التشغيلية المنفذة من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة في الخطة الاستراتيجية المقبلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧، ويطلب إلى صندوق السكان أن يعمل على الربط الكامل بين الخطة الاستراتيجية المقبلة ٢٠١٤-٢٠١٧ وبين هذه التكاليفات، ويطلب كذلك أن يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان المساهمة في المناقشات التي تجري مع الصناديق والبرامج الأخرى من أجل وضع نهج مشترك لتتبع مسار تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات؛

١٢ - يلاحظ المقترحات المطروحة بشأن المشاركة المتباينة لصندوق الأمم المتحدة للسكان طبقاً للسياق القطري، ويسلم بمبدأ وضع نموذج الأعمال ونظام تخصيص الموارد على النحو الموصوف في الفقرات ١٧ إلى ٣١ والفقرات ٨٨ إلى ٩٨ على التوالي من مشروع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣ - على أساس المحور الاستراتيجي للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧، ويلاحظ أن هذه العناصر ما زالت بانتظار الإنجاز، ويطلب في هذا الصدد إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة التشاور مع الدول الأعضاء بشأن كيفية تنفيذها مستقبلاً؛

١٣ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة وضع التفاصيل المتصلة بالأسلوب الذي يزمع أتباعه في تخطيط وميزنة الأنشطة المنفذة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل فترة الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧، كما يطلب إلى الصندوق إيضاح كيفية مساهمة أعماله المنفذة على الصعد كافة في تحقيق الهدف الاستراتيجي للمنظمة على نحو ما ينعكس في الخطة الاستراتيجية المقبلة، ٢٠١٤-٢٠١٧؛

١٤ - يثني على صندوق الأمم المتحدة للسكان لتقديمه مشروع ميزانية متكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧ للتشاور بشأنها مع المجلس التنفيذي؛

١٥ - يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يُدرج مزيداً من المعلومات في الخطة الاستراتيجية المقبلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ بشأن الطريقة التي سيتعاون على أساسها ويقسم الأعمال ضمن نطاق المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتم مع سائر الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة أحياناً بعين

الاعتبار الولاية التي يضطلع بها كل طرف، وذلك من أجل تعزيز التجانس وتجنب التداخل والازدواجية في ضوء الهدف النهائي المتمثل في تحسين النتائج المتحققة على الأرض والنهوض بالتنفيذ في بلدان البرنامج، ويطلب إلى الصندوق أن يقدم المزيد من المعلومات عند وضع الخطة الاستراتيجية المقبلة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ بشأن كيفية تحقيق النتائج، على أن يتم ذلك بوسائل شتى منها إيضاح كيفية نسبة النواتج بشكل مباشر إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان إضافة إلى الصلة بين النواتج والنتائج وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها؛

١٦ - يعرب عن التقدير للتحسينات التي تم إضافتها على مشروع إطار النتائج، ٢٠١٤-٢٠١٧ ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يُدرج في إطار النتائج خطوط الأساس والأهداف فيما يتصل بالمرجات والنواتج؛

١٧ - يسلم بأهمية زيادة وتحقيق الاستقرار وإمكانية التنبؤ في: (أ) المساهمة في الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي تمثل الركائز والدعم الأساسية لعملياته و (ب) التمويل المخصص والأفضل نوعياً؛

١٨ - يسلم بأن دقة المواعيد في سداد المساهمات أمر أساسي بالنسبة للحفاظ على السيولة ولتيسير مواصلة تنفيذ البرامج بما يساعد البلدان على تحقيق غايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وغير ذلك من الغايات الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الغايات الإنمائية للألفية، فضلاً عن مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في جميع العمليات والأنشطة المهمة المفضية إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٢٠/٢٠١٣

تقرير عن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وإسقاطات الإيرادات لعام ٢٠١٣ والسنوات المقبلة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير الصادر عن مساهمات الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وإسقاطات الإيرادات لعام ٢٠١٣ والسنوات المقبلة (DP/FPA/2013/4)؛

٢ - يحيط علماً بأن إيرادات المساهمات لعام ٢٠١٢ في الموارد العادية تناقص بنسبة ٢,٩ في المائة ليبلغ ٤٣٧,٥ مليون دولار من واقع مبلغ ٤٥٠,٧ مليون دولار

في عام ٢٠١١، وهو يقل عن هدف التمويل المنقح للخطة الاستراتيجية البالغ ٥٠٠ مليون دولار لعام ٢٠١٢ من الموارد العادية. وفي عام ٢٠١٢ كان الإيراد من المساهمات المقدمة للموارد من التمويل المشترك قد زاد بنسبة ١٢,٥ في المائة ليصل إلى ٥٢٥,٧ مليون دولار من ٤٤٠,١ مليون دولار في عام ٢٠١١ وهو يتجاوز بكثير هدف ٣٣٠ مليون دولار (DP/FPA/2013/4 الفقرتان ٩ و ١٠)؛

٣ - يحيط علماً كذلك بأن إجمالي المساهمات في عام ٢٠١٢ (من الموارد العادية وموارد التمويل المشترك) إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان زاد بنسبة ٨,١ في المائة ليصل إلى ٩٦٣,٢ مليون دولار من واقع ٨٩٠,٨ مليون دولار في عام ٢٠١١؛

٤ - يثني على الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوسيع قاعدة التمويل وتعبئة الموارد الإضافية وغيرها من أشكال الدعم من مصادر متنوعة، بما في ذلك من القطاع الخاص؛

٥ - يؤكد على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يستند إليها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي لا غنى عنها للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لأعماله، ويشجع الصندوق على مواصلة تعبئة هذه الموارد فيما يعمل كذلك على مواصلة حشد موارد تكميلية لصالح أمواله وبرامجه المواضيعية؛

٦ - يشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها الأساسية، كما يشجع البلدان القادرة على تقديم مساهمات مع حلول النصف الأول من العام وعلى إعلان تبرعات لسنوات متعددة بما يكفل فعالية البرمجة؛

٧ - يشجع جميع حكومات بلدان البرنامج على زيادة المساهمات المقدمة إلى البرامج في بلدانها؛

٨ - يشجع جميع الدول الأعضاء على زيادة الدعم المقدم إلى الغايات الإنمائية للألفية رقم ٣ و ٤ و ٥ و ٦ بما يؤدي إلى تسريع النتائج وتمكين إحراز الغايات المذكورة بحلول عام ٢٠١٥؛

٩ - يؤكد على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يحتاج إلى مؤازرة سياسية قوية وزيادة في الدعم المالي فضلاً عن تمويل أساسي قابل للتنبؤ بما يكفل له تعزيز المساعدة التي يقدمها إلى البلدان من أجل أن تُدمج بصورة كاملة جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ضمن الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية وتحقق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٢١/٢٠١٣

## سياسة التقييم المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يشير إلى المقرر ٢٦/٢٠١٢ بشأن تقرير السنتين المتعلق بالتقييم واستعراض سياسة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- ٢ - يسلم بأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦) يحتوي على المبادئ الأساسية فيما يتعلق بالتقييم وهي منطبقة على جميع الصناديق والبرامج، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- ٣ - يرحب بالعملية التشاركية والشاملة التي أفادت منها إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع سياسة التقييم المنقحة، مشفوعة بمدخلات مهمة من جانب الدول الأعضاء والخبراء؛
- ٤ - يوافق على سياسة التقييم المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان  
DP/FPA/2013/5؛
- ٥ - يرحب بإنشاء مكتب مستقل للتقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان مزوّد بخط إبلاغ مباشر إلى المجلس التنفيذي بحيث يضطلع بالأدوار والمسؤوليات المطروحة في سياسة التقييم المنقحة؛
- ٦ - يسلم بأن تدعيم المساءلة وزيادة التعلم المؤسسي وتحسين عمليات صنع القرار استناداً إلى القرائن هي الأغراض المهمة الثلاثة المتساوية من حيث الأهمية في مجال التقييم، ويؤكد على دور التقييم في المساهمة للتوصل إلى برجة أكثر فعالية؛
- ٧ - ينوّه مع التقدير بالخطوات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان بما يكفل الاضطلاع بمهمة تقييم مستقلة تتسم بالمصداقية والجدوى؛
- ٨ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكفل الامتثال لسياسة التقييم على الأصعدة كافة في الصندوق من خلال إنشاء آلية ملائمة لتنفيذها بحيث تضم قدرات دعم تقييمي إقليمية كافية مع زيادة القدرات المستخدمة في ميدان التقييم؛
- ٩ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يخصّص ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لمكتب التقييم ولمهمة التقييم الشامل عند تقديم الميزانية المتكاملة في الدورة



العادية الثانية لعام ٢٠١٣، مع العمل في الوقت ذاته على تشجيع الصندوق على أن يحافظ، قدر الإمكان، على الموارد المتاحة للبرامج؛

١٠ - يطلب إلى المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التشاور مع المجلس التنفيذي عند تعيين مدير مكتب التقييم أو تجديد عمله و/أو صرفه من الخدمة، اتساقاً مع معايير فريق التقييم بالأمم المتحدة؛

١١ - يطلب إلى مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يدرج ضمن تقريره السنوي، المقرر تقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية كل عام، معلومات بشأن أنشطة ونتائج التقييم فضلاً عن حالة تنفيذ سياسة التقييم المنقحة وخطة التقييم لفترة السنتين؛

١٢ - يطلب إلى مكتب التقييم بصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم خطة التقييم على أساس ميزانية السنتين لاعتمادها في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي ابتداءً من عام ٢٠١٣؛

١٣ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن لا يقتصر تركيز أي استعراض لتقييم السياسات على السياسة المطروحة ذاتها وإنما يشمل التركيز تنفيذها أيضاً.

٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٢٢/٢٠١٣

التقرير السنوي للمدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بهذا التقرير (DP/OPS/2013/2) وبتفاصيل النتائج التنفيذية والإدارية للمنظمة الواردة في سياقه؛

٢ - يحيط علماً بـ (أ) المساهمات الملموسة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، التي تقدّم غالباً في غمار أكثر البيئات تحدياً، إلى النتائج التشغيلية للأمم المتحدة وشركائها و (ب) زيادة التركيز على جوانب الاستدامة والاستثمار في مجالات خبرته الأساسية، وبخاصة البنّ الأساسية والمشتروات وإدارة المشاريع؛

٣ - يحيط علماً بالدعم الذي تقدّم من جانب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى الأمم المتحدة وشركائها لتنفيذ عمليات بناء السلام والعمليات الإنسانية والإنمائية التي تهم البشر المحتاجين إليها؛

٤ - يحيط علماً مع التقدير بما تبدى من قدرة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل: (أ) مواصلة تحسين كفاءته بما في ذلك ما يتم من خلال اعتماد معايير الأداء المعترف بها دولياً و (ب) تعزيز نوعية منتجاته وخدماته مع العمل في الوقت نفسه على تخفيض ميزانية إدارته.

٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٢٣/٢٠١٣

الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعرب عن التقدير لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مباشرة العملية الاستشارية التي تتم في إطار إعداد الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٢ - يصادق على الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧ على النحو الوارد في الوثيقة [DP/OPS/2013/3](#) مع إدراك أنها مبنية على أساس قرارات وتوجيهات سياسية سابقة؛

٣ - يرحب بالتركيز المعزز لخدمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، المقدمة إلى الشركاء في الأمم المتحدة ومن سواهم، إضافة إلى التأكيد على عناصر الاستدامة والملكية الوطنية وتنمية القدرات مع التسليم بأنها متجددة بقوة ضمن نموذج أعمال التمويل الذاتي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٤ - يحيط علماً مع التقدير بما تم في الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من إدراج تدابير من شأنها تدعيم مساهمة المكتب المذكور لصالح نطاق واسع من الأطراف صاحبة المصلحة بما في ذلك المؤسسات الأخرى ضمن المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، إضافة إلى الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية، ويشجع مكتب خدمات المشاريع على الاستمرار في التواصل مع الشركاء في هذا الصدد مستقبلاً؛

٥ - يهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تسعى بشكل فعّال إلى تحقيق زيادات في الكفاءة من خلال توسيع نطاق التعاون أخذاً بعين الاعتبار المزايا التنافسية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجالات الخبرة الموكلة إليه: المشتريات والبنى الأساسية وإدارة المشاريع، بما في ذلك تهيئة سبل التنفيذ وإدارة الصفقات والخدمات الاستشارية؛

- ٦ - يشجع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على المساهمة، في نطاق مجالات عمله المكلف بها، في ابتكار وتكييف أفضل معايير الممارسة في مجالي الاستدامة والجودة؛
- ٧ - يؤيد وضع أداة لفحص الاستدامة من أجل استعراض ارتباطات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أساس الأبعاد الثلاثة للاستدامة ويطلب إلى المكتب أن يتوسع في تقاسم هذه الوسيلة بعد إنجازها.

٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٢٤/٢٠١٣

- تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة لعام ٢٠١٢
- (أ) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات
- (ب) تقرير مدير شعبة خدمات الرقابة بشأن المراجعة الداخلية لحسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان وأنشطة الرقابة في عام ٢٠١٢
- (ج) تقرير النشاط لعام ٢٠١٢ لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

- ١ - يرحّب بالالتزام المتواصل من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتوسيع نطاق المساءلة والشفافية، ويرحّب في هذا الصدد بتنفيذ القرار الصادر بشأن الكشف العام عن المراجعات الداخلية للحسابات؛

- ٢ - يحيط علماً بالتقدم المحرز من جانب كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ توصيات المراجعة الحسابية؛

٣ - يلاحظ عدد التوصيات المتكررة والمتصلة بإدارة ورصد المشاريع وعمليات الشراء والموارد البشرية، ويحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على معالجة القضايا المتكررة التي لم تجر تسويتها في هذه المجالات بطريقة تجمع بين الدقة وحسن التوقيت؛

٤ - ينوّه مع التقدير بأعمال المنظمة في تهيئة عدد متزايد من المراجعات الحسابية المشتركة، ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على التعاون معاً وكذلك مع المنظمات الإنمائية الأخرى بالأمم المتحدة، على إيجاد الفرص التي تتيح مواصلة النهج المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك يؤكد على أهمية استعراض النهج المتسق للتحويلات النقدية الذي ينبغي أن يتيح توجيهها واضحاً من أجل التطبيق السليم لهذا النهج الذي تم وضعه بصورة مشتركة من جانب المنظمات؛

٥ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عرض المعلومات المقدمة إلى المجلس التنفيذي من جانب مكاتبها للمراجعة الحسابية والتحقيقات بطريقة زاخرة بالمعلومات ومتسقة من عام إلى عام، وبأسلوب من شأنه تيسير المقارنة السهلة بين المنظمات فيما يتصل بالبيانات المتعلقة بالادعاءات والتحقيقات والإجراءات المتخذة في هذه المجالات بما في ذلك قائمة بعمليات المراجعة الداخلية المنفذة للحسابات، والتصنيف الذي حظيت به، مشفوعة بوصف واضح للطريقة التي يتم من خلالها معالجة أولويات المراجعة الحسابية للمخاطر الحالية والناشئة؛

٦ - يؤكد على الحاجة إلى تزويد مكاتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بالموارد الكافية بما في ذلك مهمة التحقيقات بما يتيح لهذه المكاتب الاضطلاع الفعال والكامل بالولايات المسندة إليها؛

فيما يتصل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

٧ - يحيط علماً بالتقرير الصادر بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2013/35)، ومرفقاته واستجابة الإدارة؛

٨ - يعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٩ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات عن السنة الميلادية ٢٠١٢؛

١٠ - ينوّه بأهمية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يعمل في هذا الصدد على تقييم وكفالة أن يتاح لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات مستوى الموارد اللازم بما في ذلك الموظفون بما يكفل الاستجابة الكاملة إزاء احتياجات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات والخدمات الاستشارية؛

١١ - يؤكد من جديد على الشاغل الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بأن العدد الكبير من قضايا التحقيقات المفتوحة يمكن أن يؤدي إلى تقويض التزاهة والسمعة الشاملة التي يتمتع بهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشجع البرنامج الإنمائي على إعطاء الأولوية للبت في هذه القضايا التي تم ترحيلها؛  
فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

١٢ - يحيط علماً بتقرير مدير شعبة خدمات الرقابة بشأن المراجعة الداخلية وأنشطة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٢ (DP/FPA/2013/6) ومرفقاته واستجابة الإدارة؛

١٣ - يعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز مهام الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ويؤكد من جديد على أهمية ضمان الجودة والحيدة والاستقلالية لهذه المهام؛

١٤ - يتفهم ويدعم مشاركة شعبة خدمات الرقابة في أنشطة الرقابة المشتركة؛

١٥ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات واستجابة الإدارة في هذا الصدد على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2013/6/Add.1؛

١٦ - يلاحظ أن تقدير مخاطر المراجعة الحسابية توصل إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان معرض إلى مخاطرة لا يستهان بها. ومن ثم فهو يشجع صندوق الأمم المتحدة للسكان على مضاعفة جهوده من أجل تعزيز عملية إدارة المخاطر عبر المنظمة، وبما يتسق مع توصيات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، ويتطلع كذلك إلى الاطلاع على خطة إدارة مخاطر المؤسسة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

١٧ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم المزيد من المعلومات إلى المجلس التنفيذي فيما يتصل بالتغلب على القيود والسلبيات المحددة في المراجعة الحسابية لأداء البرنامج العالمي والإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

١٨ - يلاحظ الأعمال التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تنفيذ التوصيات المعلقة، ويشجّع الصندوق على سرعة المبادرة إلى تنفيذ التوصيات المعلقة التي ما زالت متبقية وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١٩ - ينوّه بأهمية شُعبة خدمات الرقابة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فيما يلاحظ قصور مستوى تنفيذ برنامج المراجعة الحسابية في عام ٢٠١٢، وفي هذا الصدد يشجّع صندوق الأمم المتحدة للسكان على كفالة أن يتاح لشُعبة خدمات الرقابة المستوى والرصيد الملائمين من حيث موارد التمويل والموظفين من أجل الاستجابة الكافية لاحتياجات مراجعة الحسابات والتحقيقات والخدمات الاستشارية؛

٢٠ - يلاحظ مع التقدير أن شُعبة خدمات الرقابة تخطط لتنفيذ أنشطة المراجعة الحسابية حول الأولويات والمخاطر الرئيسية التي تم تحديدها، ويحث شُعبة خدمات الرقابة على أن تُدرج في تقريرها المقدم إلى المجلس التنفيذي معلومات بشأن المدى الذي تتصدى فيه خطة مراجعة الحسابات لهذه الأولويات والمخاطر بصورة واضحة؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

٢١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للأنشطة المنفذة لعام ٢٠١٢ الصادر عن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2013/4) ومرفقاته؛

٢٢ - يحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات التي زاد عمرها على ١٤ شهراً؛

٢٣ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية للاستراتيجية ومراجعة الحسابات لعام ٢٠١٢ (عما يتفق مع مقرر المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨).

١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٢٥/٢٠١٣

تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2013/6)، DP/FPA/2013/2 و DP/OPS/2013/5) وباستجابات إدارة كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٢ - يسلم بما تقدمه مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من مساهمات حيوية من أجل تبني ثقافة تقوم على الأخلاقيات والتراهة والمساءلة على صعيد المنظمات وكذلك ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

٣ - يرحب بجهود مكاتب الأخلاقيات من أجل تعزيز التواصل والتوعية بشأن خدماتها من خلال التدريب الشخصي المباشر والتوعية الإلكترونية المباشرة ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن التزامها وجهودها المبذولة من أجل حماية موظفيها من الانتقام بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك؛

٤ - يشجع على مواصلة مشاركة مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في لجنة الأخلاقيات بالأمم المتحدة وفي شبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف؛

٥ - يرحب بممارسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي تتمثل في مشاركة مدير مكتب الأخلاقيات في الاجتماعات المهمة لكبار المديرين وعمليات صنع القرار؛

٦ - يطلب إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مواصلة تدعيم مهام مكاتب الأخلاقيات القائمة في كل من هذه المنظمات، بما في ذلك ما يتم من خلال تقديم الموارد الكافية من أجل تنفيذ التوصيات الرامية إلى تعزيز ثقافة تنظيمية قوامها النزاهة والامتثال، وبما يكفل إمكانية أن تعمل مكاتب الأخلاقيات المذكورة أعلاه بصورة فعالة على تحديد وتلبية

احتياجات الأخلاقيات بين صفوف موظفيها على مستوى المراتب كافة مع إدخال أفضل الممارسات إلى منظماتها.

٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٢٦/٢٠١٣

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى أنه خلال دورته السنوية لعام ٢٠١٣ فقد قام بالتالي:

البند ١

المسائل التنظيمية

إقرار جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية ٢٠١٣ (DP/2013/L.2)؛

اعتماد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ (DP/2013/9)؛

الموافقة على الجدول التالي لدورات المجلس التنفيذي المقبلة، المعقودة في عام ٢٠١٣:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣: ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

اعتماد خطة العمل الأولية للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي

اتخذ المقرر ١١/٢٠١٣ بشأن الاستعراض التجميعي والتقرير السنوي لمدير البرنامج

الإنمائي بشأن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الأداء والنتائج للفترة

٢٠٠٨-٢٠١٢؛

أحاط علماً بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن توصيات وحدة التفتيش

المشتركة في ٢٠١٢ (DP/2013/11/Add.1)؛

أحاط علماً بالمرفق الإحصائي (DP/2013/11/Add.2).



## البند ٣

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧  
 اتخذ المقرر ١٢/٢٠١٢ بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة  
 الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧.

## البند ٤

## التزامات التمويل

اتخذ المقرر ١٣/٢٠١٢ بشأن حالة الالتزامات العادية لتمويل برنامج الأمم المتحدة  
 الإنمائي وما يتصل به من صناديق وبرامج لسنة ٢٠١٣ وما بعدها.

## البند ٥

## تقرير التنمية البشرية

أحاط علماً بالتقرير الشفوي المقدم بشأن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية  
 لعام ٢٠١٤ طبقاً لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٤.

## البند ٦

## البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اتخذ المقرر ١٤/٢٠١٣ بشأن البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،  
 ٢٠٠٩-٢٠١٣: الأداء والنتائج؛

أحاط علماً بأول تمديدات لفترة سنة واحدة للبرامج القطرية لأفغانستان وأنغولا  
 وفنزويلا وكينيا لفترة سنة واحدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر  
 ٢٠١٤ (DP/2013/15)؛

وافق على التمديدات الثانية لفترة سنة واحدة للبرنامج القطري  
 لكل من غينيا - بيساو ومالي من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

وافق على التمديدات الاستثنائية لفترة سنة ثالثة للبرامج القطرية في مدغشقر وتونس  
 وباراغواي من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

وافق على التمديد لفترة سنتين للبرنامج القطري لكوت ديفوار من ١ كانون  
 الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

وافق على التمديد لفترة سنتين ونصف للبرنامج القطري لجنوب السودان من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛

وافق، على أساس استثنائي، على وثيقة البرنامج القطري المشترك، بما في ذلك إطار النتائج والموارد بالنسبة إلى رواندا؛

وافق، على أساس استثنائي على وثيقة البرنامج القطري لمصر؛

أحاط علماً بوثائق مشاريع البرامج القطرية التالية والتعليقات المبداة عليها:

أفريقيا

وثيقة مشروع البرنامج القطري لبنين (DP/DCP/BEN/2)

وثيقة مشروع البرنامج القطري لبوروندي (DP/DCP/BDI/3)

وثيقة مشروع البرنامج القطري لجمهورية الكونغو (DP/DCP/COG/2)

وثيقة مشروع البرنامج القطري للنيجر (DP/DCP/NER/2)

وثيقة مشروع البرنامج القطري لنيجيريا (DP/DCP/NGA/2)

وثيقة مشروع البرنامج القطري لتوغو (DP/DCP/TGO/2)

آسيا والمحيط الهادئ

وثيقة مشروع البرنامج القطري المشترك لبوتان (DP/FPA/OPS-)

(ICEF/DCCP/2013/BTN/1 and Add.1BDI/3)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

وثيقة مشروع البرنامج القطري لكوبا (DP/DCP/CUB/2)

البند ٧

التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اتخذ المقرر ١٥/٢٠١٣ بشأن (أ) التقرير السنوي المتعلق بالتقييم واستجابة الإدارة؛

(ب) تقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣/٢٠٠٨ واستجابة الإدارة؛ (ج) تقييم البرنامج العالمي واستجابة الإدارة؛ (د) تقييم البرنامج الإقليمي لأفريقيا واستجابة الإدارة؛ (هـ) تقييم البرنامج الإقليمي للدول العربية واستجابة الإدارة؛ (و) تقييم البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ واستجابة الإدارة؛ (ز) تقييم البرنامج الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة واستجابة الإدارة؛ (ح) تقييم البرنامج الإقليمي لأمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واستجابة الإدارة؛ و (ط) تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واستجابة الإدارة.

#### البند ٨

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ المقرّر ١٦/٢٠١٣ بشأن التقرير الصادر عن النتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ٢٠١٢ والتقرير الصادر عن مشاورات الأطراف صاحبة المصلحة بشأن سيناريوهات مستقبل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

#### البند ٩

متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ المقرّر ١٧/٢٠١٣ بشأن تقرير مدير البرنامج الإنمائي عن تطور دور ومهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة منذ بدايته.

#### البند ١٨

ترتيبات البرمجة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اتخذ المقرّر ١٨/٢٠١٣ بشأن الاستجابة إلى مقرّر المجلس التنفيذي ٤/٢٠١٣ عن ترتيبات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

#### البند ١٠

التقرير السنوي للمدير التنفيذي

اتخذ المقرّر ١٩/٢٠١٣ عن تقرير المدير التنفيذي لعام ٢٠١٢: التحليل التجميعي للتقدم المحرّز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨-٢٠١٣؛ أحاط علماً بالاستعراض الإحصائي والمالي، ٢٠١٢ (DP/FPA/2013/3 Add.1، Part I)؛ أحاط علماً بالتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٢ (DP/FPA/2013/3، الجزء ثانياً).

## البند ١١

التزامات التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٢٠/٢٠١٣ عن التقرير المتصل بالمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وإسقاطات الإيرادات لعام ٢٠١٣ وما بعده من أعوام.

## البند ١٢

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اعتمد التمديدات الثانية لفترة سنة واحدة لبرنامج كل من غينيا - بيساو ومالي؛

اعتمد التمديد الثاني لفترة سنة واحدة لبرنامج مدغشقر؛

اعتمد التمديد لفترة سنتين لبرنامج كوت ديفوار؛

اعتمد التمديد الاستثنائي لفترة سنتين ونصف لبرنامج جنوب السودان؛

اعتمد التمديد الاستثنائي الثالث لفترة سنة واحدة لبرنامج تونس؛

أحاط علماً بالتمديد لفترة ستة أشهر لبرنامج كينيا (DP/FPA/2013/9)؛

أحاط علماً بالتمديدات لفترة سنة واحدة لبرنامج كل من أفغانستان وأنغولا وباراغواي

وتيمور - ليشتي وجمهورية فزويلا البوليفارية (DP/FPA/2013/7، DP/FPA/2013/8

و DP/FPA/2013/9)؛

وافق، على أساس استثنائي، على وثيقة البرنامج القطري لمصر

وافق، على أساس استثنائي، على وثيقة البرنامج القطري المشترك بما في ذلك إطار النتائج

والموارد لرواندا؛

أحاط علماً بوثائق مشاريع البرامج القطرية التالية والتعليقات المبداة عليها:

أفريقيا

وثيقة مشروع البرنامج القطري لبنين (DP/FPA/DCP/BEN/8)

وثيقة مشروع البرنامج القطري للنيجر (DP/FPA/DCP/NER/8)

وثيقة مشروع البرنامج القطري لنيجيريا (DP/FPA/DCP/NGA/7)

وثيقة مشروع البرنامج القطري لجمهورية الكونغو (DP/FPA/DCP/COG/5)

وثيقة مشروع البرنامج القطري لتوغو (DP/FPA/DCP/TGO/6)

آسيا والمحيط الهادئ

وثيقة مشروع البرنامج القطري المشترك لبوتان (DP/FPA/DCP/OPS-ICEF/DCCP/2013/BTN/1)

و addendum (DP/FPA/DCP/OPS-ICEF/DCCP/2013/BTN/1/Add.2)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

وثيقة مشروع البرنامج القطري لكوبا (DP/FPA/DCP/CUB/8).

البند ١٣

التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ المقرر ٢١/٢٠١٣ بشأن سياسة التقييم المتّحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٤

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٢٢/٢٠١٣ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة

لخدمات المشاريع.

البند ١٤

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٢٣/٢٠١٣ بشأن الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع، ٢٠١٤-٢٠١٧.

الجزء المشترك

البند ١٥

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة

اتخذ المقرر ٢٤/٢٠١٣ بشأن (أ) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن المراجعة

الداخلية للحسابات والتحقيقات؛ (ب) تقرير المدير، شعبة خدمات الرقابة، بشأن المراجعة

الداخلية للحسابات وأنشطة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٢،

و (ج) تقرير النشاط لعام ٢٠١٢ لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمكتب

الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## البند ١٦

تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اعتمد القرار ٢٥/٢٠١٣ بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

## البند ١٧

الزيارات الميدانية

أحاط علماً بالتقرير الصادر بشأن الزيارة الميدانية إلى تيمور - ليشتي (DP-FPA-

OPS/2013/CRP.1)؛

أحاط علماً بتقرير الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى ميانمار (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2013/CRP.1).

## البند ١٩

مسائل أخرى

عقد جلسات الإحاطة الموجزة والمشاورات التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مشاورة غير رسمية عن: (أ) الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية والتقارير السنوي لمدير البرنامج؛ و (ب) الخطوات المتخذة والموعود الزمني لإعداد الاستراتيجية المقبلة للبرنامج الإنمائي بشأن مساواة الجنسين (المقرر ١/٢٠١٣)؛

مشاورة غير رسمية بشأن مشروع الإطار الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة، ٢٠١٤-٢٠١٧، ومناقشة غير رسمية للمشروع الأول للإطار الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة، ٢٠١٤-٢٠١٧ بواسطة المنسق التنفيذي لمتطوعي الأمم المتحدة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

مشاورة غير رسمية بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ ومشروع الميزانية المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧.

## مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مشاورة غير رسمية بشأن ميزانية إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وتنقيح منهجية حساب الاحتياطي التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٢٧/٢٠١٣

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرره ٩/٢٠١٢ بشأن التقرير السنوي لمديرة البرنامج عن الخطة الاستراتيجية، وإلى مقرره ٩/٢٠١٣ بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٢ - يلاحظ مع التقدير العملية التشاورية الشاملة والمفتوحة والقائمة على المشاركة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع الخطة الاستراتيجية؛

٣ - يوافق على الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بصيغتها الواردة في الوثيقة [DP/2013/40](#)؛

٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل التركيز في جميع مجالات عمله ونتائجه على تحقيق الرؤية المتجسدة في الخطة الاستراتيجية، والمتمثلة في مساعدة البلدان على القضاء على الفقر والحد بدرجة كبيرة من عدم المساواة والاستبعاد في نفس الوقت؛

٥ - يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمواءمة بين خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وبين الولايات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة [٢٢٦/٦٧](#) بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٦ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ خطته الاستراتيجية بطريقة مركزة على أساس الطلب وعلى نحو يتسق مع ولاية البرنامج وميزاته النسبية وخبراته، مع الاعتراف بأدوار الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وقيادتها فيما يتعلق بقضايا

محددة، وتنسيق الجهود مع هذه الكيانات، والاعتراف في نفس الوقت بمبدأ السيطرة الوطنية وبالسياقات المختلفة والخصائص المحددة لكل بلد من البلدان المستفيدة من البرامج؛

٧ - يكرر التأكيد على أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في البلدان المستفيدة من البرامج ينبغي أن يراعي الحوار على المستوى القطري بشأن الأولويات والاحتياجات الوطنية، على النحو المبين في صكوك البرمجة على الصعيد القطري؛

٨ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يأخذ في اعتباره التوجيهات المقدمة في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ عند تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ومواصلة الإسهام في تعزيز المساءلة والفعالية والاتساق ضمن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

٩ - يلاحظ ما أُدرج في الخطة الاستراتيجية من بنود لم تحظ بالموافقة على المستوى الحكومي الدولي في منظومة الأمم المتحدة، ولذلك لا يمكن اعتبارها موضع اتفاق حكومي دولي؛

١٠ - يحيط علماً بالتقدم المحرز في ربط الموارد بالنتائج؛

١١ - يلاحظ مع التقدير إدراج المؤشرات المحددة للرصد والإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات بوصف ذلك جزءاً من نهج مشترك للصناديق والبرامج؛

١٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ الخطة الاستراتيجية مع القيام في نفس الوقت بوضع وصقل وثائق تكميلية متاحة للجمهور، بالتشاور مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، تشمل ما يلي:

(أ) تحسين المؤشرات ووضع خطوط أساس وقيم مستهدفة ومعالم سنوية على النحو الوارد في المرفق الثاني للوثيقة DP/2013/40، تُصنف على النحو المناسب، بما في ذلك حسب الجنس والعمر حيثما يكون ذلك مناسباً، وتوضع في صيغتها النهائية خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١٤، فضلاً عن تنمية القدرات على صعيد البرنامج الإنمائي لجمع البيانات وإعداد التقارير عن المؤشرات؛

(ب) تنقيح وثائق "نظرية التغير" غير الرسمية فيما يتعلق بالنواتج الإنمائية السبعة بحلول الدورة السنوية لعام ٢٠١٤؛



١٣ - يدرك أن توافر موظفين ذوي مؤهلات عالية هو شرط أساسي لكي يحقق البرنامج الإنمائي الرؤية والنتائج المتجسدة في الخطة الاستراتيجية، ويلاحظ أهمية التمثيل المتوازن والمتنوع على مستوى إدارة البرنامج وموظفيه؛

١٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤ الخطوط العريضة للشكل الذي ستخذه التقارير السنوية عن النتائج والمعلومات التي ستضمونها، استناداً إلى إطار النتائج الجديد؛

١٥ - يطلب إلى مديرة البرنامج أن تقدم استعراضاً لمنتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك تقييم للنتائج المحققة، والفعالية من حيث التكلفة، وعمليات التقييم، والمزايا النسبية، والتقدم المحرز في تحقيق الرؤية المتجسدة في الخطة الاستراتيجية، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٦.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

٢٨/٢٠١٣

الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقديرات الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، المقدمة استجابة لطلب المجلس التنفيذي الوارد في مقرره ٢٢/٢٠٠٩، المتعلق بتقديم ميزانية واحدة متكاملة تشمل جميع الفئات الداخلة في الميزانية، مع زيادة التركيز على النتائج وتعزيز الروابط مع نتائج الخطة الاستراتيجية، ومواءمة منهجية الميزانية وعرضها مع الميزانية المتكاملة لكل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك فيما يتعلق بتصنيف التكاليف وإسنادها واستردادها؛

٢ - يحيط علماً بالوثيقة DP/2013/41 المتعلقة بتقديرات الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وبالمعلومات الإضافية الواردة في إضافة المرفق الأول للوثيقة DP/2013/41، وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/2013/42) بشأن العناصر المؤسسية لتقديرات الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتوصيات الواردة فيه؛

٣ - يشير إلى مقررات المجلس التنفيذي ٢٢/٢٠٠٩ و ٣٢/٢٠١٠ و ١٠/٢٠١١ و ٢٧/٢٠١٢ و ٩/٢٠١٣ بخصوص خارطة الطريق صوب وضع ميزانية متكاملة، ومقررات المجلس التنفيذي ٣٣/٢٠٠٧ و ٢/٢٠١٠ و ١/٢٠١٢ و ٢٨/٢٠١٢ و ٤/٢٠١٣، و ١٨/٢٠١٣ بخصوص ترتيبات البرمجة؛

٤ - يوافق على الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، استناداً إلى الموارد العادية والموارد الأخرى المتوقعة واستخدامها المتوقع، رهناً بأحكام هذا المقرر؛

٥ - يحيط علماً بالاستراتيجية الجديدة المقترحة لتمويل تكاليف الموظفين من الرتبة ف-٥ فما دونها؛

٦ - يحيط علماً مع القلق بالمستوى المقدر للموارد العادية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويحث البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي بإمكانها زيادة تبرعاتها للموارد العادية للبرنامج الإنمائي على القيام بذلك، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم مقترحات في تقريره عن الالتزامات بالتمويل بشأن التدابير المزمع اتخاذها لزيادة الموارد العادية؛

٧ - فيما يتعلق بالعناصر البرنامجية للميزانية المتكاملة:

(أ) يقرر أن تخضع العناصر البرنامجية للميزانية المتكاملة لمبادئ ومنهجيات توزيع الموارد العادية على الأنشطة البرنامجية الواردة سابقاً في ترتيبات البرمجة التي شرعها المجلس التنفيذي بموجب مقرراته ٣٣/٢٠٠٧ و ٢/٢٠١٠ و ١/٢٠١٢ و ٢٨/٢٠١٢ و ٤/٢٠١٣؛

(ب) يأذن بالتحسينات التالية:

'١' أن تكون المستويات القاعدية للبرمجة السنوية للموارد العادية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على النحو التالي:

٥٤٠ مليون دولار في السنة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛

٦٠٠ مليون دولار في السنة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛

'٢' أن يكون تعديل مستويات تخصيص الموارد للخطوط التي يتضمنها العنصر البرنامجي للميزانية المتكاملة على النحو المبين في الجدول ٢ من الوثيقة [DP/2013/41](#)؛

'٣' يشير إلى تدابير الحماية التي أقرها المجلس التنفيذي في مقرره ٤/٢٠١٣ فيما يتعلق بالبند ١ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية، والدعم البرنامجي المخصص لأنشطة المنسقين

المقيمين، وتدابير الحماية الإضافية الرامية إلى وقاية الموارد المخصصة في إطار البند ٣ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية لمكتب تقرير التنمية البشرية وبرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من الآثار المترتبة على احتمال انخفاض المستويات الأساسية السنوية لبرمجة الموارد العادية إلى ما دون ٥٤٠ مليون دولار، وفيما يتعلق بإخضاع تدابير الحماية الإضافية لتلك البنود للأحكام الواردة في الفقرة ٩ (د)؛

(ج) يقرر أن تظل دون تغيير جميع الأحكام التشريعية الأخرى للعناصر البرنامجية للميزانية المتكاملة الواردة سابقا في ترتيبات البرمجة التي شرعها المجلس التنفيذي، باستثناء التغييرات المأذون بها في الفقرة السابقة؛

٨ - فيما يتعلق بالعناصر المؤسسية للميزانية المتكاملة:

(أ) يوافق على تخصيص اعتماد قدره ١ ٥١٠,٤ ملايين دولار من الموارد العادية للعنصر المؤسسي للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مشيرا إلى تخصيص مبلغ ٧٨٨,٣ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ومبلغ ٧٢٢,١ مليون دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، مع مراعاة الإلغاء التدريجي للتدابير الانتقالية التي نوقشت في الوثيقة DP/2013/41؛

(ب) يلاحظ ضرورة الحفاظ على مستويات كافية من الموارد لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيق، ومكتب الأخلاقيات، ومكتب التقييم، ويطلب أن تُقدم كبنود منفصلة مخصصات كل منها في الميزانية، استنادا إلى خطط عملها التي وافق عليها المجلس التنفيذي أو التي أُطلع عليها؛

(ج) يوافق على أن يُجرى خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥ استعراض مناسب للعنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في حالة وجوب إدخال تعديلات بسبب تغييرات كبيرة في الإطار المالي عموما؛

(د) يقرر، استمرارا للترتيبات القائمة، منح مديرة البرنامج سلطة استثنائية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، إلى جانب أحكام الفقرة ٨ (أ) أعلاه، لاستعمال ما يصل إلى ٣٠ مليون دولار من الموارد العادية لتغطية التدابير الأمنية؛ ويقرر أن يستخدم البرنامج الإنمائي تلك الأموال فقط للمهام الأمنية الجديدة والناشئة، على النحو المحدد في التوجيهات الأمنية لإدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة، وأن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي بشأن استخدام تلك الأموال في إطار استعراضه السنوي للحالة المالية؛

ويطلب إلى البرنامج الإنمائي في هذا الصدد تقديم معلومات إضافية إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤ في وثيقة توضح ما يلي:

- ١' الأساس المنطقي لتخصيص المبلغ؛
  - ٢' الحالات التي سيستخدم فيها المبلغ؛
  - ٣' المهام الأمنية الجديدة والناشئة، على النحو المحدد في توجيهات إدارة شؤون السلامة والأمن، ودور البرنامج الإنمائي في هذا الصدد؛
  - ٤' الجدول الزمني لإعادة النظر في المبلغ المخصص تحت هذا البند؛
- ٩ - يطلب إلى مديرة البرنامج أن:

- (أ) تبلغ عن النفقات مقارنة بما ورد في وثيقة الميزانية المتكاملة وإضافتها، بما في ذلك تفسير التغييرات المقترحة في تخصيص الموارد؛
- (ب) تقدم إلى المجلس التنفيذي خطة موارد متكاملة ومحدثة لاستعراضها في دورته العادية الثانية، بالإضافة إلى تفاصيل تخصيص الموارد حسب البنود، عقب استعراض الإسقاطات المالية التي تستند إليها الخطة؛
- (ج) تكفل القيام في إطار استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة، بالاقتران مع الخطة الاستراتيجية، بتقييم آخر للأداء بالمقارنة إلى هذه العناصر المؤسسية والبرنامجية؛
- (د) تقدم استعراضا تراكميا خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١٧ بغرض الإسهام في نظر المجلس التنفيذي في المخصصات من الموارد في المستقبل؛
- (هـ) تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٦، بالاقتران مع استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة، معلومات عن التنفيذ الفعلي للمنهجية المنقحة لاسترداد التكاليف، مشفوعة بأية توصيات ذات صلة، وفقا لطلب المجلس التنفيذي الوارد في مقرره ٩/٢٠١٣، وأن تدرج أيضا في استعراض منتصف المدة تقييما لسبل تعزيز الميزنة القائمة على النتائج؛
- (و) تقدم سنويا إلى المجلس التنفيذي معلومات عن الموارد المخصصة للوظائف حسب الموقع، بعد الاستخدام الفعلي لتلك الموارد؛ عند إكمال الاستعراض الهيكلي للبرنامج الإنمائي؛
- (ز) تأخذ في الحسبان التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وبإعداد استعراض منتصف المدة.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

٢٩/٢٠١٣

الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٢

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالوثيقتين DP/2013/43 و DP/2013/43/Add.1؛

٢ - يلاحظ مع القلق الانخفاض في الموارد العادية وما لهذه الموارد من أهمية في تمكين البرنامج الإنمائي من التخطيط المسبق ومن انتهاج نهج استراتيجي يستجيب لمقتضيات الأحوال، وتوفير خدمات متنوعة وقابلة للتنبؤ لجميع البلدان المستفيدة من البرامج، وعلى الأخص منها البلدان الأفقر والأضعف؛

٣ - يلاحظ أهمية الحاجة إلى تحسين نوعية المساهمات في الموارد الأخرى وإمكانية التنبؤ بها، إذ تشكل تكملة هامة لقاعدة الموارد العادية؛

٤ - يحث الدول الأعضاء على أن تلتزم في وقت مبكر بقدر الإمكان بتقديم مساهمات في الموارد العادية للبرنامج لعام ٢٠١٣ وما بعده، من خلال تقديم تعهدات متعددة السنوات ما أمكن ذلك؛

٥ - يشير إلى أهمية إمكانية التنبؤ بالتمويل وحسن توقيت المدفوعات تحاشياً لقيود السيولة على الموارد العادية.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

٣٠/٢٠١٣

تمويل الوجود المادي المتمايز

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مبدأ العالمية الذي ينبغي أن تسترشد به منظومة الأمم المتحدة فيما تضطلع به من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية، ويؤكد مجدداً ذلك المبدأ؛

٢ - يشير إلى مقرراته ١/٢٠١٢ و ٢٨/٢٠١٢ و ٤/٢٠١٣ بشأن ترتيبات البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٣ - يقر الوثيقة DP/2013/45 بشأن تمويل الوجود المادي المتمايز؛

٤ - يقرر أن تمويل الوجود المادي المتمايز في إطار الموارد العادية للبرنامج الإنمائي في البلدان ذات الدخل المتوسط التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٦ ٦٦٠ دولاراً، بالاستناد إلى برنامج قطري لا تقل ميزانيته للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ عن ١٢ مليون دولار، سيتألف من التمويل الكامل للمنسق المقيم للأمم المتحدة/الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك الحد الأدنى من قدرات المكاتب للاضطلاع بمهام القيادة والتنسيق الرئيسية، فضلاً عن ٢٥ في المائة من القدرات الحاسمة والمتشعبة اللازمة المشار إليها في الجدول ٣ من الفقرة ١٦ من الوثيقة DP/2013/45؛

٥ - يقرر الإبقاء على السياسة الحالية للتمويل الكامل لوظيفة المنسق المقيم للأمم المتحدة/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقدرات المكاتب المناسبة للمنسق المقيم في البلدان المساهمة الصافية، بالاستناد إلى برنامج قطري لا تقل ميزانيته للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ عن ١٢ مليون دولار؛

٦ - يؤكد من جديد ضرورة وفاء جميع البلدان المستفيدة من البرامج بالتزاماتها فيما يتعلق بمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية؛ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي في هذا الصدد، فيما يتعلق بالفقرة ١٩ من الوثيقة DP/2013/45، أن يقترح بالتشاور الوثيق مع البلدان المستفيدة المعنية آليات لحل المسائل العالقة بخصوص ديون مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية، مع مراعاة ما يلي: '١' التفاوض على جدول زمني لسداد ديون مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية؛ '٢' اعتماد إطار زمني معقول قبل استعراض تمويل الوجود المادي، وتقديم تقرير عن حالة جميع الديون المستحقة من مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

٣١/٢٠١٣

الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يلاحظ مع التقدير العملية التشاورية التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2013/12)؛
- ٢ - يقر الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/FPA/2013/12 والوثائق المرافقة لها، رهنا بأحكام هذا المقرر؛

- ٣ - يرحب بالتقدم المحرز في ربط الموارد بالنتائج؛
- ٤ - يحيط علماً مع التقدير بالجهود التي بذلها الصندوق لمواءمة خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع الولايات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛
- ٥ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذ الخطة الاستراتيجية، مع مراعاة التوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، وأن يستمر في المساهمة في تعزيز المساءلة والفعالية والاتساق في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ٦ - يلاحظ مع التقدير إدراج مؤشرات محددة لرصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والإبلاغ عنه في إطار نهج مشترك بين الصناديق والبرامج؛
- ٧ - يقرر فيما يتعلق بالفقرة ٨٢ من الخطة الاستراتيجية والفقرات ذات الصلة في المرفقات، اتباع نهج تفاضلي تجاه الحد الأدنى من المساهمات المقدمة من الموارد العادية للصندوق إلى البلدان المستفيدة من البرامج، على النحو التالي:
- (أ) بالنسبة للبلدان المصنفة في فئة الدخل المنخفض والشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، يكون الحد الأدنى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار؛
- (ب) بالنسبة للبلدان المصنفة ضمن الشريحة العليا من الدخل المتوسط أو في فئة الدخل المرتفع، يكون الحد الأدنى ٣٠٠ ٠٠٠ دولار؛
- ٨ - يطلب إلى الصندوق أن يستعيض عن الآلية المبينة في الفقرة ٨٣ من الخطة الاستراتيجية والفقرات ذات الصلة من المرفقات، بأن يضاهاى الصندوق بنسبة واحد إلى واحد أية مساهمات اختيارية تقدمها البلدان المصنفة ضمن الشريحة العليا من الدخل المتوسط أو في فئة الدخل المرتفع لأنشطة البرامج الخاصة بها، لحد أقصى قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار (تضاف إلى الحد الأدنى البالغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار)؛
- ٩ - يشجع البلدان المصنفة ضمن الشريحة العليا من الدخل المتوسط وفي فئة الدخل المرتفع على أن تبلغ الصندوق بمساهماتها الاختيارية في البرنامج القطري بحلول أيلول/سبتمبر من السنة السابقة تيسيراً لمضاهاة الأموال؛

- ١٠ - يقدر المساهمات الهامة التي يقدمها الكثير من البلدان المستفيدة من البرامج دعماً للبرامج القطرية الخاصة بها، ومساهماتها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويسلم بأهمية تعبئة موارد إضافية من جميع المصادر؛
- ١١ - يسلم بأن وثائق البرامج القطرية التي وافق عليها المجلس التنفيذي تحدد مخصصات معينة لتمويل الأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري؛
- ١٢ - يقر النهج المقترح لتخصيص الموارد على النحو المبين في الوثيقة DP/FPA/2013/12، بما في ذلك الإجراء المتعلق بتصنيف البلدان والحصة النسبية للموارد المعروضة في الجدول التالي:

الحصة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦	الحصة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	
٥٢-٥٠ في المائة	٦٣-٥٩ في المائة	الأحمر
٢٣-٢١ في المائة	٢٢-٢٠ في المائة	البرتقالي
١٢-١٠ في المائة	٨-٦ في المائة	الأصفر
١٧-١٥ في المائة	١٣-٩ في المائة	الوردي

- ١٣ - يسلم بأن توزيع الموارد على فرادى البلدان سيتم بطريقة منصفة وشفافة ومرنة مع مراعاة احتياجاتها على النحو الواجب وبما يتمشى مع ولاية الصندوق، ويطلب من الصندوق أن يبلغ المجلس التنفيذي بالتوزيع الفعلي للموارد في إطار تقاريره السنوية العادية؛
- ١٤ - يوصي بتنفيذ النموذج الخاص بطرق المشاركة المتميزة حسب الحالة، الوارد بيانه في الجدول ١ ("طرق المشاركة حسب الحالة") من وثيقة الخطة الاستراتيجية ومرفقها الثالث، تنفيذاً مرناً مع مراعاة احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج على النحو الواجب، وبما يتمشى مع ولاية الصندوق؛
- ١٥ - يطلب إلى الصندوق استعراض تصنيف البلدان في ضوء ما يستجد من البيانات، كجزء من استعراض منتصف المدة، وإعادة تقييم تصنيف بلد ما في الحالات التي يبلغ فيها البلد الصندوق باحتمال حدوث خطأ في التصنيف؛
- ١٦ - يسلم بالدور الذي تؤديه التدخلات العالمية والإقليمية في تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية، ويلاحظ النهج المتبع في تمويل هذه التدخلات على النحو الموضح في المرفق ٤ للخطة الاستراتيجية وفي الوثيقة DP/FPA/2013/CRP.1؛



١٧ - يأذن بتخصيص مبلغ ٢٧٥ مليون دولار لتغطية التدخلات العالمية والإقليمية في إطار الموارد العادية المتوقعة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ كحد أقصى لا يمكن تجاوزه إلا بموافقة المجلس التنفيذي؛

١٨ - يطلب إلى الصندوق أن يقدم إلى المجلس التنفيذي إطارا استراتيجيا للتدخلات العالمية والإقليمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ لمناقشته خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤ والموافقة عليه خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١٤، على أن يستند الإطار الاستراتيجي إلى إطار النتائج المتكامل الشامل للمنظومة ويتضمن الموارد المتوقع تكريسها لكل ناتج من النواتج مصنفة عالميا وإقليميا؛

١٩ - يطلب إلى الصندوق أن يقدم تقريرا عن تنفيذ التدخلات العالمية والإقليمية والأموال المنفقة عليها مقارنة بالإطار الاستراتيجي، وذلك في مرفق للتقارير السنوية التي يقدمها المدير التنفيذي؛

٢٠ - يطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وضع الصيغة النهائية لهيكل تمويل موحد بحلول نهاية عام ٢٠١٧ على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية وفي الوثيقة DP/FPA/2013/CRP.1، ويشجع الصندوق على التشاور مع الصناديق والبرامج الأخرى في ذلك الصدد؛

٢١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٦ استعراضا لمنتصف المدة للخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأن يأخذ في الاعتبار في هذا الصدد نتائج المناقشات التي جرت بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فضلا عن استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

٣٢/٢٠١٣

تقديرات الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ المقدمة استجابة للمقرر ٢٦/٢٠٠٩ الذي يقضي بتقديم ميزانية متكاملة واحدة تشمل جميع فئات الميزانية لاستكمال الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

- ٢ - يرحب بزيادة التركيز على النتائج وتعزيز الروابط مع نتائج الخطة الاستراتيجية، ومواءمة منهجية الميزانية وعرضها، بما في ذلك فيما يتعلق بتصنيف التكاليف وإسنادها واستردادها؛
- ٣ - يحيط علماً بالنتائج والاحتياجات من الموارد في تقديرات الميزانية المتكاملة للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك الروابط بين النتائج والموارد، على النحو الوارد في الوثيقة [DP/FPA/2013/14](#)؛
- ٤ - يحيط علماً بالمقرر الذي اتخذته في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣ بخصوص خطة الصندوق الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وبالأحكام ذات الصلة بالميزانية الواردة فيه؛
- ٥ - يوافق على عرض الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها الوارد في الوثيقة [DP/FPA/2013/14](#)؛
- ٦ - يوافق على تخصيص موارد إجمالية بمبلغ ٦٤٦,١ مليون دولار تمثل تقديرات الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويلاحظ أن هذه التقديرات تشمل مبلغ ١٦٦,٧ مليون دولار لاسترداد التكاليف من الموارد الأخرى؛
- ٧ - يوافق على تخصيص اعتماد سنوي قدره ٥ ملايين دولار من الموارد العادية لصندوق الطوارئ؛
- ٨ - يقرر أنه ينبغي استخدام المبالغ المخصصة لتحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية التي ترتبط بهذه الموارد؛
- ٩ - يقر اقتراح المدير التنفيذي، المماثل للاقتراح الوارد في المقررين ٦/٢٠٠٨ و ٣/٢٠١٢، بمنحه سلطة استثنائية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ لاستعمال مبلغ إضافي من الموارد العادية يصل إلى ٥,٨ ملايين دولار لتدابير الأمن، ويقرر أن يستخدم الصندوق تلك الأموال فقط للمهام الأمنية الجديدة والناشئة، على النحو المحدد في التوجيهات الأمنية لإدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي بشأن استخدام تلك الأموال في إطار استعراضه السنوي للحالة المالية؛
- ١٠ - يلاحظ إدراج بند مستقل في الميزانية لمكتب التقييم وزيادة الاعتمادات المخصصة له تمشياً مع سياسة التقييم الجديدة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في مقره ٢١/٢٠١٣؛

١١ - يلاحظ أيضا إدراج بند مستقل في الميزانية لشعبة خدمات الرقابة وزيادة الاعتمادات المخصصة لها تمشيا مع المقرر ٢٤/٢٠١٣؛

١٢ - يحيط علما مع القلق بالمستوى المتوقع للموارد العادية ويحث البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي بإمكانها زيادة تبرعاتها للموارد العادية للصندوق على القيام بذلك، ويطلب إلى الصندوق أن يقدم مقترحات في تقريره عن الالتزامات بالتمويل بشأن التدابير المزمع اتخاذها لزيادة الموارد العادية؛

١٣ - يطلب من المدير التنفيذي القيام بما يلي:

(أ) أن يوفر المعلومات المالية الفعلية في شكل خطة الموارد المتكاملة للموارد، وقيم الأداء في ضوء الميزانية المتكاملة في تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي؛

(ب) أن يقدم سنويا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية خطة موارد متكاملة ومحدثة بعد استعراض التوقعات المالية؛

(ج) أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٦، بالاقتران مع استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة، معلومات متعلقة بالتنفيذ الفعلي للمنهجية المنقحة لاسترداد التكاليف، مشفوعة بأية توصيات ذات صلة، وفقا لطلب المجلس التنفيذي الوارد في مقرره ٩/٢٠١٣، وأن يدرج أيضا في استعراض منتصف المدة تقييما لسبل تعزيز الميزنة القائمة على النتائج؛

(د) أن يأخذ في الحسبان التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وإعداد استعراض منتصف المدة.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

٣٣/٢٠١٣

تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على الإيرادات الصافية المستهدفة؛

٢ - يقر تطلعات المكتب لفترة السنتين فيما يتعلق بنتائجه الإدارية وتوجيه الموارد سعياً وراء تحقيق الامتياز التشغيلي؛

٣ - يوافق على تحديد التغيير في الحد الأدنى المطلوب للاحتياطي التشغيلي للمكتب بما يعادل متوسط نفقات أربعة أشهر من فترة الثلاث سنوات الماضية في إطار الميزانية الإدارية للمكتب.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

٣٤/٢٠١٣

مشروعاً وثيقتي البرنامج القطريين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لكينيا

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرريه ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦ بشأن عملية الموافقة على البرامج القطرية؛

٢ - يحيط علماً بطلب كينيا أن تقدم على أساس استثنائي مشروع وثيقتي البرنامج القطريين للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤؛

٣ - يقرر أن يستعرض الوثيقتين على أساس استثنائي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤؛

٤ - يقرر أيضاً أن تُنشر الوثيقتان المنقحتان للبرنامج القطريين للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان في الموقعين الشبكيين للمنظمتين في موعد أقصاه ستة أسابيع من مناقشتها، وأن يوافق المجلس التنفيذي عليهما على أساس عدم الاعتراض في دورته السنوية لعام ٢٠١٤، دون عرضهما أو مناقشتها، إلا إذا أبلغ خمسة على الأقل من أعضاء المجلس الأمانة خطياً قبل انعقاد الدورة برغبتهم في عرض الوثيقتين على المجلس التنفيذي.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

٣٥/٢٠١٣

التقارير عن المشتريات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٢ عن مشتريات الأمم المتحدة وأنشطة الشراء التي اضطلعت بها المؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢؛

- ٢ - يرحب بزيادة مشاركة كيانات الأمم المتحدة في توفير المعلومات اللازمة لإعداد التقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة؛
- ٣ - يعرب عن تقديره للشفافية التي أتاح مكتب خدمات المشاريع في ظلها التقرير للجمهور من خلال المبادرة الدولية للشفافية في المعونة المتعلقة بشفافية البيانات؛
- ٤ - يقر بقيمة الملاحق المواضيعية السنوية وأهميتها في المساهمة في إضفاء الصفة المهنية على مهنة المشتريات؛
- ٥ - يشير إلى مقرره ٢٥/٢٠١٢ ويحيط علما في هذا الصدد أيضا بالتقرير عن أنشطة المشتريات المشتركة للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع؛
- ٦ - يقر بما أحرز من تقدم بشأن مبادرات الشراء المشتركة؛
- ٧ - يشجع البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على مواصلة وتكثيف جهودها التعاونية في مجال المشتريات المشتركة وتجاوز العقبات التي تحول دون المزيد من التعاون في مجال المشتريات من أجل تحقيق الوفورات والاستفادة من أسعار أنسب، ويدعو سائر كيانات الأمم المتحدة إلى أن تحذو حذوها في ذلك؛
- ٨ - يدعو البرنامج والصندوق والمكتب وسائر كيانات الأمم المتحدة إلى بدء تعاون أوثق في مجال التخطيط للمشتريات والتنبؤ بها من أجل السماح للطلب المتضافر بالتأثير على الأسواق، وتحقيق وفورات الحجم، والاستفادة من أسعار أنسب؛
- ٩ - يسلم بالحاجة إلى تحسين الإبلاغ عن المشتريات المشتركة، ويطلب في هذا الصدد أن تتضمن التقارير الإحصائية السنوية المقبلة بشأن مشتريات الأمم المتحدة معلومات مفصلة عن المشتريات المشتركة من قبيل المواد المشتراة وكمياتها وأسعارها.

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

٣٦/٢٠١٣

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣ (DP/2013/L.3)

وتصويبه (DP/2013/L.3/Corr.1)؛

اعتمد التقرير عن دورته السنوية لعام ٢٠١٣ (DP/2013/38)؛

وافق على الجدول التالي لدورات المجلس التنفيذي المقبلة المقرر عقدها في عام ٢٠١٤:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤: من ٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

الدورة السنوية لعام ٢٠١٤: من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ (جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤: من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

أقر مشروع خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٤

(DP/2013/CRP.2)، واعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

اتخذ المقرر ٢٧/٢٠١٣ المتعلق بالخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة

٢٠١٤-٢٠١٧، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/2013/40.

البند ٣

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة للبرنامج الإنمائي

اتخذ المقرر ٢٨/٢٠١٣ المتعلق بالميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة

٢٠١٤-٢٠١٧، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/2013/41؛

اتخذ المقرر ٢٩/٢٠١٣ المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٢، بصيغته الواردة في الوثيقتين DP/2013/43 و DP/2013/43/Add.1؛  
أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/42).

#### البند ٤

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أقر وثائق البرامج القطرية التالية على أساس عدم الاعتراض، دون عرضها أو مناقشتها، وفقا للمقررين ١١/٢٠٠١ و ٣٦/٢٠٠٦:

أفريقيا: بنن، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية الكونغو، والنيجر، ونيجيريا

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: بوتان (برنامج قطري مشترك)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: كوبا

اتخذ المقرر ٣٤/٢٠١٣ المتعلق بمشروع وثيقتي البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لكينيا؛

أقر تمديد البرنامج القطري للجمهورية العربية السورية للسنة الثالثة بصورة استثنائية؛

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لتيمور - ليشتي؛

علق على مشروع وثيقتي البرنامجين القطريين للمكسيك وناميبيا.

#### البند ٥

التقييم

أحاط علما بالعرض الشفوي بشأن المواضيع المقترحة للتقييمات المواضيعية لبرنامج عمل مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي، تمشيا مع المقرر ١٥/٢٠١٣.

#### البند ٦

ترتيبات البرمجة

اتخذ المقرر ٣٠/٢٠١٣ بشأن تمويل الوجود المادي المتميز على النحو الوارد في الوثيقة DP/2013/45.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧

الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ٣١/٢٠١٣ المتعلق بتقرير المدير التنفيذي للصندوق المعنون: الخطة

الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2013/12)؛

البند ٨

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٣٢/٢٠١٣ المتعلق بتقديرات الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة

للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2013/14)؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية

المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2013/15).

البند ١٢

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أقر وثائق البرامج القطرية النهائية التالية:

أفريقيا: بنن، وتوغو، وجمهورية الكونغو، والنيجر، ونيجيريا

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: بوتان (برنامج قطري مشترك)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: كوبا

اتخذ المقرر ٣٤/٢٠١٣ المتعلق بمشروع وثيقتي البرنامج القطري لبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لكينيا؛

أحاط علما بأول تمديد لمدة سنة واحدة لبرنامج دولة فلسطين (DP/FPA/2013/17)؛

أحاط علما بمشاريع ووثائق البرامج القطرية التالية والتعليقات عليها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لناميبيا (DP/FPA/DCP/NAM/5)



أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري للمكسيك (DP/FPA/DCP/MEX/6).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ٩

تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥  
اتخذ المقرر ٣٣/٢٠١٣ المتعلق بتقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين  
٢٠١٤-٢٠١٥، تمشيا مع الوثيقة DP/OPS/2013/6.

الجزء المشترك

البند ١٠

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة  
اتخذ المقرر ٣٥/٢٠١٣ المتعلق بتقرير البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب  
خدمات المشاريع عن أنشطة المشتريات المشتركة (DP-FPA-OPS/2013/1).

البند ١١

متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرنامج لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس  
نقص المناعة البشرية/الإيدز  
أحاط علما بالتقرير عن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق البرنامج لبرنامج الأمم  
المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2013/46-)  
(DP/FPA/2013/16).

البند ١٣

مسائل أخرى

أحاط علما بكلمة رئيس مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب  
خدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبتعليقات إدارات كل من المنظمات الثلاث  
(البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع) على التقرير.

عقد جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التالية:

البرنامج الإنمائي

مشاورة غير رسمية بشأن التقدم المحرز في عملية إعداد الاستراتيجية المقبلة للمساواة  
بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

صندوق السكان

مشاورة غير رسمية بشأن خطة التقييم الانتقالية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥  
الدرجة في الميزانية.

مكتب خدمات المشاريع

مشاورة غير رسمية بشأن تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

## المرفق الثاني

## عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣

(تنتهي مدة العضوية في اليوم الأخير من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: إثيوبيا (٢٠١٥)، وأنغولا (٢٠١٥)، وجمهورية الكونغو (٢٠١٥)، وجيبوتي (٢٠١٣)، وليبيريا (٢٠١٤)، وليسوتو (٢٠١٥)، والمغرب (٢٠١٤)، والنيجر (٢٠١٥).

دول آسيا والمحيط الهادي: إندونيسيا (٢٠١٤)، وباكستان (٢٠١٥)، وبنغلاديش (٢٠١٣)، وجمهورية إيران الإسلامية (٢٠١٥)، وجمهورية كوريا (٢٠١٤)، والصين (٢٠١٣)، وفيجي (٢٠١٥).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين (٢٠١٣)، والبرازيل (٢٠١٤)، والسلفادور (٢٠١٣)، وغواتيمالا (٢٠١٥)، ونيكاراغوا (٢٠١٤).

دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي (٢٠١٤)، وبلغاريا (٢٠١٥)، وبيلاروس (٢٠١٣)، والجمهورية التشيكية (٢٠١٣).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى\*: إسبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، والبرتغال، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة، واليابان.

\* لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدول تناوب خاص بها يختلف من سنة إلى أخرى.

